SUDAN

AL-HARAKAH AL-'UMMĀLĪYAH



1. Sudan. al-Ḥarakah al-ʻummālīyah wa-niẓām al-niqābāt fī'l-Sūdān. [195-?]

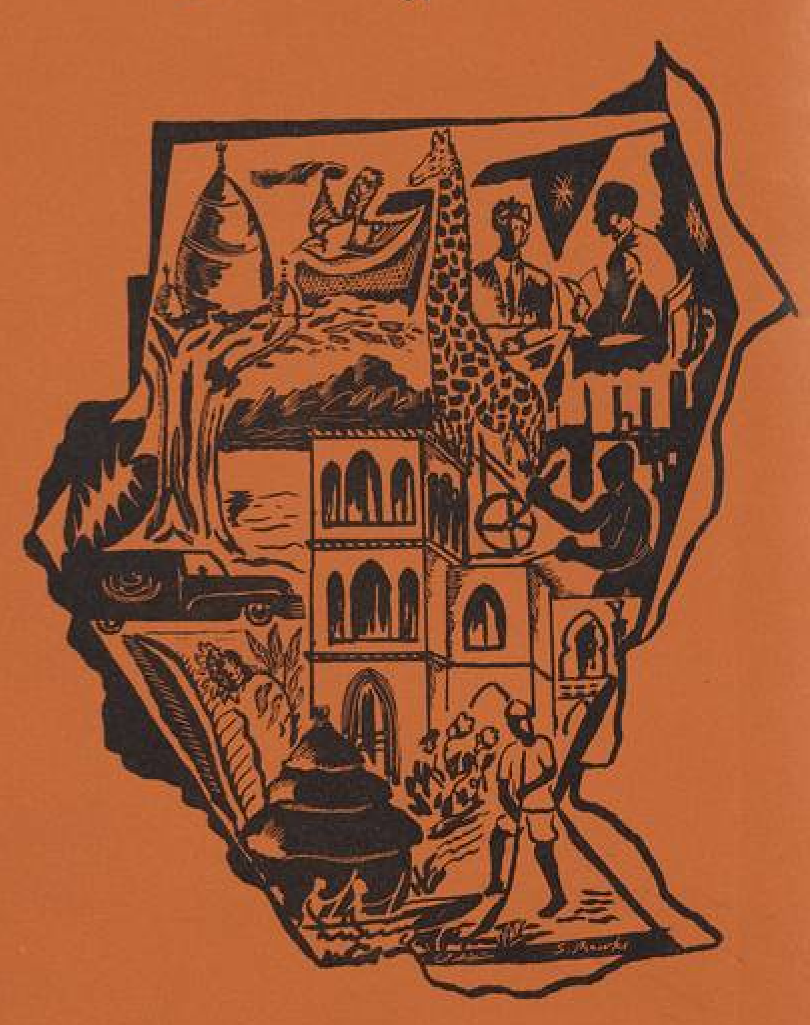
2. Sudan. al-Ḥukūmah al-maḥallīyah fī'l-Sūdān. [195-?]

3. Sudan. al-Ṣiḥḥah al-ʻāmmah fī'l-Sūdān. [195-?]

4. Sudan. al-Sūdān; ʻarḍ mūjaz. [195-?]

5. Sudan. al-Taʻlīm fī'l-Sūdān. [195-?]

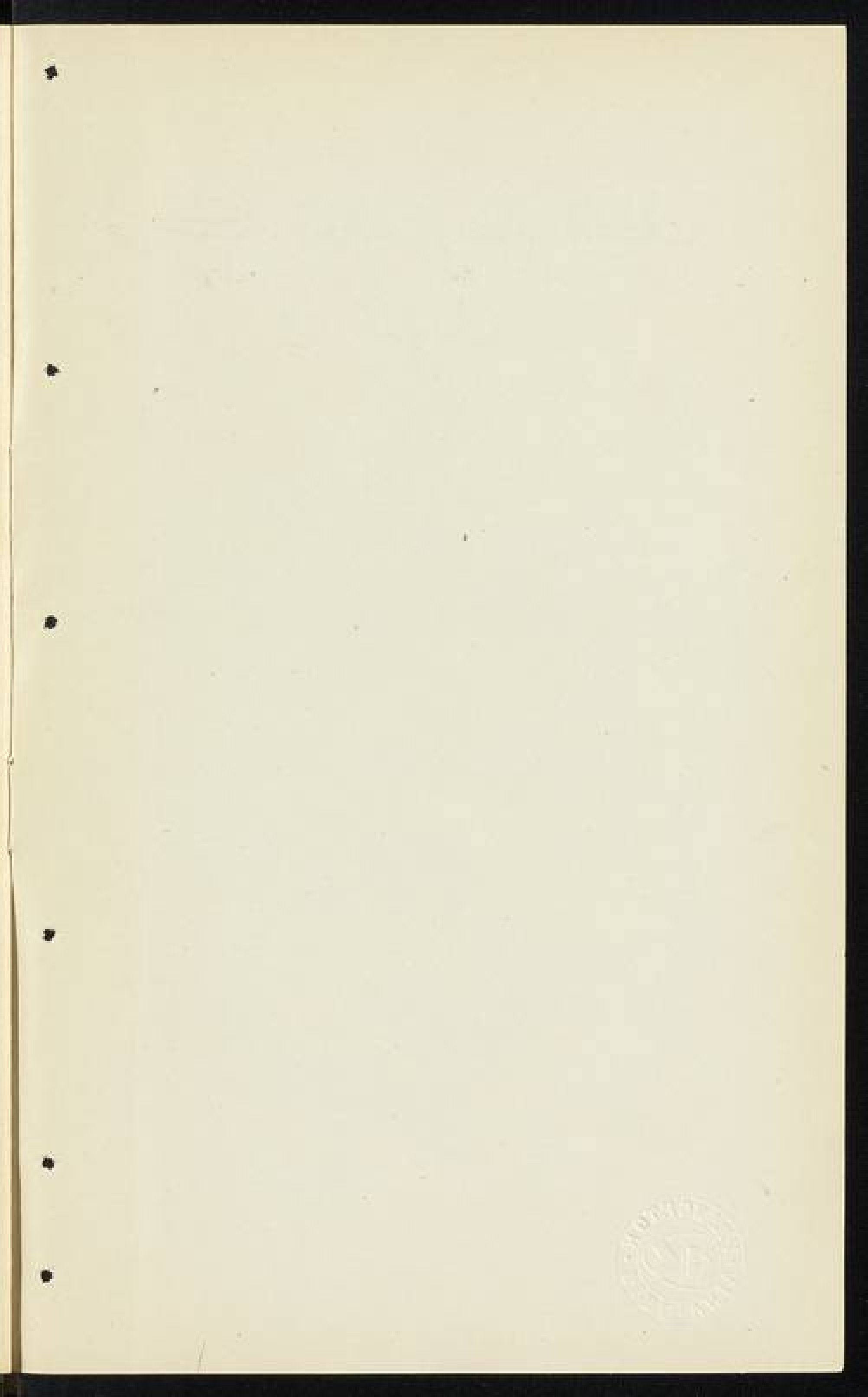
# الحركة العمالية ونظام النقابات في السودان



Sudan.

# الحركة العمالية ونظام النقابات في السودان

al-Ḥarakah al-ʻummālīyah



## السياسة الانشائية

لقد منح العمال في السودان في خلال سنوات قلائل وبدون كفاح مضنى طويل من الضمانات والحقوق والحماية القانونية قدرا لا يقل عما حصل عليه العمال في اكثر البلاد ديمقراطية وتقدما في اكثر من قرن من الزمان.

لم يكن في السودان نقابات حتي بعد الحرب الاخيرة كما انه لم تدع اليها الحاجة ولم يطالب بها الناس اذ ان البلاد تغلب عليها صبغة الزراعة والرعي من ناحية ومن ناحية اخرى ادى انعدام القوة المحركة الي انحصار التوسع الصناعي في حدود ضيقة وقد كان من جراء ذلك ان ظلت طبقة الصناع – وهي الطبقة التي تولد فيها الحركات العمالية – طبقة صغيرة حديثة العهد ينقصها التنظيم، والعدد الاكبر من افرادها تستخدمهم الحكومة وتتركز اكبر مجموعة من العمال في معامل السكة الحديدية في عطبرة.

ولكن الامور اخذت تتغير في نهاية الحرب حين ظهرت مشاكل التسريح وما ينتظر ان يتبعها من العطالة اضف الي ذلك التحسين الذى طرأ علي احوال العمال والاراء الحديثة التي اخذت تنتشر بينهم. وقد اصبح اذن ظهور حركة عمالية منظمة امرا لا بد منه وما لبثت ان بدأت بالفعل في الظهور في شكل اقتراحات ترمي الي تكوين النقابات والاتحادات وكان لا بد للدولة من تقرير السياسة التي تنوى ان تتخذها ازاء هذه الحركة فهي اما ان تقابلها بالمعارضة والتشكك او ان تاخذها بالرفق والارشاد تمشيا مع الاتجاه الديمقراطي الذى تسير فيه البلاد برمتها. ولقد رأت حكومة السودان ان تنهج النهج الاخير.

وقد كانت نتيجة هذه السياسة الانشائية ان تكوّن في السودان حتي الان ست وثمانون نقابة تضم اعضاءا من الصناع وغيرهم وتنتظم هذه النقابات نحوا من مائة الف عضو كما سنت مجموعة كاملة من قوانين

العمل التي تسير الحركة العمالية بمقتضاها كما انها تضبط علاقات العمال بمخدميهم.

## قوانين العمل في السودان

تشمل قوانين العمل التي سنت في عام ١٩٤٨ مجموعتين ترمي احداهما الي ضمان شروط مرضية للخدمة وترمي الاخرى الي تنظيم انشاء النقابات وتقدمها وفقا للنظم الديمقراطية وتخول هذه القوانين الحق لاية هيئة عمالية تمارس مهنة او مهن مشتركة في تكوين نقابة تنتظمهم، وينبغي ان تسجل هذه النقابة في ظرف مدة يحددها القانون فاذا رفض مسجل النقابات (وهو موظف في وزارة العدل مختص لتسجيل النقابات) ان يسجل نقابة ما كان لافرادها حق الاستئناف لدى المحكمة العليا ويسمح القانون للنقابات بان تندمج او تتحد بعضها ببعض كما انه لا يحول دون تكوين اتحاد ينتظم كل النقبات وتنص بعض مواد هذا القانون حفظ حسابات منتظمة حماية لاموال النقابات.

تنظيم النقابات: يمنح القانون العمال حرية كاملة في ان يقوموا بالعمل الجماعي بفرض تحسين شروط الخدمة بل انه لا يحرم الاضراب العام ما دام خاصا بنزاع عمالي وما دام المقصود منه خدمة الاغراض التي يجوز للنقابات ان تسعي لتحقيقها منفردة. ويكفل نص من نصوص هذا القانون الحماية فيما يتعلق بالعمل الجماعي كالاضراب الذى ينجم عن نزاع عمالي وذلك بانه لا يمكن ان توجه الي العمال تهمة التآمر بينما يمكن ان توجه هذه التهمة ضد اشخاص لا تنتظمهم نقابة ويقدمون بنفس العمل وثانيا تحميهم المادة من ان يكونوا عرضة لان يطالبهم المخدم بالتعويض عما يلحق به من ضرر من جراء توقف العمل.

ولكن في الوقت ذاته يحمي القانون المجتمع مما قد تقوم به النقابات من اعمال مؤذية لا مبرر لها، وعملا بما يجرى في العالم فقد جعل الموظفون العموميون تحت رقابة خاصة وذلك انهم معرضون للاجراءآت التاديبية لاخلالهم بعقود خدمتهم وكذلك ليس لهم حماية من المسئولية الجنائية اذا ما نتج عن عملهم الجماعي ضرر او مضايقة للجمهور. ويسمح القانون بان يحاول العمال المضربون بالطرق السلمية ان يقنعوا غيرهم بالتوقف عن العمل اثناء الاضراب ولكن اى نوع من التخويف والتهديد يعد جريمة جنائية.

التحكيم والتوفيق: وفي الوقت ذاته اعدت العدة للجوء الي التحكيم والتوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات للعمال وحالما ينشأ نزاع تنبأ مصلحة العمل التي تلجأ اول الامر بمحاولة التوفيق بين المخدم والعمال فاذا فشلت في ذلك احالت النزاع برضا الطرفين الي لجنة تحكيم ولكن لا يمكن ان يجبرا علي قبول حكم اللجنة اذا لم يرتضياه بمحض اختيارهما ويمكن ان تتالف اللجنة اما من حكم واحد او من عدد متساو من الحكام يختاره كل من الطرفين علي ان يراس اللجنة عضو محايد مستقل واذا رفض احد الطرفين وسيلة التحكيم كونت لجنة للتحرى في النزاع ويتوقف نفاذ اراء هذه اللجنة علي حكم الراى العام وقوته.

شروط العمل: ينص قانون خاص علي حد ادني لشروط الخدمة فيما يتعلق بساعات العمل والمرض والاجازات والمكافآت وانهاء عقد الخدمة. ويعمل العامل بمقتضي هذا القانون ثماني ساعات ونصفا في اليوم تتخللها نصف ساعة علي الاقل للراحة واذا طلب اليه ان يعمل مدة اطول من ذلك كان له الحق ان يتقاضي اجرا اضافيا بمعدل ١/٨ أجره اليومي لكل ساعة اضافية واذا قضي العامل في الخدمة سنتين بلا انقطاع كان له الحق ان يتقاضي اجرا كاملا علي الثلاثين

يوما الاولي ونصف اجر علي الثلاثين يوما التي تليها اذا ما اصـابه مرض في خلال السنتين التاليتين بشرط الا يكون المرض ناتجا عن سوء سلوك العامل او اهماله. وللعامل كذلك بعد السنتين الاولتين الحق في عطلة سنوية قدرها خمسة عشر يوما يتقاضي خلالها اجرا كاملا اما فيما يتعلق بالمكافآت فان العامل اذا قضي خمسة اعوام في خدمـة مستمرة مع مخدم واحد كان له الحق اذا فصل (الا اذا كان الفصل بسبب العصيان او سوء السلوك او الاهمال) ان يتقاضي من مخدمـه مكافأة تعادل نصف مرتب شهر لكل سنة من الاثني عشر عاما الاولي التي قضاها في الخدمة ومن ثم يكون استحقاقه مرتب شهر لكل عام ولكن الذين يقضون في الخدمة اقل من عشرين سنة لا يستحقون اكثر من مرتب تسعة اشهر والذين يقضون في الخدمة عشرين سنة او اكثر لا يستحقون اكثر من مرتب اثني عشر شهرا اما اذا انهي العامل عقد خدمته من تلقاء نفسه فانه لا يستحق اية مكافأة ما لم يكن قد قضي علي الاقل خمسة عشر عاما ويبلغ استحقاقه حينئذ نصف المكافأة الكاملة اما اذا انهي عقد خدمته وكان قد قضي فيها ثلاثين سنة او اكثر فانه يستحق مكافأته كاملة غير منقوصة. ثم ان علي كل من المخدم والعامل اذا اراد ان ينهي عقد خدمته ان يعطي الآخر انذارا بذلك تتراوح مدته بحسب طول الخدمة وما اذا كانت علي اسـاس شهرى او اسبوعي او يومي والعامل الذى قضي خمسة اعوام في الخدمة يستحق انذارا مدته شهر واحد. كل هذه الشروط انما هي الحـد الادني الذى يتطلبه القـانون من المخدمين الخصوصيين ولكن كلا الحكومة والمخدمين الخصوصيين قد ادخلوا عليها تحسينات كثيرة.

تعويضات العمال: هناك قانون يعطى العامل الحق في التعويض من مخدمه لاى ضرر يتاتي عن حادث يقع به اثناء تاديته عمله (يستثنى من ذلك الذين يتقاضون اكثر من خمسمائة جنيه في العام من غير العمال

الصورة العليا : تتلقى جماعة من رؤساء العمال في احد المصانع تعليمات خاصة بتنظيم العمل .

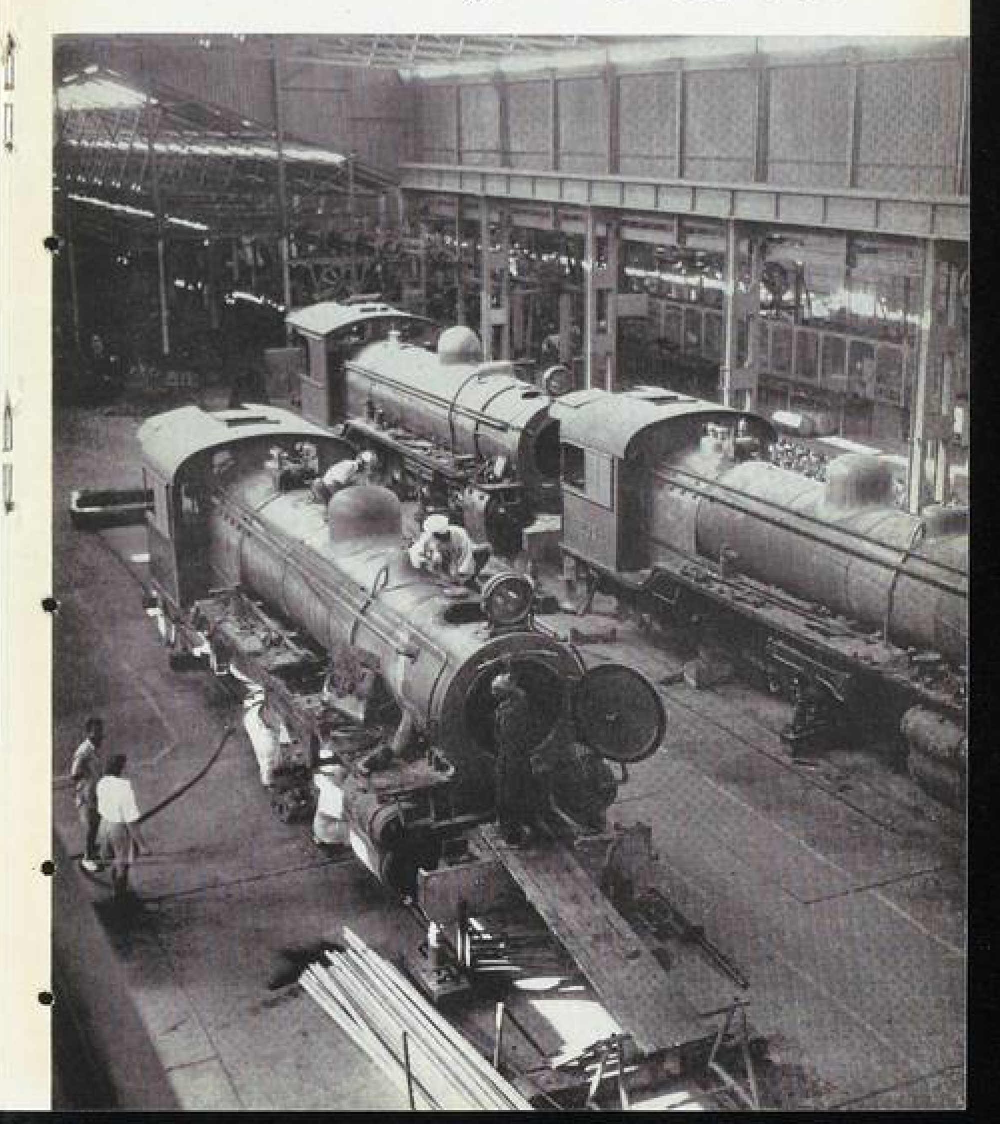
الصورة السفلى : فصل ليلي في مادة الحساب في نادى العمال بالخرطوم .

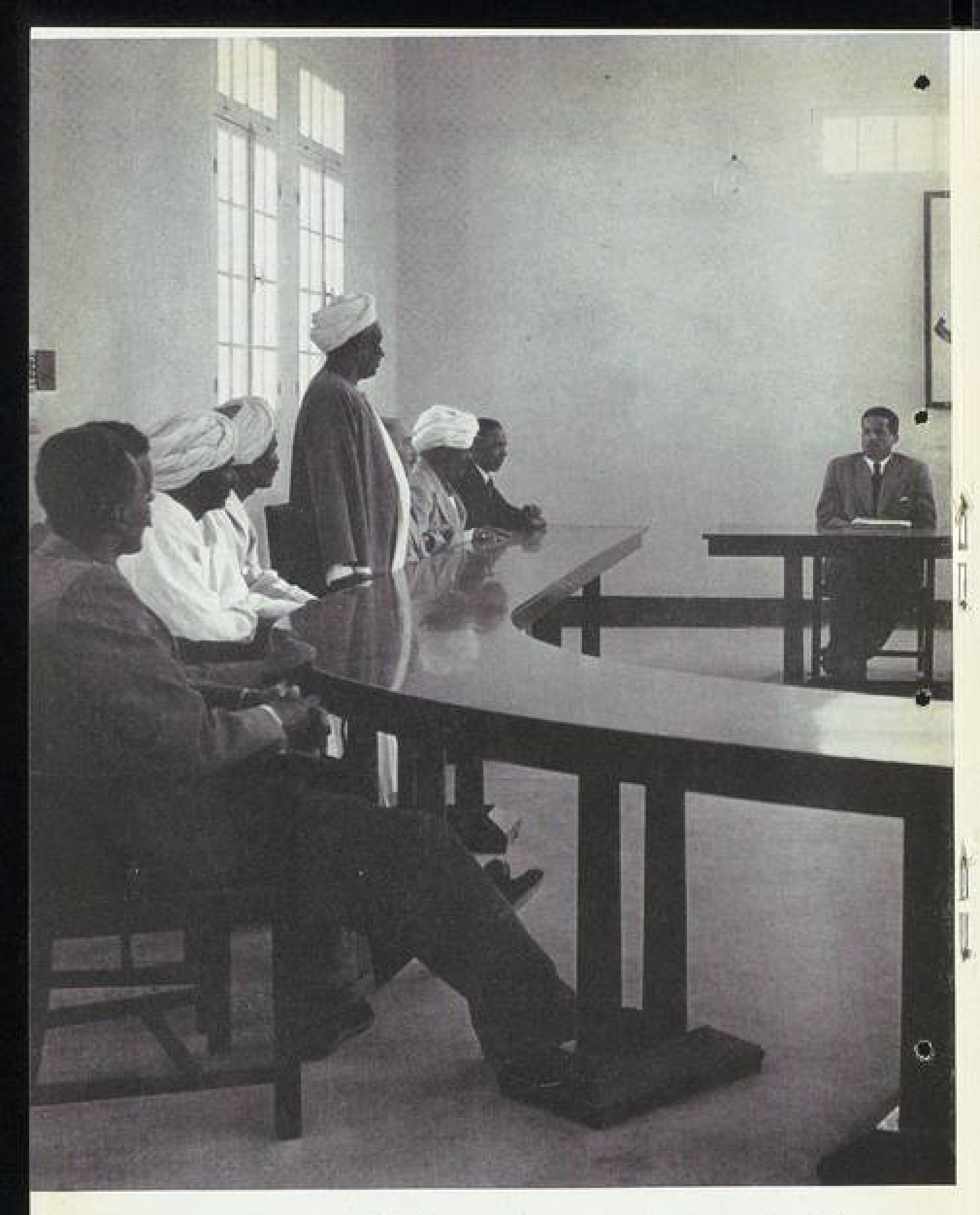
الصورة العليا: مشاورات مشتركة: اجتماع بين مديرى المصانع وممثلي نقابة العمال في مصلحة الاشغال العامة بالحكومة السودانية.

الصورة السفلي: مطعم العمال في احد الورش الحكومية.

مساكن العمال: ترى الصورة العليا مسكنا من الطراز القديم. ترى الصورة السفلى احد المنازل الجديدة التي يكثر انشاؤها لسد حاجة ذوى الاجور القليلة.

في ورش السكك الحديدية بعطبرة حيث يتم اصلاح القاطرات وغيرها من المعدات. ان معظم المسافة التي تقطعها خطوط السكك الحديدية في السودان وطولها الفا ميل، تجرى فوق صحارى رملية، وهذا يعرض القاطرات للتلف السريع.





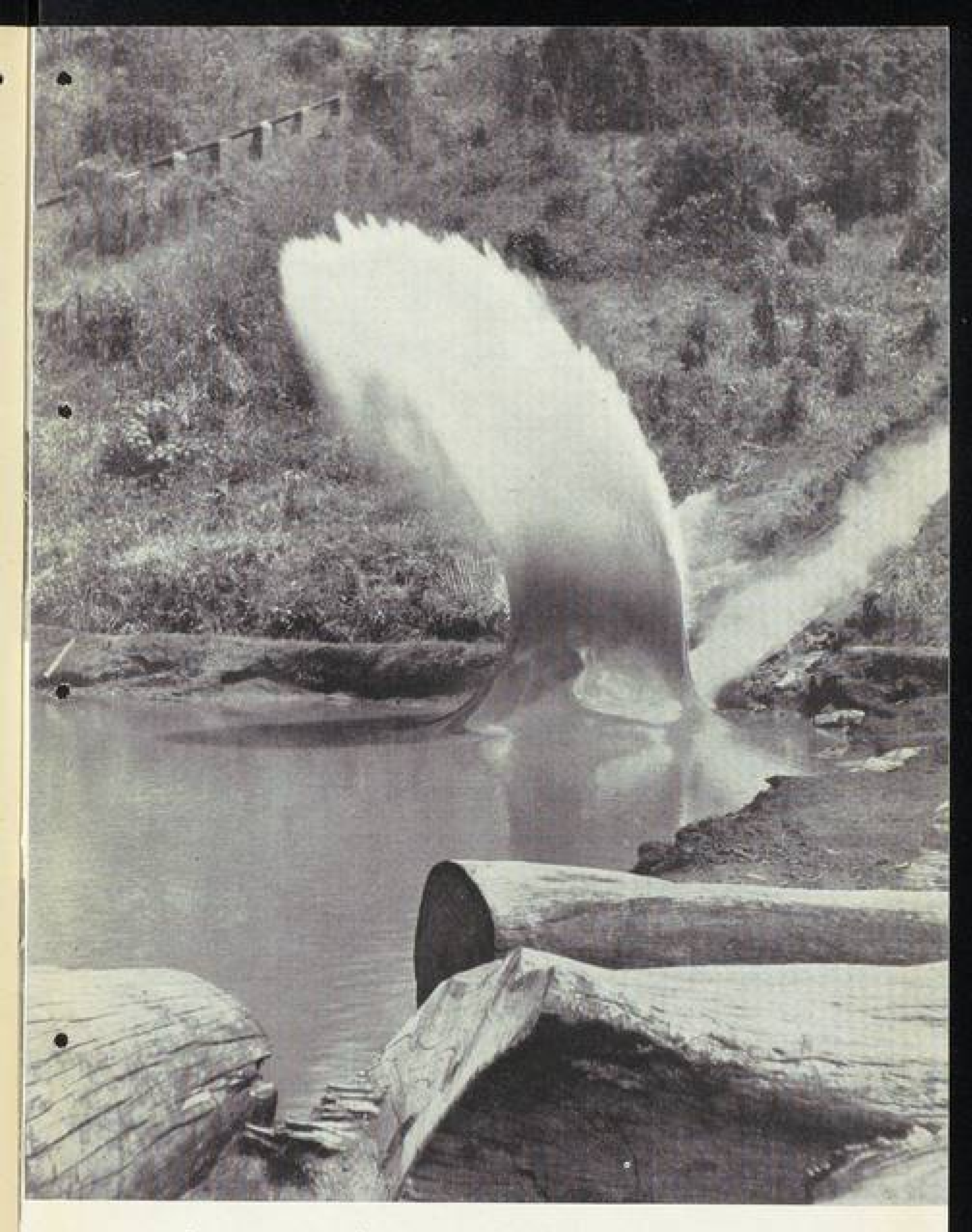
اجتماع مجلس مدينة عطبرة مع زعماء نقابة عمال السكك الحديدية. وهنا حيث ان السكك الحديدية بالسودان تستخدم آلاف العمال فان المجلس والنقابة يتعاونان تعاونا وثيقا. القاعة التي يعقد فيها الاجتماع في دار المجلس الجديدة. وقد بلغت نفقات انشاء هذه الدار اثنى عشر الفا من الجنيهات.

الصورة العليا: احد رؤساء العمال في مصنع يتلقى شرح طريقة استخدام آلة ميكانيكية.

الصورة السفلي: ادارة احدى المكابس المائية في مصنع هندسي بالخرطوم.



هذه الآلة المعقدة هي جزء من معدات مصنع كبير في جنوب السودان حيث يغزل القطن وينسج.



طنان من الخشب يبلغان الماء بعد ان قطعا اطول مسافة تعبرها الأخشاب في افريقيا حتى تصل مصانع نشرها وتقطيعها. من هذه الاخشاب تصنع القطع الخشبية الثخينة التي ترتكز عليها قضبان السكك الحديدية السودانية.

اليدوين والذين يعملون في منازلهم لحساب مخدم ما او العمال الطارئين الذين لا تتعلق خدمتهم بعمل المخدم اومهنته) ويكون المخدم خاليا من المسئولية اذا كان الضرر ناتجا من سوء التصرف المتعمد من قبل العامل، وحتى في هذه الحالات علي المخدم ان يدفع تعويضا اذا ادى الحادث الي موت العامل او الي عجز دائم كفقدان عينيه او احد اطرافه ويقدر التعويض علي النحو الآتي :— اذا ادى الضرر الي عجز العامل عن مزاولة اى عمل لمدة معينة يتقاضى نصف اجر عن تلك المدة فاذا ادى الي عجز دائم تقاضى العامل اجره عن اثنين واربعين شهرا علي الا يزيد ذلك عن ٧٥٠ جنيها فاذا مات العامل نتيجة للحادث وترك اشخاصا كان يعولهم تقاضوا تعويضا يعادل اجر العامل لمدة ستة وثلاثين شهرا علي الا يزيد عن ٦٠٠ جنيه اما اذا نجم الضرر عن عجز جزئي يودى الي نقصان مقدرته علي الكسب تقاضي تعويضا يعادل نصف الفرق بين اجره القديم واجره الجديد.

قوانين المصانع: ويسعي القانون في الوقت ذاته الي تقليل خطر الاضرار التي يتعرض لها العمال في المصانع وذلك بان ينص علي ان يتخذ المخدم كل الاحتياطات المعقولة وان يوفر كل الشروط التي اظهرت تجارب الامم الاخرى ضرورتها لسلامة عمال المصانع ولضمان صحتهم وخيرهم.

ويسرى قانون المصانع في السودان علي كل مكان او معمل يضم اكثر من خمسة عمال سواء وجد في ذلك المكان قوة ميكانيكية او لم توجد اذ ان الغرض ليس حماية العمال من ضرر الآلات فحسب بل هو ايضا ضمان صحتهم وخيرهم ويطبق القانون علي المصانع الحكومية وغيرها سواء بسواء.

ويجب تسجيل جميع المصانع التي يسرى عليها هذا القانون وللسلطات الحق في اغلاق المصانع التي يتاتي عن حالتها او تركيبها

خطر للعمال وينص القانون علي مراقبة المصانع وتفتيشها بانتظام وعلي الكشف الطبي علي العمال واذا خرق صاحب المصنع نصوص قانون المصانع وادى ذلك الي موت عامل او ضرره كان عرضة لغرامة يبلغ اقصاها مائة جنيه زيادة علي ما قد تقع عليه من التبعات القانونية الاخرى.

## مصلحة العمل

تقع الناحية الادارية من شئون العمال علي مصلحة العمل التي تضطلع باربع وظائف رئيسية: (١) ان تتحقق من تنفيذ القوانين الخاصة بالمصانع وشروط الخدمة وتعويضات العمل ولذلك فان للمصلحة قسما مختصا بتفتيش المصانع كما انها تتحرى في شكاوى العمال وترشد المخدمين فيما يتعلق بواجباتهم القانونية (٢) توجه العمال الذين يعتزمون تكوين النقابات وتساعد زعماءهم علي وضع مسودة دستورها (٣) تساعد علي حسم المنازعات العمالية بالتوفيق[١] بين الطرفين المتنازعين بطريقة ترضيهما جميعا (٤) تقدم النصح الي الحكومة عن الطرق المؤدية الي تحسين العلاقة بين المخدمين (سواء اكانوا الحكومة او الافراد الخصوصيين) والعمال سعيا وراء مصلحة المجموعة وتفاديا للمنازعات والاضرابات.

وفي واقع الامر نجد ان الجزء الاكبر من عمل مصلحة العمل انما هو تعليمي اذ ان الحركة النقابية ما زالت حديثة العهد في البلاد والغالبية من العمال اميون تنقصهم الخبرة والتجارب.

التدريب الصناعي: ويتعدى الدور التعليمي الذى تقوم به مصلحة العمل الي رفع مستوى الصناعة وتحسين العلاقات بين العمال ومخدميهم

---

[١] في الفترة ما بين ١٩٥٠/١/١ و ١٩٥١/٦/٣٠ تدخلت مصلحة العمل في اثنين وثلاثين نزاعا عماليا ونجحت في حسم ثلاثة وعشرين منها بطريق التوفيق وعلي وجه العموم تنجح هذه الوسيلة في حادثين من كل ثلاث حوادث.

عن طريق المراقبة المنتظمة لظروف الخدمة في المصانع وهناك خطة لتدريب مراقبي العمل تقوم بها مصلحة العمل والغرض منها ان يتعلم المراقبون والملاحظون كيف يدربون العمال علي اداء مهمتهم وثانيا ان يتعودوا علي حل المشاكل التي تنجم داخل المصنع وثالثا ان يكونوا رؤساء اخيارا يحملون مرؤوسيهم علي اداء واجباتهم عن رضا واستعداد وفي الوقت الحاضر يتلقي هذا الضرب من التدريب ملاحظو العمل الحكوميون ولكن ينتظر ان يشمل في المستقبل غيرهم من الملاحظين.

ومما هو جدير بالذكر انه على الرغم من ان خمسين دولة قد استعملت طريقة تمرين العمال اثناء توظيفهم فى المصانع فان السودان هى البلد الوحيدة التى تعطى بها التعليمات بلغة البلاد . اما فى جميع البلاد الاخرى فتعطى التعليمات باللغة الانجليزية.

## اتحاد النقابات

انشئ اتحاد نقابات السودان في عام ١٩٥٠ وقد اعترفت به الحكومة اعترافا عمليا اذ ليس في القانون ما يمنع النقابات من ان تتحد وقد تفاوضت معه الحكومة غير مرة فيما يتعلق بمطالب النقابات المختلفة التي تنضوى تحت لوائه ولكن في نفس الوقت لا يمكن تسجيل الاتحاد بمقتضي نصوص القانون لانه ليس نقابة قائمة بذاتها ومعني ذلك انه بينما للاتحاد الحق في تنسيق اعمال النقابات المختلفة وفي تبليغ مطالبها للحكومة والتفاوض نيابة عنها ليس له حماية قانونية اذا ما دعا الي عمل جماعي او اضطلع منفردا بعمل من الاعمال المنوطة بالنقابات.

اخذ الاتحاد (الذى تنضوى تحت لوائه نصف النقابات المسجلة في القطر) يقع تحت نفوذ جماعة من زعماء العمال الشيوعيين يحاولون ان يجعلوا نقابات العمال وسيلة لتنفيذ التعليمات الشيوعية التي تصدر عن وحي اجنبي والتي ترمي الي اشاعة الفوضى والقلاقل في البلاد. لم

ينجحوا الي حد كبير حتي الآن اذ امتنع نصف النقابات الموجودة في البلاد من الانضمام للاتحاد نفورا من السياسة التي يتبعها بل ان ذات النقابات المنضوية تحت لوائه امتنعت من الاشتراك في اضرابين لا يمتان بصلة للمنازعات العمالية دعا اليهما الاتحاد ففشل كلا الاضرابين تبعا لذلك.

ولكن ظهور الشيوعية في الحركة العمالية في السودان لم يدع الي تقهقر او تعثر في سياسة البلاد فيما يتعلق بشئون العمل — تلك السياسة الانشائية التقدمية التي ظلت تتسم بروح المساعدة والتوجيه للعمال في التقدم النقابي الصحيح وبالرغبة الصادقة في تمكين العمال من تحسين شروط الخدمة بالعمل الجماعي المشروع. وبالرغم من ان القانون لا يسمح بالاضرابات التي لا تنجم عن المنازعات العمالية (كالتي يبغي من ورائها ارهاب الحكومة او التدخل في مجرى العدالة) فان الطبقة العاملة في السودان ما فتئت تتمتع بقدر من الحرية في التضامن والعمل المشترك لا يقل عما يتمتع به العمال في اكثر الاقطار ديمقراطية. واما ما يخص الشيوعية فان القانون لا يحرم الا الانضمام للمنظمات الشيوعية خارج القطر.

## الاجور في الماضي والحاضر

بصرف النظر عن الميزات المباشرة التي جناها العمال من القوانين الآنفة الذكر فقد ارتفعت الاجور ارتفاعا كبيرا في الاعوام الاخيرة نتيجة للعمل الجماعي الذى استطاع العمال ان يقوموا به تحت حماية هذه القوانين وقد كان الاجر الاساسي للعمال السودانيين غير الفنيين قبل الحرب ١٨٠ قرشا مصريا في الشهر (اى ما يعادل ١٤ ليرة سورية او لبنانية) بينما هو اليوم ٥٨٠ قرشا مضافا اليها ٢٥٪ علاوة غلاء المعيشة اى ان المجموع ٧٢٥ قرشا (او ما يعادل ٦٦ ليرة سورية او لبنانية) وهو عبارة عن ٤٠٠٪ زيادة عن اجور ما قبل الحرب ولكن

بما ان تكاليف المعيشة قد ارتفعت بالنسبة للعامل المشار اليه بنسبة ٣٣٤٪ فان الزيادة الفعلية في الاجور لا تتعدى ٢٠٪ ولكن اذا لاحظنا ان نسبة العلاوات التي تطرأ علي اجرة العامل اليوم هي ضعف نسبة ما قبل الحرب اتضح لنا ان حاله بعد بضع سنوات يقضيها في الخدمة تصبح احسن مما كانت عليه قبل الحرب بنسبة تزيد كثيرا عن العشرين في المائة. وقد ارتفعت كذلك اجور العمال الفنيين بنسب مماثلة والعامل الفني في السودان يكسب اليوم عن كل ساعة يعملها خلال السنة اجرا لا يقل عن العامل الاوربي غير ان العامل السوداني يعمل ١٧٠٠ ساعة في السنة بينما يعمل الاوربي ٢٢٠٠ ساعة.

## لجان الاجور

لم يحدد القانون حدا ادني للاجور في السودان وتتبع الشركات التجارية الكبرى نسب الاجور التي تعطيها الحكومة لعمالها كما تتاثر بها الشركات الصغيرة الي حد ما وقد سن تشريع في عام ١٩٥٢ يقضي بان يكون لبعض المهن التي لا يرجي ان تجدى فيها المساومة بين النقابات والمخدمين حد ادني للاجور وشروط اخرى للخدمة تقررها لجان تنشأ لهذا الغرض علي ان تكون قراراتها سارية المفعول كأن قد نص عليها القانون وقد الفت اول لجنة للنظر في اجور خدم المنازل والفنادق وما يشابهها من المؤسسات وتعد العدة لتاليف لجنة لاجور عمال الحوانيت وسوف تنشأ غيرها فيما بعد وتتالف اللجنة من اعداد متساوية من ممثلي المخدمين والعمال ومعهم ثلاثة اعضاء مستقلين وبما ان القرارات تتخذها الاغلبية فلن يكون هناك اى اشكال يؤدى الي توقف اللجنة عن العمل ويمكن هذا النظام من وضع حد ادني للاجور وشروط اخرى للخدمة علي نطاق واسع.

الترفيه: ان حكومة السودان اكبر مخدم للعمال في البلاد ولذا فهي

تتحمل تبعات خاصة بالنسبة الي الترفيه عنهم. ومما تقوم به في سبيل ذلك منح العمال اعانات لتساعدهم علي بناء وتاثيث اندية لهم في جميع انحاء البلاد وان اكبر الاندية التي تمكن العمال من تشييدها حتي الان بهذه المساعدة نادى الخرطوم ونادى امدرمان وقد تبرعت الحكومة لكل منهما بمبلغ ١٨٠٠ جنيه مصرى وبقطعة ارض من املاكها مساحتها ٤٠٠٠ متر مربع وتقع في حي من احياء المدينة المعمورة اما جملة ما كلفه بناء كل من هذين الناديين فقد تخطي الاربعة الاف جنيه مصرى وجمع الفرق الزائد عن تبرع الحكومة من تبرعات قدمها العمال انفسهم والمخدمون الخصوصيون. ويوجد للعمال الان عدد من هذه الاندية في شتي انحاء البلاد قدمت الحكومة لكل منها اعانة تتناسب مع حجم المدينة التي اقيم فيها وعدد العمال الذين تاويهم.

وهناك ناحية اخرى من نواحي الترفيه ينتظر ان يؤخذ بشانها قرار عن قريب الا وهي توفير مساكن مناسبة لذوى الدخل القليل من العمال فقد وضع مشروع يرمي من جهة الي بناء عدد كبير من هذه المساكن في مراكز الصناعة الرئيسية ويرمي من جهة اخرى الي تشجيع العمال علي بناء منازل لانفسهم بمساعدة الحكومة.

2

# الحكومة المحلية في السودان



Sudan.

# الحكومة المحلية

al-Hukūmah al-maḥallīyah

# في السودان

## الاتجاهات الاولى نحو اللامركزية

في البدء كانت الحكومة التي انشئت في السودان عام ١٨٩٩ طبقا للاتفاقية الثنائية بين مصر وبريطانيا حكومة مركزية تتركز سلطاتها في شخص الحاكم العام وتنتقل عن طريق السكرتير الادارى الي وكلاء الحكومة المركزية في الاقاليم فمدير المديرية مسئول عن شئون مديريته للسكرتير الادارى بصفته ممثلا للحاكم العام والمفتشون والمآمير يقومون بادارة المراكز والمدن الصغيرة تحت اشراف المدير وكل هؤلاء انما يباشرون ما يخول لهم من السلطات التي تتركز اساسا في العاصمة.

في عام ١٩٢١–١٩٢٢ رؤى ان الدقة والاقتصاد في الادارة يقتضيان نقل بعض مهام الحكومة المركزية الي هيئات اقليمية فظهر في الافق اتجاه نحو سياسة اللامركزية وقد بدئ بتطبيق هذه السياسة في المدن بانشاء مجلس بلدى في كل من الخرطوم وبورتسودان غير انه لم يكن لهذين المجلسين في بادئ الامر سلطات مستقلة وانما كانا يعملان بصفة استشارية تحت اشراف مدير المديرية[1]، اما في المناطق الريفية حيث ظل مجلس «العرب» التقليدى يدير شئون القبيلة منذ مئات السنين فقد طبقت سياسة اللامركزية في نطاق واسع حتي انه لم يمض عام ١٩٣٢ حتي اكتمل نظام الحكومة المحلية القبلية الذى كان يعرف بالادارة الاهلية.

---

[1] لم تنجح هذه التجربة اذ ان المجالس ظلت عديم الأثر بالنسبة لانها لم تمنح اية سلطات مالية.

## الادارة الاهلية

منح زعماء القبائل بمقتضى هذا النظام سلطات قضائية وادارية ومالية واسعة يمارسونها تحت اشراف مديرى المديريات فانشيء عدد من المحاكم تقضي بالعدل وفقا لعادات الناس، منها محاكم كبرى تنظر في كل الجرائم عدا الجرائم الخطيرة وتمتد سلطاتها الي توقيع عقوبة السجن لمدة اربع سنوات وغرامة يبلغ اقصاها مائة جنيه وهناك محاكم صغرى تفصل في الجرائم الطفيفة. ومن الناحية المالية اسندت مهمة تقدير الضرائب وجمعها الي العمد والمشايخ، ولم يمض زمن طويل حتي كان لبعض الوحدات الكبيرة في الادارة الاهلية ميزانياتها الخاصة. اما من الناحية الادارية فقد اخذت الهيئات المحلية تمارس بعض السلطات كالاشراف علي المراعي وموارد المياه بين القبائل المترحلة وصارت تشارك الحكومة المركزية في حفظ الامن.

## ظهور الحكومة المحلية

ولكن الحكومة المحلية بمعناها الصحيح — اى الحكومة عن طريق مجالس منتخبة انتخابا ديمقراطيا علي اساس اقليمي (بخلاف الاساس القبلي) لم تظهر الا بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤١.

ولقد تم بناء الحكومة المحلية في مراحل كانت اولاها ان يسن قانون يحدد وظائف الحكومة المحلية في البلديات والمدن والمناطق الريفية ثم يخول لمدير المديرية ان ينقل سلطاته فيما يتعلق بهذه الوظائف الي من يشاء من الاشخاص أو الهيئات. وفي المرحلة الثانية طبق هذا التشريع بتصرف في تاسيس ثلاثة انواع من مجالس الحكومة المحلية (اسس اولها في عام ١٩٤١) وهي (١) المجالس البلدية في المدن الكبرى كالتي اسست من قبل في الخرطوم وبورتسودان وانما تمتاز عليها بان هذه المجالس الجديدة ميزانيات خاصة وسلطات ادارية فعلية، (٢)

مجالس المدينة في المدن الصغرى و (٣) المجالس الريفية في الاقاليم ويضم كل مجلس منها منطقة كبيرة فيها عدد من القرى.

واهمية المجالس الريفية انها كانت خطوة نحو التحلل من النظام القبلي الذى يمكن زعماء القبائل من الانفراد بالسلطة دون غيرهم من الناس وخلق نظام ديمقراطي جديد يقوم علي اساس اقليمي يشترك فيه زعماء القبائل مع غيرهم من المواطنين.

## عهد التجارب والنمو

كانت المدة الواقعة بين عامي ١٩٤١ و ١٩٥٠ عهد تجارب ونمواذ لم تكن النية ان يتخذ اى من انواع المجالس الثلاثة شكلا دائما لا يقبل التعديل فلم تحدد الطرق التي يحصل بها كل مجلس علي ميزانيته كما لم تحدد العلاقات المالية بين المجالس والحكومة المركزية بصفة دائمة وانما اسست انماط مختلفة، منها مجالس تجبي ضرائب مباشرة تدفع منها مرتبات موظفيها وتصرف الباقي في بعض الخدمات التي عهدت اليها الحكومة المركزية بها كما تجبي ضرائب محلية تصرف منها علي الخدمات ذات الصبغة المحلية البحتة، ومجالس تقدم اليها الحكومة المركزية اعانة مالية تعادل ثلثى مصروفاتها كما تخول لها الحق في فرض بعض العوائد المحلية. وضرب ثالث لها الحق في تملك الضرائب المباشرة لعدد من السنين مقابل مبلغ تدفعه للحكومة المركزية.

وقد اسس عدد كبير من المجالس بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٠ حين اصبح ضروريا ايجاد نظام موحد تسير عليه المجالس التي أخذت تعم جميع انحاء القطر فاصدر في عام ١٩٥١ قانون شامل ليفي بهذا الغرض ومن المامول الا ينتهي عام ١٩٥٦ حتي تكون هناك هيئة مكتملة للحكومة المحلية تدير شئون المدن والمناطق الريفية بمقتضي نصوص هذا القانون.

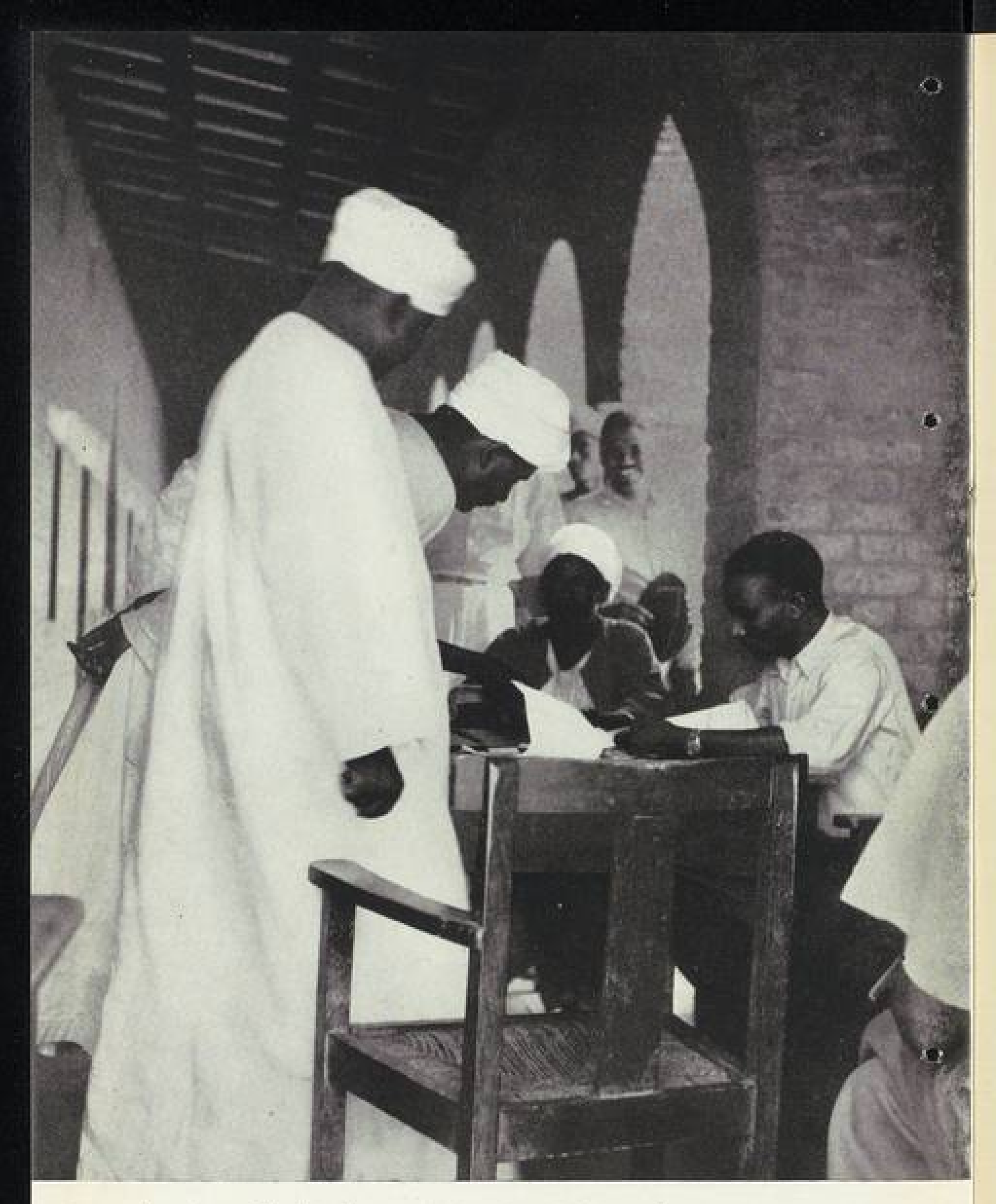
# الحكومة المحلية اليوم

اثرها علي حياة الناس: ان الحكومة المحلية بهيئتها الحاضرة وسيلة عملية لتعليم الناس الاخذ باسباب الديمقراطية في تسيير شئون حياتهم اليومية وان الناس ليتدربون علي ان يكونوا مواطنين صالحين يتحملون المسئولية في الاضطلاع بشئون مناطقهم المحلية وفي سد حاجاتهم الخصوصية. وقد حل حتي الآن مجلسان من المجالس البالغ عددها ستة وخمسين (٣٩ مجلسا ريفيا و ١٧ بلدية ومجالس مدن) محل الحكومة المركزية، وحيث تضطلع المجالس بكل اعباء الحكومة المركزية تعين لها هيئات تفتيشية تلحق بالمديرية لتتحقق من انها تقوم باعمالها بطريقة مرضية.

تكوين مجالس الحكومة المحلية: تتالف المجالس من اعضاء معينين واعضاء منتخبين وهؤلاء هم الاغلبية والاعضاء المعينون يعينهم المدير وهم عادة اما موظفون متقاعدون او اشخاص ذوو تجارب وتعليم بحيث يكون دائما في المجلس افراد ملمون بشئون الادارة او يتمتعون بكفاءات مفيدة اخرى[1]. ومهما يكن فانه من الطبعي ان هيئة مكونة من مواطنين عاديين لا بد محتاجة الي التوجيه والارشاد في الامور الفنية، مالية كانت او قضائية او ادارية حتي يتسني لها ان تؤدى واجبها كحكومة محلية علي وجه مرضي. ويقوم بتقديم هذا الارشاد موظف معين يسمي ضابط المجلس وهو مسئول عن تنفيذ قرارات المجلس كما انه يوجه مداولاته بوجه عام.

وبما ان نجاح المجالس — خصوصا في اطوار التكوين الاولي — يتوقف علي ايجاد ضباط اكفاء ذوى خبرة وتجارب وبالنسبة لندرة

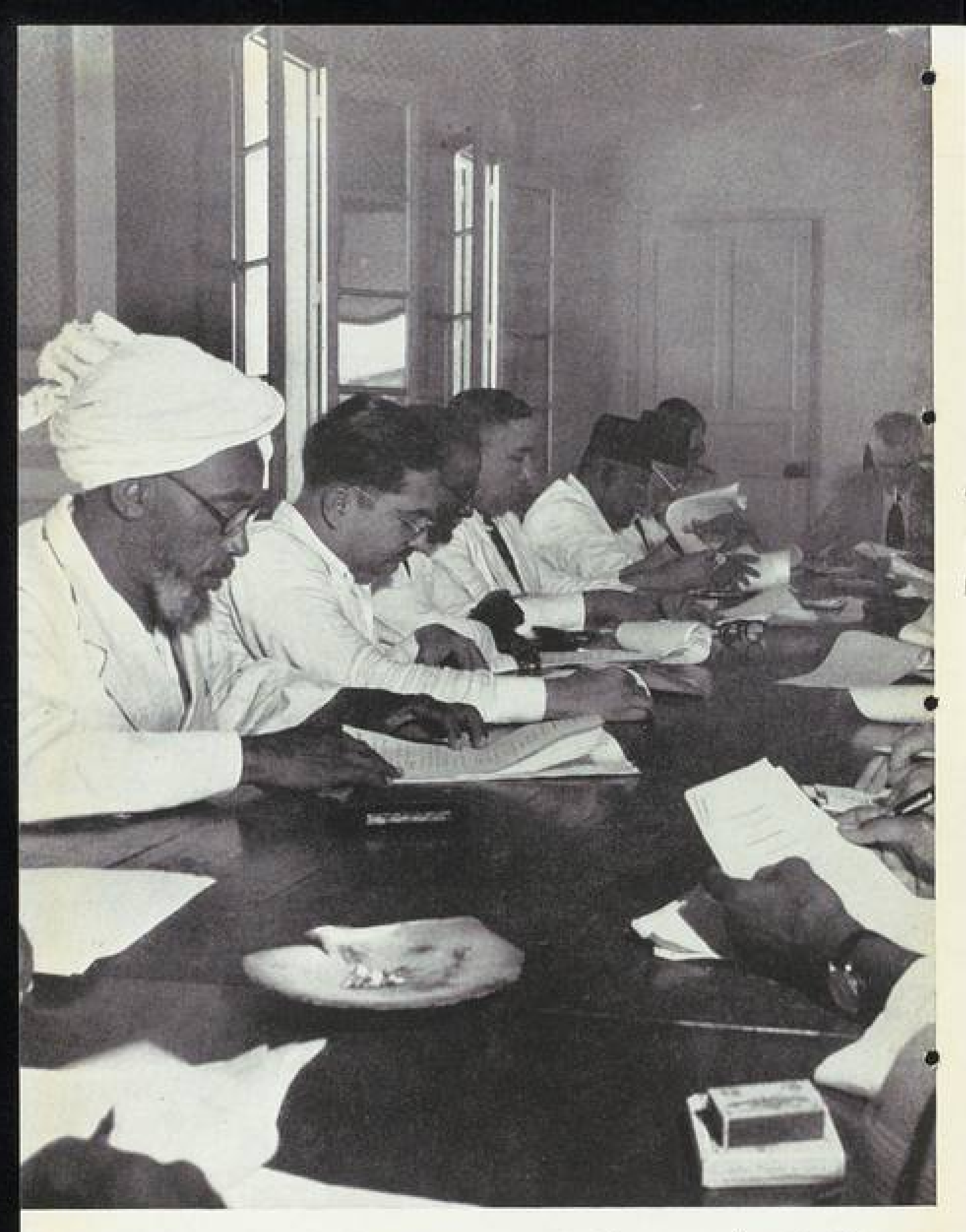
[1] كان الناس هم الذين ابدوا الرغبة في ادخال عدد من الاعضاء المعينين في المجالس بحجة ان قصر العضوية علي الانتخابات ربما ينتج عنه مجالس فقيرة من حيث الكفاءات والتجارب.



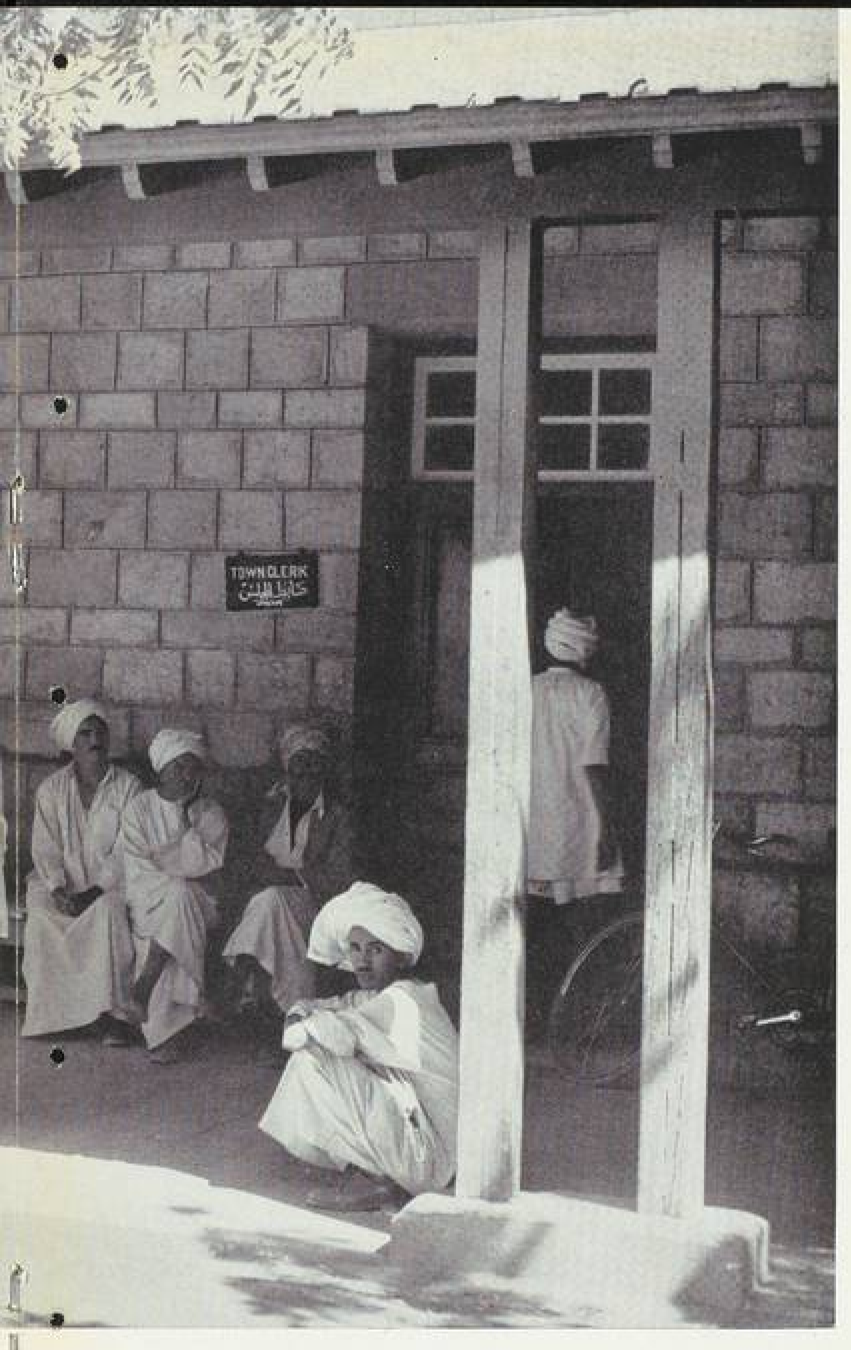
انتخاب مجلس احدى الحكومات المحلية. يرى احد الموظفين وهو يراجع اسم الناخب في سجل اسماء الناخبين. وبعد ذلك يذهب الناخب منفردا الي حجرة خالية ويضع ورقة بيضاء في صندوق الانتخاب الذى وقع عليه اختياره.

الصورة العليا: المجلس البلدى بام درمان اثناء عمله.

الصورة السفلي: محكمة الفاشر المحلية وهي تبحث في القضايا المختلفة. والفاشر هي عاصمة مديرية دارفور وهي اقرب مدينة لحدود السودان الغربية.



المجلس البلدى في بور سودان اثناء انعقاده. يوجد بالسودان الان ستة وخمسون مجلسا من مجالس الحكومات المحلية يشمل نشاطها كل ناحية من نواحي الادرة المحلية.

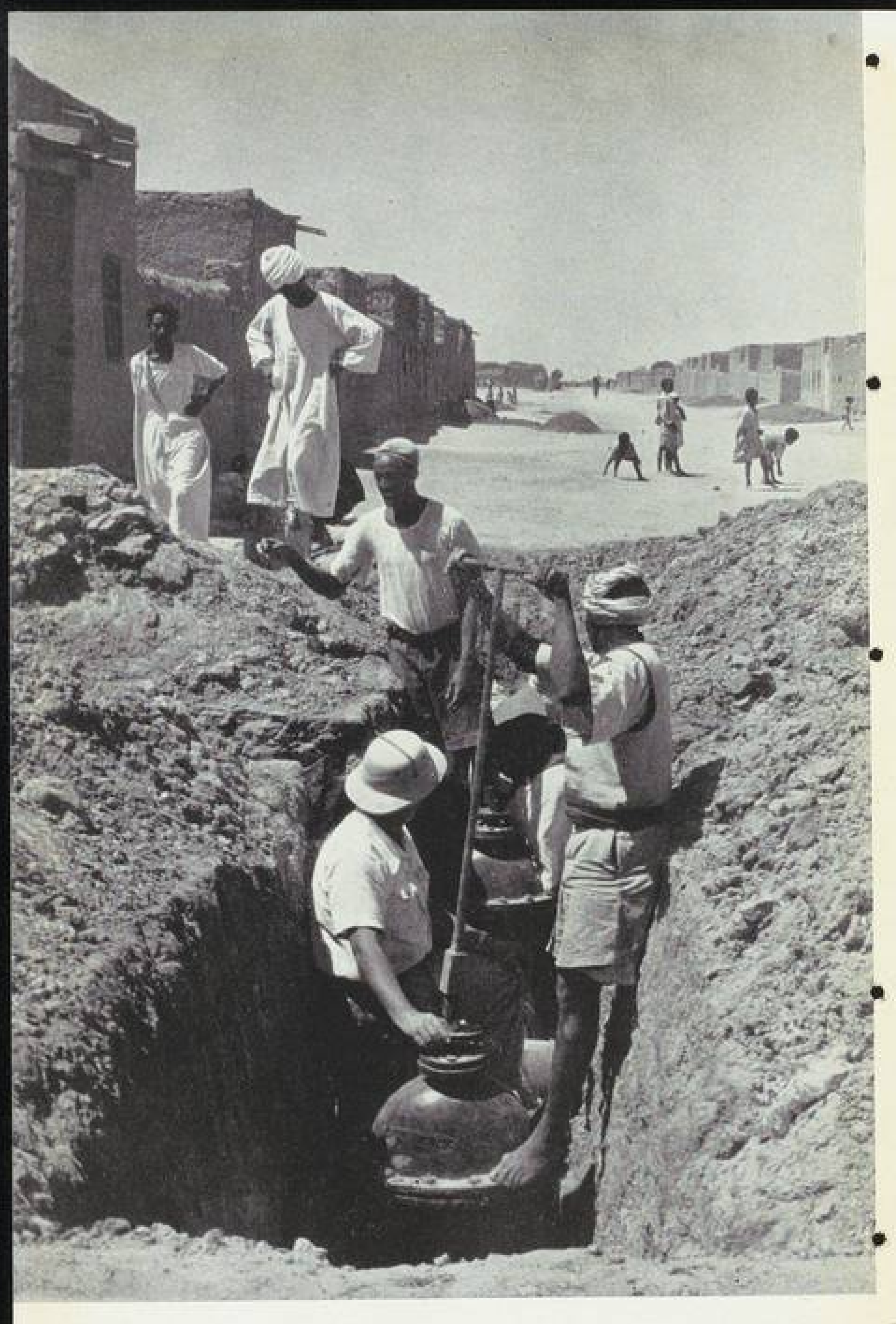



بعض المواطنين خارج مكتب كاتب المدينة وهم في انتظار دورهم لرفع ضرائبهم ا



ار لطلب الترخيصات المختلفة او الحصول علي معلومات خاصة او لتقديم الشكاوى.

ان من واجبات المجلس المحلي المحافظة علي الشوارع والطرقات والجسور الموجودة في اقليمه وانشاء الجديد منها. ويرى في هاتين الصورتين آلة حديثة لبناء الطرق اثناء العمل في بلدية الخرطوم.



يقوم المجلس البلدى بالخرطوم الان ببناء احياء جديدة للعمال وترى انابيب المياه وهي تمد في احد الشوارع الفسيحة المأهولة.

الصورة العليا : العجول اثناء حقنها ضد مرض طاعون الماشية، وهو من اخطر الامراض التي تصاب بها المواشي.

الصورة السفلي : سوق في الطريق في احدى المدن اثناء عملية التفتيش عليه. وتنفذ المجالس المحلية القوانين الخاصة بتأمين الاحوال الصحية تنفيذا دقيقا.

الافراد الذين يتمتعون بهذه الصفات خارج الحكومة المركزية فقد جرت العادة ان تستغني الحكومة المركزية عن بعض وكلاء المفتشين والمآمير ليكونوا ضباطا للمجالس وبذا يصيرون خداما ومستشارين للمجالس المحلية بعد ان كانوا من قبل يقومون باعباء الادارة نيابة عن الحكومة المركزية. ولكل مجلس كذلك صراف وموظفون اخرون يملأون الوظائف الفنية التي تدعو اليها الحاجة.

مالية المجالس ــ علاقتها بالحكومة المركزية: لكل مجلس من مجالس الحكومة المحلية اليوم، في المدن او الارياف، ميزانية منفصلة يتراوح حجمها بين بضعة الاف من الجنيهات للمجالس الحديثة والصغيرة وربع مليون من الجنيهات لمجلس بلدية الخرطوم.

وتحصل المجالس الآن علي دخلها علي النحو الآتي: تمنح الحكومة المركزية المجلس مقدارا من المال وذلك بان تخول له مثلا حق الاستيلا علي ضريبة واحده او عدد من الضرائب علي ان يدفع المجلس حصة من مجموع هذه الضرائب للحكومة المركزية ومعنى ذلك انه كلما اظهر المجلس دقة ومهارة في تقدير الضرائب وجمعها كلما زاد دخله لان حصة الحكومه من الضرائب تحدد سلفا وما فاض عليها ياخذه المجلس. كذلك ياخذ المجلس كل العوائد المحلية وما يحصل عليه من رسوم مقابل الرخص وغيرها.

وعلي المجلس ان يقدم لوزارة الداخلية اول كل عام تقديرات الدخل والمصروفات ومقادير العوائد والضرائب التى ينوى فرضها علي الناس .فاذا رات الحكومة اعتراضا خطيرا علي بند من البنود المقدرة جاز لها اما ان تطلب الي المجلس اعادة النظر فيه او الا تسمح به مطلقا. اما اذا وافقت الحكومة المركزية علي هذه التقديرات مضى المجلس قدما في تنفيذها علي انها ميزانية ذلك العام علي ان يكون له الحق علي اعادة النظر في تلك الميزانية اذا اقتضت الضرورة ذلك.

اما في حالات المصروفات الاساسية التى تتطلبها المشروعات الكبرى والتي لا تتسع لها الميزانية السنوية فان المجلس يطلب من الحكومة المركزية اعانة او سلفة. فاذا كان المشروع المزمع انشاؤه من شانه ان يعود بالربح علي المجلس كان المبلغ الذى تقدمه الحكومة المركزية بمثابة دين يرده في فترة معينة من السنين اما اذا كان من مشاريع الخدمة العامة التي لا تدر ربحا فان الحكومة المركزية تقدم له اعانة خالصة لا يطالب المجلس بردها.

سلطات المجالس: ان السلطات المخولة للمجالس والتبعات الملقاة علي عاتقها واوجه النشاط التي تصرف فيها دخلها، تشمل كل مرافق الادارة ما عدا حفظ الامن الذى سوف يظل دائما من اختصاص الحكومة المركزية ولكن المجالس في الوقت ذاته مسئولة عن النظام العام كالنظافة وسلوك الناس وتنسيق شئون الحياة العامة، مثال ذلك ان علي المجلس ان يعني بتقليل الاجرام والتشرد بين الاحداث ومحو التسول والبغاء، وتاسيس الاسواق والمذابح (السلخانات) والحمامات واماكن الغسيل وموارد الماء والاشراف علي المنتزهات العامة وبناء الطرق المحلية والجسور وصيانتها وانشاء المباني العامة واضاءة الشوارع.

وفي ميدان الصحة العامة تشمل واجبات المجلس مراقبة موارد الغذاء والماء وازالة الاوساخ واقامة المراحيض العامة والخدمات الصحية ومراقبة القابلات ومساعدتهن وصيانة الشفخانات ومراكز الصحة العامة وعربات الاسعاف.

وفي ميدان التعليم يقوم المجلس بانشاء المدارس القروية وصيانتها (وسوف تضاف المدارس الاولية الي المجالس المحلية في المستقبل القريب) وتوفير الداخليات لهذه المدارس وكذلك انشاء الاندية ووسائل تعليم الكبار وغرف المطالعة والمكاتب العامة.

وتقع علي عاتق المجالس واجبات كثيرة فيما يتعلق بالزراعة كمراقبة

المزارع والمراعي وموارد الماء وتنسيق طرق صيانة التربة ومكافحة الافات وتقديم السلفيات لصغار المزارعين والجمعيات التعاونية الي غير ذلك واخيرا تضطلع المجالس بتخطيط المدن والقرى وامداد الخدمات العمومية كموارد المياه والكهرباء ووسائل النقل العمومية علي البر والنهر، ومصارف المياه والرى والمشاريع الزراعية وماكينات الطحين ومعاصر الزيت.

ولكي تتمكن المجالس من القيام بكل هذه الواجبات تخول لها سلطة سن الاوامر المحلية التي تكون لها قوة القانون ولكن لا يسرى مفعول هذه الاوامر الا اذا اقرها المدير او غيره من ممثلي وزارة الداخلية.

مثال لخدمات الحكومة المحلية: ان مشروع السكني الذى اعده مجلس بلدية الخرطوم لمساعدة الطبقات الفقيرة لهو خير مثال للخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية اذ ان بضعة آلاف من الاشخاص الفقراء الذين كانوا فيما قبل يسكنون منازل خربة خارج المدينة قد تم نقلهم الي منطقة جديدة يمتلكون فيها منازل جديدة جيدة البناء تتوفر فيها وسائل الصحة وسبل الراحة التي تتطلبها الحياة في المجتمع الحديث. ويعتمد المشروع علي المجهود الفردى والخطة ان تخصص قطعة ارض تبلغ مساحتها مائتي متر مربع لكل شخص يريد ان يبذل جهده ويبني لنفسه منزلا بمساعدة المجلس. وقد وضعت التصميمات لستة نماذج من المنازل (يتالف كل منها من حجرتين علي الاقل ومطبخ ومرحاض وفرندة ويستطيع صاحب المنزل ان يضيف حماما اذا شاء) ولصاحب المنزل ان يختار واحدا من هذه النماذج.

وقد وضع التصميم بطريقة تجعل تكاليف البناء لا تزيد علي مائة وخمسين جنيها للمنزل الواحد. ويساعد المجلس صاحب المنزل علي الحصول علي سلفية من مخدمه وعلاوة علي ذلك فان المجلس يمده بالنقد اذا اقتضت الضرورة كما يقوم بمراقبة البناء الذى ينبغي ان

يتم في ظرف سنة واحدة ولكن عملية البناء ذاتها من شان صاحب المنزل. وقد خصصت حتي الان ٣٨٥٣ قطعة ارض وتم بالفعل بناء ٢٤٧١ منزلا منذ ان بدئ المشروع في عام ١٩٤٩ والعمل جار في بناء ١١١٢ منزلا ومن المامول ان يتم بناؤها قبل ان ينسلخ عام ١٩٥٣ ويقضي المشروع ببناء منازل تكون ملكا للمجلس وتؤجر للافراد الذين لا تمكنهم حالتهم المالية من ان يكونوا مالكين لمنازلهم.

ويسير التوسع في هذه المنطقة وفقا لاحدث النظريات في تخطيط المدن ويقام فيها حوانيت وملاعب للاطفال ومركز رعاية صحية ومدرسة وشفخانة.

مراقبة المجالس وتفتيشها: تعمل المجالس المحلية تحت الارشاد الرفيق والمراقبة الودية من لدن وزارة الداخلية التي يجوزلها في اى وقت ان تعين موظفا يقوم بتفتيش المجالس والاطلاع علي الاوامر التي تسنها وتعين احيانا لجانا محلية للنظر في بعض اعمال المجلس فاذا اتضح ان فيها خطاء او اهمالا طالبته الحكومة المركزية بتقويم ما اعوج من عمله فاذا فشل في ذلك اوقفته[١].

والسياسة التي تقوم عليها الحكومة المحلية من اختصاص مصلحة تابعة لوزارة الداخلية، وتصدر هذه المصلحة صحيفة تسمي «المجلس»؛ ومن اعمالها انها وضعت نظاما يكفل لموظفي المجالس تعويضات مالية عند تقاعدهم. ولها قسم كبير للمراجعة يكثر موظفوه النقلة من بلد الي بلد لمراجعة حسابات المجالس المختلفة وتقوم هذه المصلحة من حين لآخر بعقد مؤتمر في الخرطوم يحضره جميع رؤساء المجالس ونوابهم.

---

[١] ان المفتشين الذين تعينهم الوزارة لا يقومون بدور رجال البوليس وانما يقفون من المجالس موقف الصديق الذى يقوم بتقديم النصح والارشاد ولذا فان سلطة ايقاف المجالس لا يلجا اليها الا في حالات الخطأ او العصيان المتعمد.

خاتمة :

ما زالت الحكومة المحلية في السودان اداة جديدة في ايدى السودانيين ولا بد من مضى الزمن حتى يكتسبوا الخبرة التي تمكنهم من الحصول علي الفائدة القصوى من هذه الاداة وان الناس لموقنون من فوائد هذه المجالس وعازمون علي نجاحها لكى تصبح نظاما يفسح للافراد مجال العمل لمصلحة مواطنيهم ويولد في الجماعات المحلية شعور الزهو والرضا الذى يعقب اداء الواجب — نظامــا يزيل اضرار الحكم المركزى «البيروقراطي» ويوفر للبلاد كثيرا من المال بالقاء تبعة الادارة علي عاتق مواطنين لا يتلقون عليها اجرا — نظاما يجعل الزعامات القبلية المختلفة تعمل يدا واحدة وتسير جنبا الي جانب في طريق تقدم البلاد برمتها. وهو بعد ذلك نظام يلائم قطرا كالسودان واسع الارجاء مترامى الاطراف يقطن سكانه علي مسافات متباعدة تحت ظروف تختلف من اقليم الي اقليم.

# الصحة العامة

# في السودان



Sudan.

al-Ṣiḥḥah al-ʿāmmah

# الصحة العامة في السودان

# الصحة العامة في السودان

تتولي الدولة القيام بالخدمات الصحية في السودان. ويزاول عدد من الاطباء غير الحكوميين مهنة الطب في مدن القطر الكبرى حيث تعيش الطبقات الموسرة ولكن السودان في جملته قطر ريفي ليس في مقدور اغلبية سكانه — سواء في القرى او المدن — دفع نفقات العلاج الخاص، وهكذا لا يمكن توفير حاجة اهله من الخدمات الصحية والطبية الا بتولي الدولة لهذه الخدمات كما هو حادث فعلا تحت رعاية وزارة الصحة التي ظلت تتوسع خلال الخمسين سنة الاخيرة حتي وصلت الي درجة تستطيع فيها ان تفي بمستلزمات العلاج الضرورية للأهلين وبايجاد سبل للوقاية لمجتمعاتهم في كل انحاء البلاد.

بيد انه كانت هناك صعوبات عديدة لا بد من التغلب عليها حتي يمكن تحقيق هذه الخدمات. فمن اتساع رقعة القطر ومساحته التي تبلغ المليون ميل مربع وسكانه المبعثرين هنا وهناك، الي صعوبات النقل وعدم امكان الوصول الي الكثير من الاقاليم، الي مصادر الثروة وميزانية البلاد المحدودة — سيما في بداية العهد — واخيرا احجام الشعب نفسه عن هذه الخدمات اذ كان الناس ينظرون الي الاطباء والمستشفيات بعين الشك والريبة، مفضلين عقاقيرهم المحلية الخاصة واساليب علاجهم التقليدية علي ما تقدمه لهم الدولة من خدمة صحية، عامدين الي اخفاء امراضهم بدل ابلاغ السلطات الصحة عنها.

## الوقاية والعلاج

وبالرغم من ان الاتجاه العلمي الحديث يقول بالوقاية قبل العلاج الا انه كان من الضروري عكس هذا الوضع في السودان في بداية انشاء الخدمات الصحية لانها لم تكن لتكسب ثقة الناس وتعاونهم في المحيط الوقائي لو لم تدلل لهم علي مقدرتهم في الحقل العلاجي، بابرائهم مما تنتابهم من امراض. وقد امكن الان اكتساب ثقة الناس ومعونتهم لدرجة ان الاداة الصحية الحالية لم تعد تتناسب مع حاجات النـــاس الطبية. فحوادث الامراض المعدية تبلغ حال وقوعهـــا، والاقليميون يسافرون المسافات الطويلة جريا وراء اقرب الشفخانات، وصفوف مرضي العيادات الخارجية تزداد طولا يوما بعد يوم. وفوق هذا كله بداية احساس الناس بقيمة الطب الوقائي مما جعل في مقدور السلطات الصحية ان تسعي الان الي تنمية هذا الجانب من الخدمات الصحية كهدف اول.

## النظام الحالي للخدمات الصحية

وتصرف الصحة قرابة المليونين من الجنيهات كل عام من بين مصروفات حكومة السودان التي تقع في حدود الاربعة والعشرين مليونا من الجنيهات. وهكذا فان جزءا من اثني عشر من ميزانية القطر قد خصص للخدمات الصحية وهي نسبة تقابل الي حد كبير ما تصرفه معظم الحكومات علي الصحة العامة، ولا تقل كثيرا عن نسبة العشر في المائة من المصروفات التي ترى منظمة الصحة العالمية انها لازمة علي

كل الحكومات تخصيصها للخدمات الصحية من بين ميزانيتها العامة.

وتشمل الخدمات والاعمال التي تصرف عليها هذه المليونان من الجنيهات:

المستشفيات: في السودان اليوم اربعون مستشفي، من بينها ثمانية وثلاثون مستشفي عاما، ومستشفي واحد للعيون وآخر للمرضي المعزولين. ومن بين هذه المستشفيات الاربعين ستة في العاصمة المثلثة (امدرمان والخرطوم والخرطوم البحرى) حيث يبلغ مجموع السكان ربع مليون من الانفس. اما بقية المستشفيات فهي موزعة علي طول البلاد وعرضها حتي ان لكل مدينة تقريبا مستشفاها الخاص، ويستخدم المستشفي الرئيسى في الخرطوم، زيادة علي العمل العادى، لتدريب طلبة مدرسة كتشنر الطبية.

ويبلغ مجموع الاسرة، التي يخصص اكبر جزء منها لمرضي لا يدفعون شيئا مقابل علاجهم، في الاربعين مستشفي ٥٩٠٧، ومجموع المرضي الذين دخلوا هذه المستشفيات في الفترة ما بين يوليوسنة ١٩٥٠ ويونيو ١٩٥١ ١١٣,٦١٤ وفي ذات الوقت بلغ عدد حضور العيادات الخارجية ٣,٩٢٤,٥٨٧ شخصا، كما بلغ عدد العمليات الجراحية التي اجريت ٢٠,٩٦٠ عملية. وتمثل هذه الارقام زيادة نسبية مضاعفة في الخدمات الصحية التي قامت بها هذه المستشفيات بين اعوام ١٩٤١-١٩٥١.

الاطباء: وفي السودان اليوم مائة وخمسة وعشرون طبيبا لتزويد كل هذه المستشفيات بما تحتاج اليه من اطباء، ولرعاية هذه الخدمات

الصحية بوجه عام . . . وهو رقم يقل كثيرا عن حاجة البلاد. ومن بين هؤلاء الاطباء ثمانون طبيبا سودانيا من خريجي مدرسة كتشنر الطبية التي انشئت في عام ١٩٢٤ وادمجت في كلية الخرطوم الجامعية في عام ١٩٥١. وقد قضي الكثيرون منهم فترات دراسية في بريطانيا اما للتخصص او للتدريب العام. وما زال بضع نفر منهم يبعثون الي هناك كل عام.

ولكل مديرية من مديريات القطر المتسع مفتش طبي خاص يقوم، بالاضافة الي اعماله الطبية، بالاشراف علي شئون الصحة العامة وفق نظام لا يفرق كثيرا بين الطبين الوقائي والعلاجي؛ ولكنه، كما سنوضح فيما بعد، يمر الان بمرحلة من مراحل التطور.

المستوصفات (الشفخانات) والمساعدون الطبيون: لا ريب ان هذه المستشفيات وهؤلاء الاطباء لا يستطيعون ان يفوا بحاجات الشعب للمعونة الطبية لانه ليس من المستطاع توفير ذلك العدد الضخم منهم الذى يستطيع ان يحقق ما تتطلبه كل قرية وكل قبيلة من قبائل القطر، في بلد كالسودان موزع السكان ومحدود الاموال التي يمكن تخصيصها لمثل هذه الخدمات.

وهكذا كان لا بد من انشاء مؤسسة لا تضاهي المستشفي في حجمه، ولا تكاليفه ولا نظامه المعقد . . . مؤسسة يمكن توفير التكاليف لانشائها في اى مكان، ويمكن ان يشرف علي اداراتها شخص لا يتطلب تدريبه ذلك الجهد الذى يتطلبه تدريب الطبيب، كي تفي بحاجات القرويين في المناطق الريفية الشاسعة، وقد جاءت هذه المؤسسة في صورة مستوصف صغير هو «الشفخانة» التي يتولي ادارتها مساعد طبي خاص.

وفي السودان اليوم ٣٧٠ شفخانة من هذا النوع ، بها نحو من الالفي سرير ، أي بمعدل شفخانة واحدة لكل عشرين الفا من السكان. وقد جند لهذه المستوصفات ثلاثمائة وسبعون مساعدا طبيا من بين ممرضي المستشفيات الذين يشترط فيهم ان يكونوا قد اكملوا تعليمهم الاول علي اقل الاعتبارات قبل الحاقهم بالمستشفيات لقضاء فترة تدريبية قدرها ثلاث سنوات يعينون بعدها كممرضين. ويقضي الممرضون الذين يقع عليهم الاختيار، بدورهم، فترة تدريب قدرها عامان (من بينها اشهر ستة يقضونها في ممارسة ما يدربون عليه داخل المستشفي) للاستعداد لوظيفتهم.

وبهذا التدريب الذى ينالونه، وبتلك الاستعدادات التي تتوفر لهم في الشفخانات يصبح في مقدور هؤلاء المساعدين ان يحققوا حاجات الشعب الطبية الاولية. ففي استطاعة المساعد الطبي فوق تشخيصه وعلاجه للوعكات البسيطة ان يعالج كل تلك الامراض الرئيسية المعروفة في السودان مثل الملاريا والبلهارسيا والالتهاب السحائي. كما يقوم ايضا بعيادة الجروح الطفيفة وحقن الامصال، الا انه لا يحق له اجراء اية عملية جراحية.

ومعظم اولئك الذين يفدون الي هذه الشفخانات من المرضي الخارجيين ولكن كثيرا ما تلحق بالشفخانة حجرة للاستراحة يركن اليها المرضي الذين يقطعون المسافات الطوال للوصول الي الشفخانة والذين تجبرهم ظروف امراضهم ان يبقوا حتى يستكملوا العلاج. اما الحالات المرضية الخطيرة فيقوم المساعد الطبي بنقلها الي اقرب المستشفيات .

وقد قامت الشفخانات في الفترة ما بين يوليو ١٩٥٠ ويونيو ١٩٥١ بمعالجة ٧,٩٢١,٦٤١ مريضا خارجيا و ٩٥,٥٨٠ مريضا داخليا.

الشفخانات كمراكز للخدمات الصحية: وتقوم الشفخانات بخدمات جليلة في المناطق الريفية كمراكز للخدمات الصحية بجانب اعمالها الطبية والعلاجية. فالمساعد الطبي في الاقليم هو المسئول عن الصحة في منطقته. وقد كان لمجيء المساعد الطبي من بين السكان انفسهم ومعيشته بين ظهرانيهم في نفس مستواهم المعيشي، وفقدان فوارق التعليم الرفيع بينه وبين الافراد العاديين . . . كان لهذه العوامل اثرها في كسب ثقة السكان وتعاونهم في تنفيذ الخدمات الصحية.

ومن بين الواجبات الهامة التي تقع علي عاتق المساعدين الطبيين القيام باعمال المخابرات الطبية والتبليغ العاجل عن ظهور الامراض الوبائية في المنطقة، ثم اتخاذ الاجراءات الاولية للسيطرة عليها.

دور الخدمات الاجتماعية والحضانة والامومة: تقوم بمهام التوليد في السودان القابلات اللائي يتدربن في مدارس القابلات المختلفة في البلاد التي تديرها وزارة الصحة، واللائي يصرح لهن رسميا بمزاولة مهنة التوليد في مناطقهن الخاصة فلا تكون الواحدة منهن غريبة عن الناس في منطقتها.

وكبرى مدارس القابلات هي مدرستهن في امدرمان التي انشئت قبل ثلاثين عاما وقد خرّجت هذه المدرسة منذ انشائها ما يقرب من الستمائة قابلة من بينهن اربعمائة وعشرون ما زلن يباشرن مهام اعمالهن. وتخرج المدرسة الان حوالي الثلاثين قابلة في العام. وثمة مدرسة اخرى للقابلات في الابيض عاصمة مديرية كردفان بغرب السودان انشئت

الصورة العليا : داخل معمل في مدرسة كتشنر للطب. هذه المدرسة هي جزء من جامعة الخرطوم ومنها يتخرج معظم موظفي ادارة الصحة في السودان.

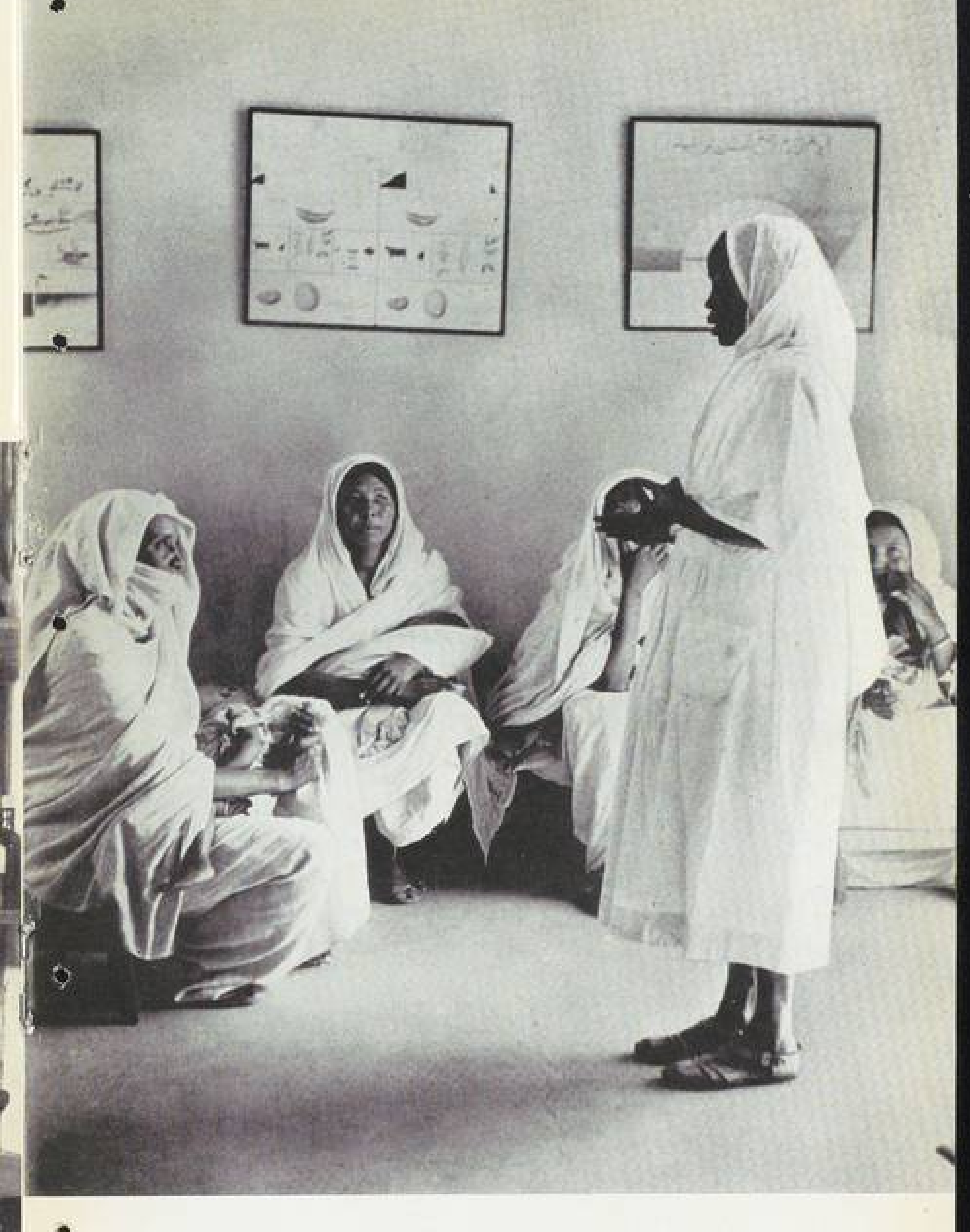
الصورة السفلى : بناء مدرسة كتشنر.

الصورة العليا : تبين عملية جراحية اثناء اجرائها في مستشفى «ليرانجو» في جنوب السودان.
هذا الجزء من السودان يحتاج الي كفاح كبير للقضاء علي امراض المنطقة الحارة.

الصورة السفلي : جانب من مستشفى وادى حلفا في الشمال.

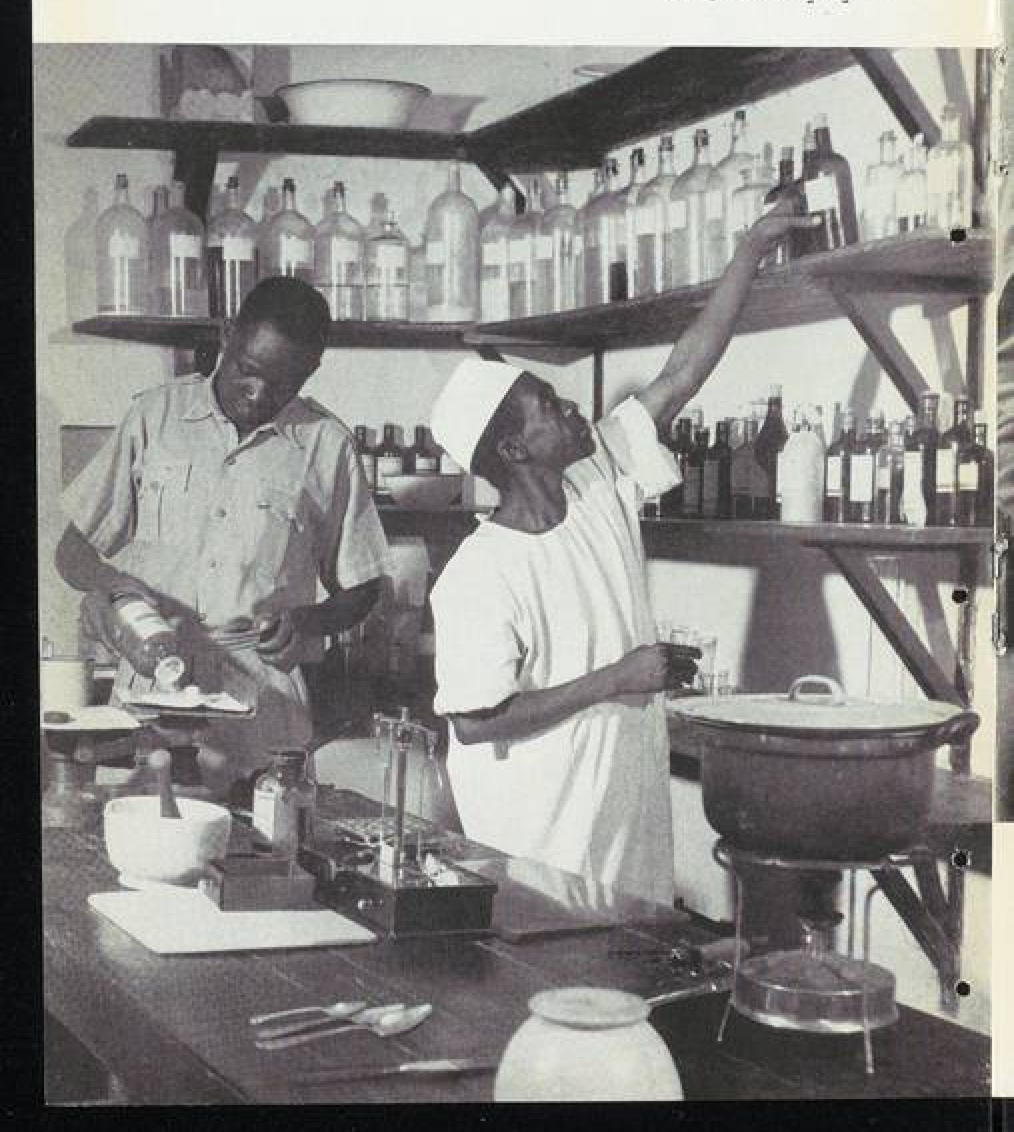
الصورة العليا: احد اطباء المديريات مع موظفيه.

الصورة السفلي: طبيبة سودانية تخرجت مؤخرا من مدرسة كتشنر للطب.



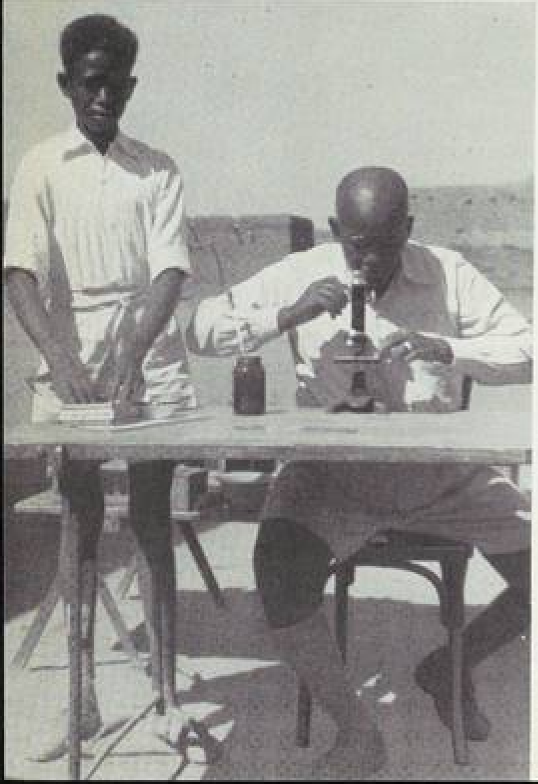
ارشاد الامهات: في معهد رعاية الطفل في ام درمان تستمع الامهات الى حديث تلقيه عليهن خبيرة في شئون الصحة.

في صيدلية مستشفى ليرانجو اثناء العمل. تقيم ادارة الصحة السودانية كثيرا من الصيدليات الصغيرة في المناطق الريفية.

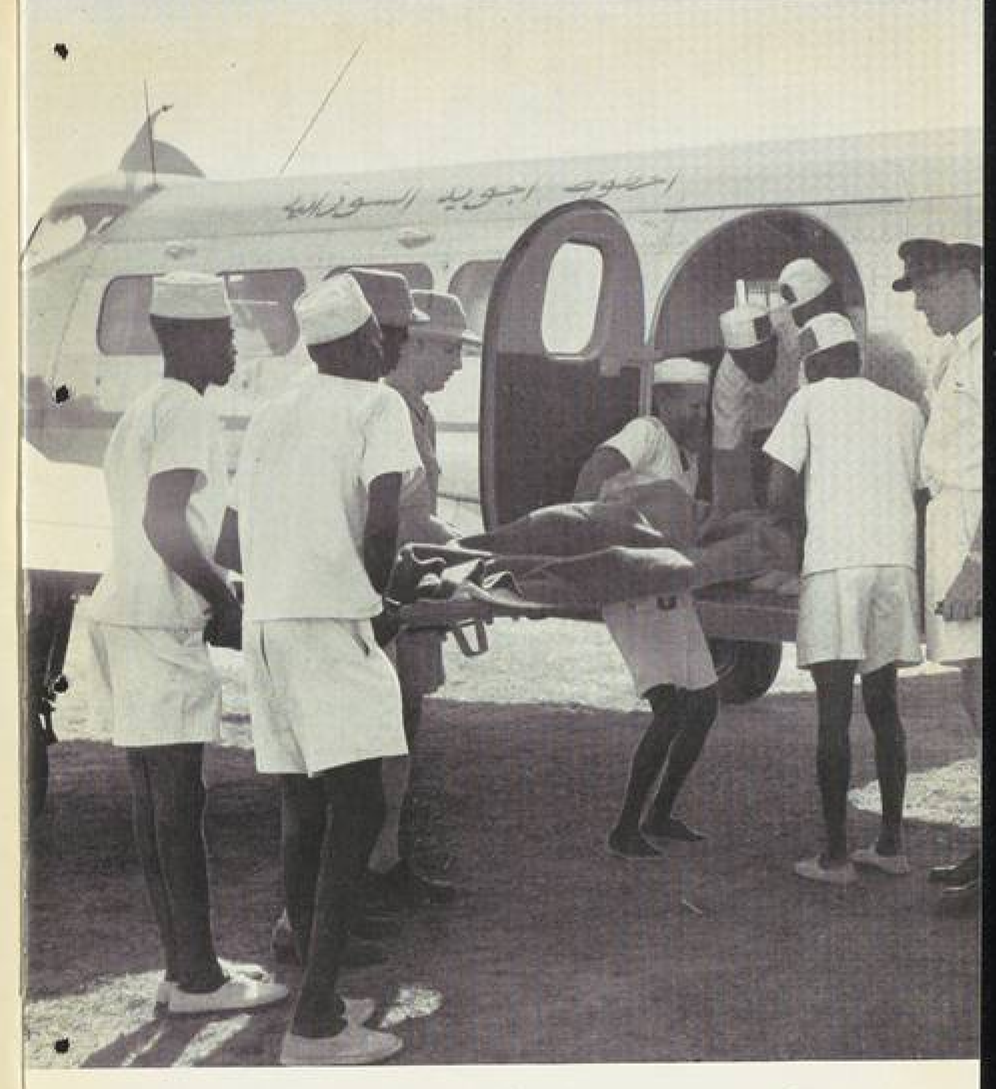




الوقاية من الامراض: الصورة العليا: عملية الرش في احدى القرى للقضاء على باعوضة الملاريا.
وترى الصورة الي جهة اليسار ما يحدث اثناء مكافحة البلهارسيا بما في ذلك البحث عن قواقع البلهارسيا التي تنمو وتنتشر في القنوات ومياه البرك الآسنة.







تتعاون الخطوط الجوية السودانية مع ادارة الصحة علي العناية بالمرضي. نقل احد المرضي
بالطائرة الي الخرطوم للعلاج.

قبل اعوام ثلاثة تدرب كل عام اربع قابلات علي وجه التقريب، وتهدف الي رفع هذا العدد الي ثمان في المستقبل القريب. وهناك مدرسة اخرى في جوبا بجنوب السودان ما زالت في طور الانشاء ومن المتوقع ان تخرج ثماني قابلات في العام. وستفتتح ايضا، في غضون الاعوام الخمسة المقبلة، مدارس اخرى للقابلات في كل مديريات السودان الشمالية.

وتنشأ الان في الخرطوم والخرطوم البحرى وامدرمان وستة مدن اخرى من مدن السودان الشمالي عدة دور للحضانة ورعاية الطفولة تحت اشراف عائدات طبيات. وتهدف وزارة الصحة الي نشر هذه الخدمات تدريجيا في كل مدن القطر الرئيسية. ولكن لا ينتظر ان تنال المناطق الريفية النائية نصيبها من هذه الخدمات الاجتماعية باستثناء منطقة الجزيرة المحصورة. ولا يعزى هذا بحال لعدم حاجة هذه المناطق للخدمات الاجتماعية، لا، ولا الي تفضيل السلطـــات المدن علي الارياف، ولكن لان مثل هذه المراكز لا يمكن ان تؤدى خدماتها علي الوجه الاكمل في المناطق الريفية حيث السكان المشتتون هنـــا وهناك، وحيث القرى الصغيرة المتفرقة. وبدهي ان لا تتمكن العائدة الطبية (التي يقتضي عملها ان تنشئ الصلات الشخصية الحميمة مع الامهات اللائي تقوم بارشادهن) من اداء عملها اذ ان هذا امر لا يتاتي الا في المدن او في المناطق الريفية المحصورة حيث تتمكن من الاتصال الشخصى بالناس، والحياة بينهم، وحيث يستطيعون هم انفسهم التعرف والاتصال بها. ودور العائدة الاساسى بين الامهات هو اسداء النصح للحبليات منهن، ومعاونتهن بعد فترة النفاس للعناية

بانفسهن واطفــالهن .وتشرف الان خمس من الطبيبات على هذه الخدمات.

مهام التمريض: وزيادة على الممرضين والممرضات السودانيين الذين نالوا تدريبا محليا على اعمالهم فان وزارة الصحة تستخدم اليوم تسعا وثلاثين ممرضة بريطانية من ذوات المؤهلات في مستشفيات القطر الرئيسية.

الخدمات الوقائية: لقد المعنا فيما قبل الى انه ليس هناك كبير تفرقة بين الطبين العلاجي والوقائي من ناحية اشراف المفتش الطبي للمديرية، فهو ما زال للآن مسئولا عن هاتين المهمتين.ولكن بالرغم من هذا الوضع فان هناك خدمات صحية وقائية تحت اشراف المفتشين الطبيين. ويقوم بها مفتشون وضباط وملاحظون للصحة العامة.

ومهمة هذه الخدمة الصحية هو تنفيذ السياسة الوقائية الموضوعة وحصر الامراض التي تنجم، لسبب او اخر، من البيئة والاحوال الاجتماعية التي يعيش فيها السكان.

والامراض الرئيسية من هذا النوع في السودان هي الملاريــا والبلهارسيا والالتهاب السحائي. وتوجه عناية الخدمات الصحية نحو الاحوال الاجتماعية والبيئة التي تنمو فيها هذه الامراض. وحملة المكافحة هذه ذات شقين، فهي تعتمد الى الحرب المباشرة على ناقلات المرض برش المنازل بمسحوق ال د.د.ت.، والجمـاكسين، والقضاء على الناموس وابادة قواقع البلهارسيا في القنوات ومستنقعات المياه الآسنة. وتهدف في ذات الوقت الى تعليم الناس كيفية تفادى الاحوال غير

الصحية مثل التجمهر وسوء التهوية مما له خطره العظيم سيما عند نشوب وباء الالتهاب السحائي.

وترش الان كل قرية من قرى الجزيرة او المديرية الشمالية حيث مشاريع الرى التي ينجم عنها خطر توالد ناموس الملاريا، بين المرتين والاربع في كل عام بهذه المساحيق وقد قامت الحملة الاخيرة بتطهير تسعمائة قرية في الجزيرة وحدها. ويمكن القول الان بان السيطرة قد تمت علي جميع الامراض الوبائية عدا الالتهاب السحائي الذى ما فتيء يصيب البلاد بشكل وبائي دورى بين عام وآخر، ولكن ذلك العدد الضخم من الوفيات الذى كان يذهب ضحية لهذا المرض قد انخفض انخفاضا ملحوظا منذ ادخال عقاقير السلفا لمحاربة هذا المرض، وقد كان السودان اول بلد جرب فيه هذا العلاج بصورة واسعة وذلك في عام ١٩٣٨ فاتي بنتائج حسنة مقنعة للناس. وهكذا بدأ الناس، حتي اولئك الذين يقطنون في اجزاء القطر المتاخرة، يبلغون عن اصابات السحائي عند وقوعها ولا يخفونها كما كانوا يفعلون في الماضي. وقد بلغ عدد الحوادث التي ابلغت السلطات الصحية عنها عند وقوع الوباء في عام ١٩٥١ ٥٧,٠٠٠ حادثة، شفي منها نحوا من ٨٦,٦٪ فكانت علي ذلك نسبة الوفيات ١٣,٤٪ بينما ان نسبة الوفيات في عام ١٩٣٦ كانت ٦٦٪.

## مشروع العشر سنوات لتوسيع الخدمات الصحية

ان ما سبق من الكلام يعطي صورة عن الخدمات الصحية في السودان كما هي اليوم، ولكن المجلس التنفيذى اجاز في مايو عام

١٩٥١ مشروعا انشائيا جديدا رسمت خطوطه وزارة الصحة واقرته الجمعية التشريعية وهو الان في مرحلة التنفيذ، يهدف الي توسيع الخدمات الطبية في البلاد، وخلق مستوى اعلي للعناية الطبية. ومن الظواهر الهامة في المشروع عمله علي الفصل بين الطب الوقائي والطب العلاجي، وايجاد موظفين مستديمين للاشراف علي كل قسم علي حدة. وستنقل، علي اساس هذا المشروع، مهمة الاشراف علي الصحة العامة من المفتش الطبي لتحال الي ضابط مسئول عن شئون الصحة العامة في المديرية. كما سيكون لكل مديرية مساعد خاص لضابط الصحة وطبيبة مساعدة.

## الزيادات المقترحة في المشروع

المستشفيات: يعمل مشروع السنوات العشر علي زيادة عدد المستشفيات الحالي من الاربعين الي اربع وخمسين مستشفي بها ٦٣٥٩ من الاسرة في عام ١٩٦٠ — اى بزيادة اربعة عشر مستشفي. وبالاضافة الي ذلك سيكون هناك مستشفيان لامراض خاصة، احدهما للأمراض التدرنية وبه نحو من المائتي سرير، هذا عدا انشاء خمسة عشر عنبرا للامراض التدرنية في خمسة عشر مستشفي من مستشفيات القطر وبها الف من الاسرة، والاخر للامراض العقلية كما سينشأ ايضا مستشفي ثالث للتدريب الطبي. وفي ذات الوقت ستجرى توسيعات عديدة في حجم المستشفيات الحالية.

الاطباء: وسيرفع عدد الاطباء ايضا من ١٢٠ الي ١٨٨ طبيبا.

وهذا عدا اولئك الذين يقومون بالابحاث والتدريب الطبي. كما سترفع نسبة المتخرجين من مدرسة كتشنر الطبية الي التسع كل عام. وستنشأ ايضا اقسام للاطباء الاخصائيين في كل مستشفيات القطر الرئيسية.

الشفخانات والمساعدون الطبيون: من المزمع ان تكون هناك مائة وخمسون شفخانة جديدة وهكذا يرتفع عدد الشفخانات في عام ١٩٦٠ الي الخمسمائة والعشرين.

مفتشو الصحة العامة: هناك في الوقت الحاضر تسعة مفتشين وسبعة وعشرون ضابطا وملاحظا للصحة العامة. وسيرتفع هذا العدد في عام ١٩٦٠ الي ستة وعشرين مفتشا وخمسة وسبعين ضابطا للصحة.

كما سيكون هناك توسع ملحوظ في الخدمات الاخرى كالتمريض والتوليد والمراكز الاجتماعية.

تكاليف المشروع: وتقدر جملة تكاليف المباني والمعدات وما عدا ذلك مما يتطلبه ابراز هذا المشروع الي حيز الوجود ب ٢,٠٠٤,٨٤٢ جنيها وفي نفس الوقت سترتفع مصروفات الخدمات الصحية السنوية للقطر الي مليونين وثلاث ارباع المليون من الجنيهات.

## منظمة الصحة العالمية تدرس المشروع وتدلي براى فيه

وقد ابدت السلطات الصحية كل اهتمام في وضع هذا المشروع الانشائي حتي يمكن، كما قال الدكتور علي بدرى وزير الصحة عند تقديمه المشروع للجمعية التشريعية، ان تحقق في وقت مع رغبات الشعب في توسيع الخدمات الصحية، وقيام المشروع نفسه علي اسس

فنية مستقيمة. ولضمان تحقيق المطلب الاول قام المسئولون بتحقيق شامل في كل مديريات السودان للحصول علي اراء الشعب بشان الخدمات الطبية الحالية ومدى رغبتهم في توسيعها. اما تحقيق المطلب الثاني فقد اقتضي من المسئولين البحث عن اراء الفنيين العديدين خارج السودان وقد قام الوزير نفسه يعاونه بعض زملائه برحلات عديدة لاوربا وبلاد الشرق الاوسط لهذا الغرض.

واخيرا عندما تم المشروع في صورته النهائية دعت حكومة السودان مندوبا خاصا من المكتب الاقليمي في الشرق الاوسط لمنظمة الصحة العالمية ليدلي براى في هذا المشروع وهذا مقتطف من الاراء التي ادلي بها هذا الخبير حول مشروع العشر السنوات:

«ان مشروع عشر السنوات لهو مستند مفصل شامل لتوسيع الخدمات الطبية. يقوم من الوجهة الادارية علي سياسة تقدمية تسير بتوءدة نحو اللامركزية. وقد اغفل المشروع، بكل حكمة، الترتيب الزمني والوضعي لهذه اللامركزية والدرجة التي ستتحقق بها اذ ان هذا يعتمد علي الاثر الذى ستتركه كل خطوة تخطي نحو هذا الهدف، ومدى تفاعلها. وبعبارة اخرى، تريد حكومة السودان ان تتعرف مواضع اقدامها علي وجه التحديد بتنفيذ هذا المشروع، بالتاكد من كل خطوة خطتها للامام قبل ان تتبعها باختها . . . ويبدو هنا الفارق العظيم بين هذا المشروع والمشاريع الجاهزة المتناقصة التي اختطتها بعض البلاد الاخرى، معطية فيها عامل الزمن الاعتبار الاول، لاسباب سياسية اوغيرها، وهووضع لا يحالفه النجاح.

ان تلك الاشارة الواردة في المشروع بان تقدم وزارة الصحة لموظفي قسم الصحة الوقائية وظائف لا تقل في اغرائها المادى عن وظائف موظفي القسم العلاجي . . لهي حافز تستطيع الدول التي تقع داخل هذا الاقليم — اقليم شرق البحر الابيض المتوسط لمنظمة الصحة العالمية — او خارجه ان تسير وفق هذا.»

## الاتحاد السوداني لمحاربة الامراض التدرنية

في عام ١٩٥٠ انشأ فريق من الاطباء وبعض الممثلين لطوائف الشعب اتحادا لمحاربة مرض التدرن، والشرور الاجتماعية التي تنجم عنه كفقدان العائلات التي يذهب الافراد العاملين منها ضحية لهذا المرض لوسائل العيش، او يصبحون غير قادرين علي العمل.

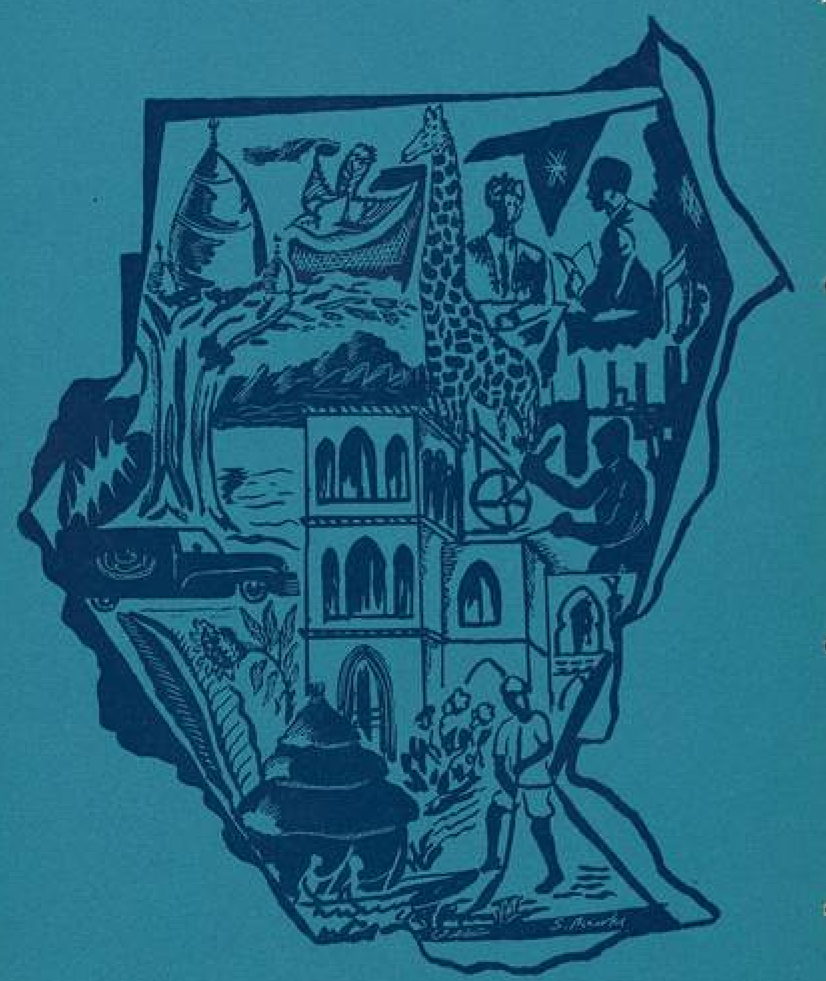
ويهدف الاتحاد اولا الي تقديم المعونة المادية للمصدورين الذين يقضون فترات علاجية، وثانيا الي منع انتشار المرض بكل الطرق الممكنة، وثالثا الي انشاء مراكز للتخديم تعاون المرضي علي وجود خدمات مناسبة متي كان ذلك ممكنا.

ويعمل الاتحاد الان، يسانده عطف الجمهور الكريم، لتحقيق اهدافه.

4

# السودان

## عرض موجز



Sudan.

al-Sūdān

# الســـودان

## عـــرض مـــوجز

# السودان

قطر شاسع الارجاء تبلغ مساحته مليون ميل مربع يسكنها تسعة ملايين من الانفس تقريبا. يقع جنوبي مصر ويمتد طرفه الشرقي مع ساحل البحر الاحمر لمسافة بضع مئات من الاميال مواجها المدن الكبرى في جزيرة العرب علي الساحل الآخر، والباخرة البحرية تقطع المسافة من بورت سودان — وهي ميناء القطر الرئيسية — الي جدة في خمس عشرة ساعة فقط ثم تفارق الحدود الشرقية البحر فتتاخم اريتريا واثيوبيا. اما الحدود الغربية فان قطاعا صغيرا منها مشترك مع ليبيا ولكن الجزء الاكبر يفصل بين السودان وافريقيـــا الاستوائية الفرنسية ومن الجنوب يحده الكونغو البلجيكي ويوغندا وكينيا.

واهم ظـاهرة جغرافية في السودان — كما هي الحـال في مصر — مرور النيل مخترقا البلاد من اقصاها الي ادناها مسافة الفي ميل ويلتقي النيل الابيض والنيل الازرق في الخرطوم (عـاصمة السودان) فيكونان نهر النيل، وينبع النيل الابيض في بحيرات يوغندا الكبرى ويجرى الجزء الاعظم منه في السودان، اما النيـل الازرق فينبع في بحيرة تانا ويدخل السودان من اثيوبيا فلا يجرى فيه الا اربعمائة ميل يبلغ بعدها الخرطوم وهنـاك تلتقي مياه النهرين المختلفة اللونين فيرى عند التقائها حد فاصل ومن ثم تمتزج قليلا قليلا فتشق ارض السودان حتي تصل الي مصر[1]. وتقع الخرطوم في نهاية الطرف الضيق من المثلث الذى يتكون من التقاء النهرين، وجنوبها سهل زراعي منبسط يسمي الجزيرة ويروى الان من النيل الازرق وهو عماد اقتصاديات

---

[1] بالرغم من هذه الحقائق لا ينال السودان سوى ١/١٢ من مقدار الماء الذى تحصل عليه مصر وعندما ينخفض منسوب النيل يبلغ نصيب مصر من الماء ٩٨٪.

السودان. والنيل الازرق دون قرينه هو الذى يجلب الطمي الذى يكسب الارض حياة وخصبا والجزء الاقصي من جنوب السودان مناطق استوائية تكثر فيها الامطار، والارض اكثرها مستنقعات تغطيها طبقة كثيفة من النبات وتصب في النيل الابيض روافد كثيرة وعلي وجه العموم فان الطبيعة هنا ذات صبغة استوائية افريقية. ولكن اذا صرفنا النظر عن هذا الجزء وجدنا ان جغرافية السودان شديدة الشبه بجغرافية سائر البلاد العربية في الشرق الاوسط اذ ان السهول الواسعة في الشمال والوسط اراض صحراوية قليلة الامطار ولا نجد فيها بجانب النيل سوى نهرين اخرين : نهر عطبرة وهو احد روافد النيل ونهر القاش وهو عبارة عن خور يمتلئ في الصيف وينضب في فصل الجفاف.

## السودان الشمالي قطر عربي مسلم

لعل في اختلاف الطقس والطبيعة بين الشمال والجنوب تفسيرا لاحجام العرب عند دخولهم البلاد اول مرة عن متابعة سيرهم الي الجنوب. دخلت تلك القبائل العربية عن طريق مصر[1] بعد ظهور الاسلام فوجدت في الاصقاع الشمالية من السودان ارضا صالحة لسكناهم بالنسبة لشبهها بالبرارى الصحراوية التي الفوها في الشرق الاوسط ، وجدوا سهولا واسعة الارجاء تمرح فيها انعامهم ، وطقسا جافا ومرعي غزيرا في فصل الامطار.

---

[1] يجوز ان عددا من العرب دخلوا السودان بين حين وآخر عن طريق البحر الاحمر ولكن معظمهم دخلوا عن طريق مصر.

انتشرت الحضارة العربية الاسلامية في السودان الشمالي بنفس الطريقة التي انتشرت بها في بلدان الشرق الاوسط الاخرى وذلك ان العرب عندما غزوا البلاد استقروا فيها وامتزجوا باهلها بالتزاوج والتوالد حتى تسني لهم ان ينشروا الاسلام واللغة العربية شيئا فشيئا في طول البلاد وعرضها. ومن نسلهم يتكون ٩٠٪ من ستة الملايين التى تقطن السودان الشمالي ويؤلفون فيما بينهم امة عربية لا تقل عروبة عن سائر الامم العربية في الشرق الاوسط اوشمال افريقيا. بينما السودان الشمالي كما اسلفنا[1] قطر عربي مسلم نجد ان السودان الجنوبي الذى لم ينفذ اليه العرب تسكنه قبائل افريقية خالصة ما زالت الكثرة الغالبة بينها وثنيين لا يتحدثون اللغة العربية وعدد الجنوبيين ثلاثة ملايين من مجموع سكان السودان البالغ عددهم تسعة ملايين.

## تاريخ السودان السياسي

الحكم التركي المصرى: ظل السودانيون الشماليون حتي القرن التاسع عشر يعيشون تحت امرة ملوكهم وسلاطينهم وزعماء قبائلهم احرارا من اى سيطرة اجنبية حتي سلطان آل عثمان لم يمتد اليهم وقد اخضع كل الاقطار العربية بحلول القرن السادس عشر. وكانت مملكة سنار وسلطنة دارفور اقوى الدويلات التي ازدهرت في السودان في ذلك العهد.

وفي عام ١٨٢٠ ما كان من محمد علي باشا والي مصر الان غزا السودان باسم مولاه سلطان تركيا واقام فيه ادارة تركية-مصرية استمرت ٦٥ عاما وبالرغم من المحاولات العديدة التي قام بها

[1] ولكن هناك لغة مستحدثة من اللغة العربية تستعمل للتفاهم بين القبائل المختلفة.

خديويو مصر المتتابعون لاصلاحها ظلت تلك الادارة مثارا لسخط السكان حتي ان محمد احمد المهدى لما هب في عام ١٨٨٢ وجد من الناس آذانا صاغية وقبولا حسنا.

المهدية: نجحت ثورة المهدى التي اصطبغت بصبغتي الوطنية والدين نجاحا باهرا وقضي المهدى وانصاره علي العهد التركي المصرى وسقطت الخرطوم في يدهم في ٢٦ يناير عام ١٨٨٥ وانتظم في البلاد للمرة الاولي حكم وطني موحد وتوفي المهدى بعد بضعة اشهر من احراز هذا النصر فخلفه الخليفة عبد الله التعايشي الذى حكم السودان ثلاث عشرة سنة وهي الفترة المعروفة في التاريخ باسم المهدية.

اعادة الفتح وانشاء الحكم الثنائي: في عام ١٨٩٨ — والانجليز حينئذ يسيطرون علي ازمة الحكم في مصر — غزت السودان جيوش تتألف من المصريين والانجليز فاعيد فتحه ووضع تحت حكم انجليزى-مصرى اطلق عليه اسم الحكم الثنائي. وقد عهد بالسلطات المدنية والعسكرية العليا الي حاكم عام بريطاني (ظل حتي سنة ١٩٢٤ سردارا في الجيش المصرى بحكم مركزه) يعينه خديوى مصر بناء علي توصية الحكومة البريطانية ويمكن عزله بنفس الطريقة.

وكان الحكم الثنائي منذ البدء شركة غير منسجمة وما لبثت الامور ان تحرجت عندما هب المصريون عقب الحرب العالمية الاولي يطالبون باستقلال بلادهم وشهدت هذه الفترة ايضا مولد حركة قومية في السودان وقد طفق بعض السودانيين ينشدون الاستقلال بالتضامن مع رجال الحركة الاستقلالية في مصر، وفي عام ١٩٢٤ حدث ان اغتال بعض المصريين المتطرفين حاكم السودان العام في القاهرة وقام المصريون والعناصر السودانية التي كانت تتعاون معهم بحركة عصيان في

الخرطوم وما كان جواب السلطات البريطانية الا ان أجلت القوات المصرية من السودان وعزلت معظم المصريين الذين كانوا حتي ذلك الحين يشغلون عددا كبيرا من المناصب الادارية تحت رئاسة كبار الموظفين البريطانيين. هكذا تم القضاء في عام ١٩٢٤ علي نصيب مصر العملي في الحكم الثنائي.

معاهدة سنة ١٩٣٦ وما بعدها: لم يمض اثنا عشر عاما حتي ايدت المعاهدة الانجليزية المصرية الحكم الثنائي ونصت علي ان الفرض الاساسي الذى ينبغي ان يسعي الطرفان لتحقيقه هو رفاهية السودانيين. ونصت المعاهدة كذلك علي اعادة قوة عسكرية مصرية الي السودان وتعيين مصريين اكفاء ليشغلوا بعض المناصب في الخدمة المدنية ولكن المعاهدة نصت في الوقت ذاته علي الا يسمح لمصرى او بريطاني يشغل وظيفة يتوافر لها سوداني كفء. وقد مكن هذا المبدا مع اطراد التعليم في السودان من وضع عدد متزايد من السودانيين في المناصب الرئيسية واتخذت السودنة في الوظائف الادارية العليا خطوات واسعة.

ما زال الوعي السياسي في الوقت ذاته ينمو وينتشر بين السودانيين فانبعثت الاماني القومية من جديد بعد الصدمة التي اصابتها في سنة ١٩٢٤. لذلك كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ جرحا للكبرياء السودانية: أليست معاهدة يبرمها السيدان الحاكمان دون اشراك السودانيين او استشارتهم؟ اتضح الان ان التفكير السياسي في السودان ياخذ اتجاهين مختلفين: احدهما ليس سوى تكرار للاتجاه الذى ادى فيما مضي الي ثورة سنة ١٩٢٤ والذى يرمي الي تحقيق الوحدة مع مصر بينما يرمي الثاني الي الاستقلال التام من كل من مصر وبريطانيا. وقد ادى

الاختلاف بين هذين الاتجاهين فيما بعد الي انقسام المؤتمر الذى انشأته الطبقة المثقفة في عام ١٩٣٧ لتحقيق الاماني القومية وقد نتج من هذا الانقسام حزبان: حزب الامة الذى يهدف الي الاستقلال التام وحزب الاشقاء الذى يسعي لتحقيق وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى.

ولما وجدت حكومة السودان نفسها امام هذا الموقف لم يكن منها الا ان اعلنت ـ بموافقة بريطانيا ـ سياسة ترمي الي تحقيق الحكم الذاتي في السودان وتضمن للسودانيين حقهم في تقرير المصير حتي يتسني لهم ان يقرروا اما اذا كانوا يريدون الاستقلال او الاتحاد مع مصر. وقد عارض المصريون واتباعهم هذه السياسة بحجة انها ترمي الي فصل السودان من مصر.

المجلس الاستشارى: اتخذت حكومة السودان الخطوة الاولي نحو ارضاء مطامع السودانيين القومية في عام ١٩٤٣ عندما انشأت المجلس الاستشارى لشمال السودان الذى لم تمثل فيه المديريات الجنوبية لان الجنوب حتي ذلك الحين بقبائله الافريقية التي لا تعتنق الاسلام ولا تمت للعروبة بصلة قد كان بمعزل من الشمال متخلفا عنه في مضمار السياسة والتعليم كما كانت تخامر نفوس اهله المخاوف والشكوك التي خلفتها ذكريات تجارة الرقيق فيما مضي من الزمان.

الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى: وفي عام ١٩٤٨ (عقب فشل مفاوضات صدقي-بيفن) انتهي المجلس الاستشارى وحلت محله الجمعية التشريعية وفي الوقت ذاته اندثر مجلس الحاكم العام الذى كان يتالف من موظفين بريطانيين فقط وخلفه مجلس تنفيذى

اغلبية اعضائه الان من السودانيين منهم ثلاثة وزراء[1] واثنان من وكلاء الوزارات وقد آلت مهمة التشريع التي كانت في الماضي من اختصاص الحاكم العام في مجلسه الي الجمعية التشريعية ولكن المجلس التنفيذى ما زال مسئولا لدى الحاكم العام الذى ظل محتفظا بحق الفيتو في كل الشئون[٢].

وقد شاء السودان الجنوبي هذه المرة ان يشترك ممثلوه في الجمعية التشريعية وبذلك تضامن مع الشمال في التقدم الدستورى للقطر كله. ولكن احزاب الوحدة في الشمال قاطعت الجمعية التشريعية وبقيت خارجة عن نطاق الحكومة الجديدة وقد عرض لمصر ثلاثة مقاعد في المجلس التنفيذى (من مجموع الثلاثة عشر مقعدا التي كان مزمع ان تخصص سبعة منها للسودانيين والثلاثة الباقية للبريطانيين) ولكنها رفضتها وآثرت ان تمضى في معارضتها لانشاء الجمعية.

الغاء مصر للمعاهدتين: لما فشلت مصر في الوصول الي اتفاقية جديدة مع بريطانيا اعلنت الغاءها من طرف واحد لمعاهدة ١٩٣٦ والاتفاقية الثنائية لعام ١٨٩٩ كما نادت بالملك فاروق ملكا لمصر والسودان ووضعت دستورا للسودان يحفظ للتاج المصرى حق التصرف في الدفاع والشئون الخارجية. لم يكن هذا الدستور موضع الرضي حتي من بعض الجماعات السياسية والزعماء الذين كانوا ينادون بوحدة وادى النيل علي امل ان يبلغوا من ورائها وضعا يماثل نظام الدمنيون تحت التاج المصرى تتمتع بلادهم فيه باستقلال داخلي كامل. وقد رفضت

---

[1] اسندت اليهم وزارات الزراعة والصحة والمعارف التي انشئت مع قيام المجلس التنفيذى.

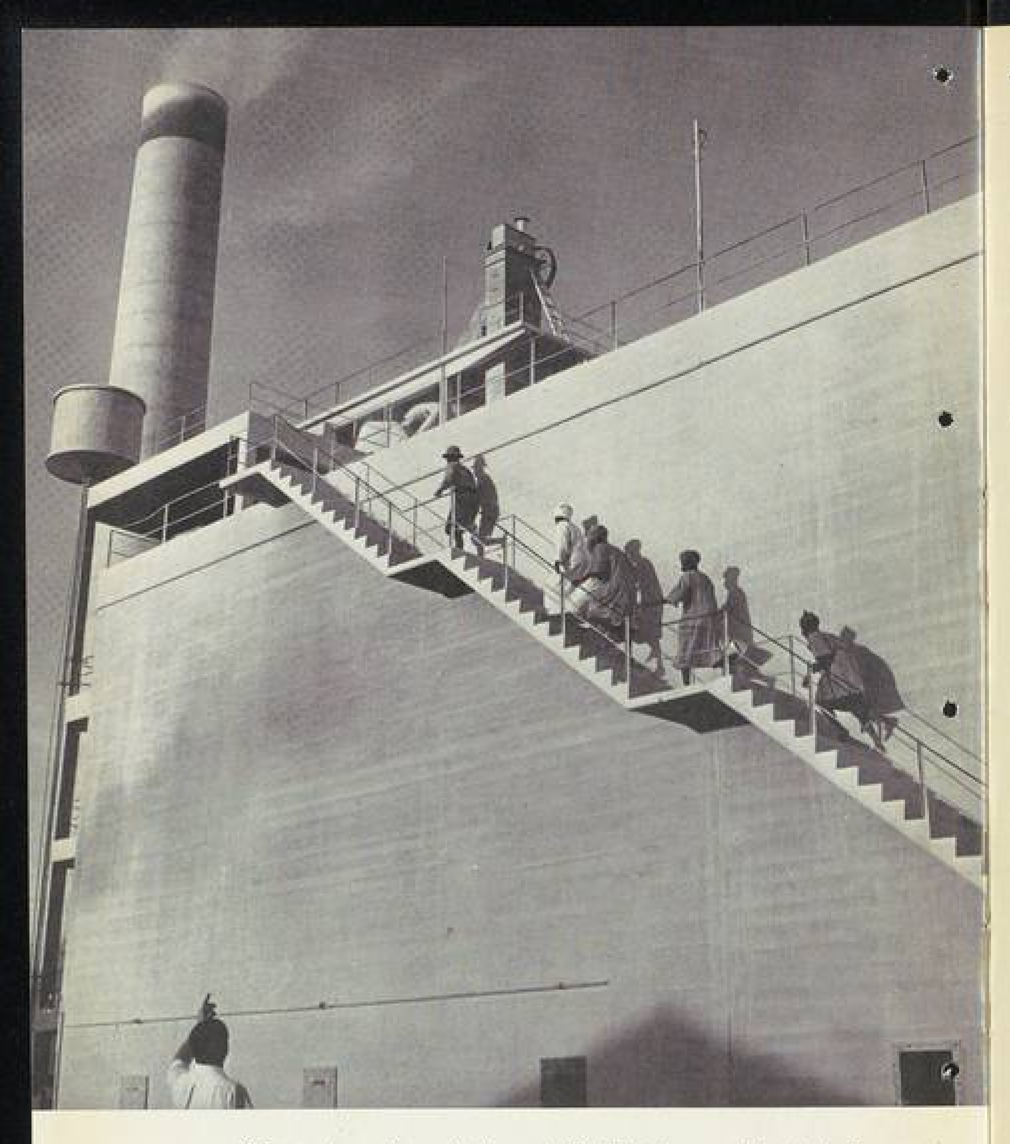
[٢] في واقع الامر لم يستعمل الحاكم العام هذا الحق مطلقا.

الحكومة البريطانية ان تعترف بالغاء مصر لاتفاقياتها كما رفضت ان تعترف بلقب الملك فاروق الجديد. اما الجمعية التشريعية فقد اجازت بعد نقاش حامي الوطيس قرارا بالمطالبة بالحكم الذاتي فورا .

دستور الحكم الذاتي: اصدر الحاكم العام في اول ابريل عام ١٩٥٢ مسودة دستور يرمي الي تحقيق الحكم الذاتي لفترة انتقال يعقبها تقرير المصير في المستقبل القريب وتنص مسودة الدستور هذه علي انشاء برلمان ذى مجلسين ومجلس وزراء كل اعضائه من السودانيين يكون مسئولا لدى البرلمان ويتالف مجلس النواب من ٨٣ نائبا ينتخبون انتخابا مباشرا في المدن وغير مباشر (اى علي درجتين) في المناطق الريفية والقبلية وحق التصويت مخول لكل ذكر بالغ. اما مجلس الشيوخ فيتالف من ثلاثين عضوا منتخبا وعشرين عضوا يعينهم الحاكم العام وتخصص ثلاثة من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٨٣ لتمثيل طبقة المتعلمين ويستطيع افراد هذه الطبقة (وهم الذين اكملوا التعليم الثانوى او ما يعادله) ان يعطوا اصواتهم بالبريد ولهم الحق فوق ذلك ان يصوتوا مع سائر الناخبين في الانتخابات العادية.

وينص هذا الدستور علي ان يتنازل الحاكم العام عن حق الفيتو وان يعمل وفقا لارشادات وزرائه ولكن له مطلق التصرف في الشئون الخارجية كما ان له حق حماية الجنوب (الذى يمثله وزيران في مجلس الوزراء) ووكالة الخدمة المدنية.

وقد وافقت الاحزاب الاستقلالية علي هذا الدستور بوجه عام اذ اعتبرته اداة صالحة يستطيع السودان ان يبلغ بها مرحلة الحكم الذاتي وتقرير المصير.



منظر لمصانع الاسمنت بعطبرة شمال الخرطوم. هذا المصنع المجهز باحدث الآلات ينتج من الاسمنت ما يكفى لحاجة السودان في الوقت الحاضر.

الصورة العليا: جسر النيل الازرق بالخرطوم وقد تم بناؤه عام ١٩١٠ وعليه طريقان احداهما للمارة والآخر للسكك الحديدية.

الصورة السفلي: محطة للسكك الحديدية بالخرطوم. وتعمل خطوط السكك الحديدية بالسودان علي اكثر من الفي ميل.

تُرى في الصورة العليا دار البرلمان بالخرطوم وبجوارها رجل من رجال البوليس يؤدى وظيفته.

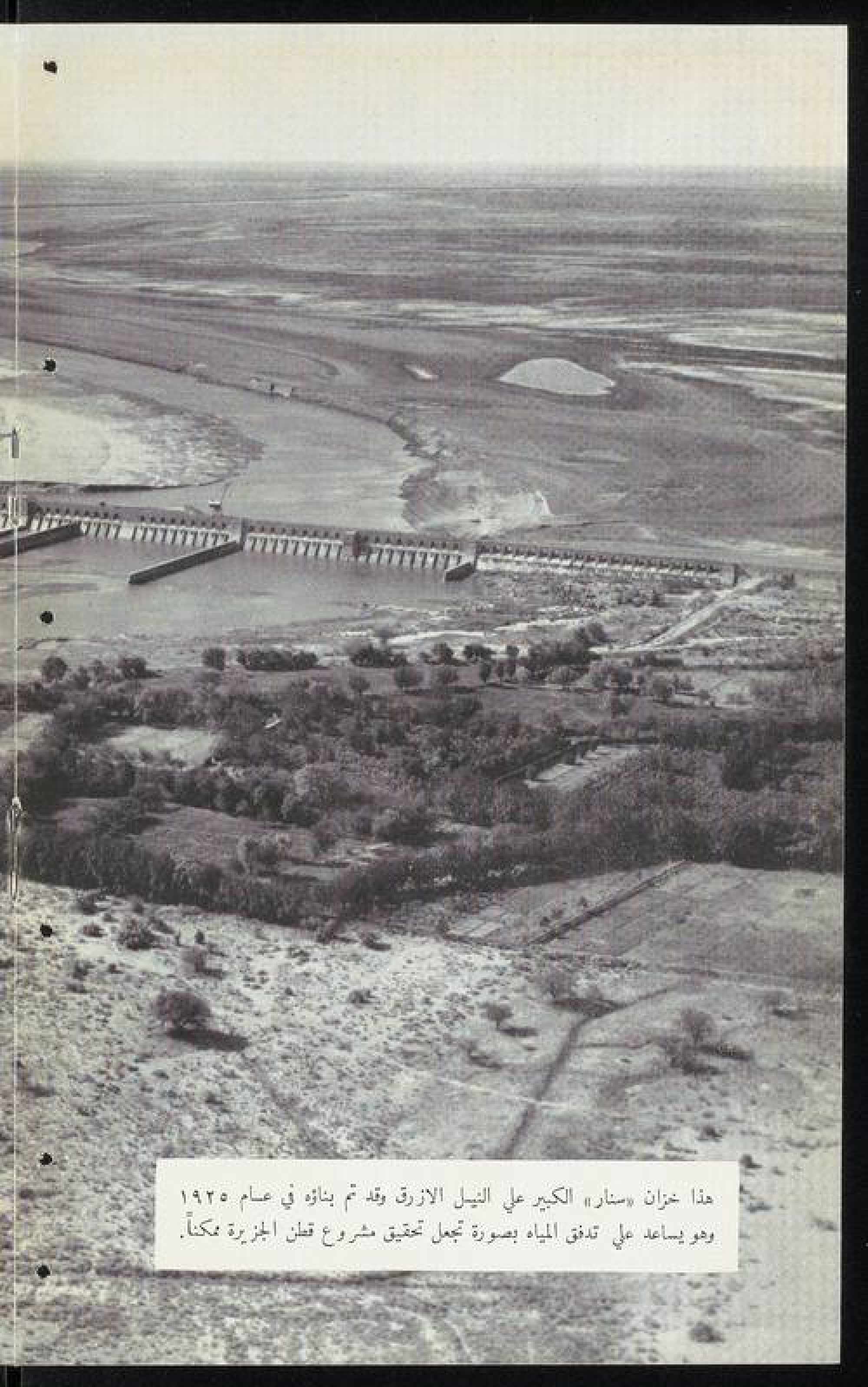
وفي الصورة السفلي مطار «الفاشر» في غرب السودان وتربطه الخطوط الجوية بالخرطوم وغرب افريقيا.

الصورة العليا: جني القطن. هؤلاء العمال يستخدمهم المزارعون السودانيون المستأجرون لاراضى مشروع القطن بالجزيرة وتبلغ مساحتها مليون فدان.

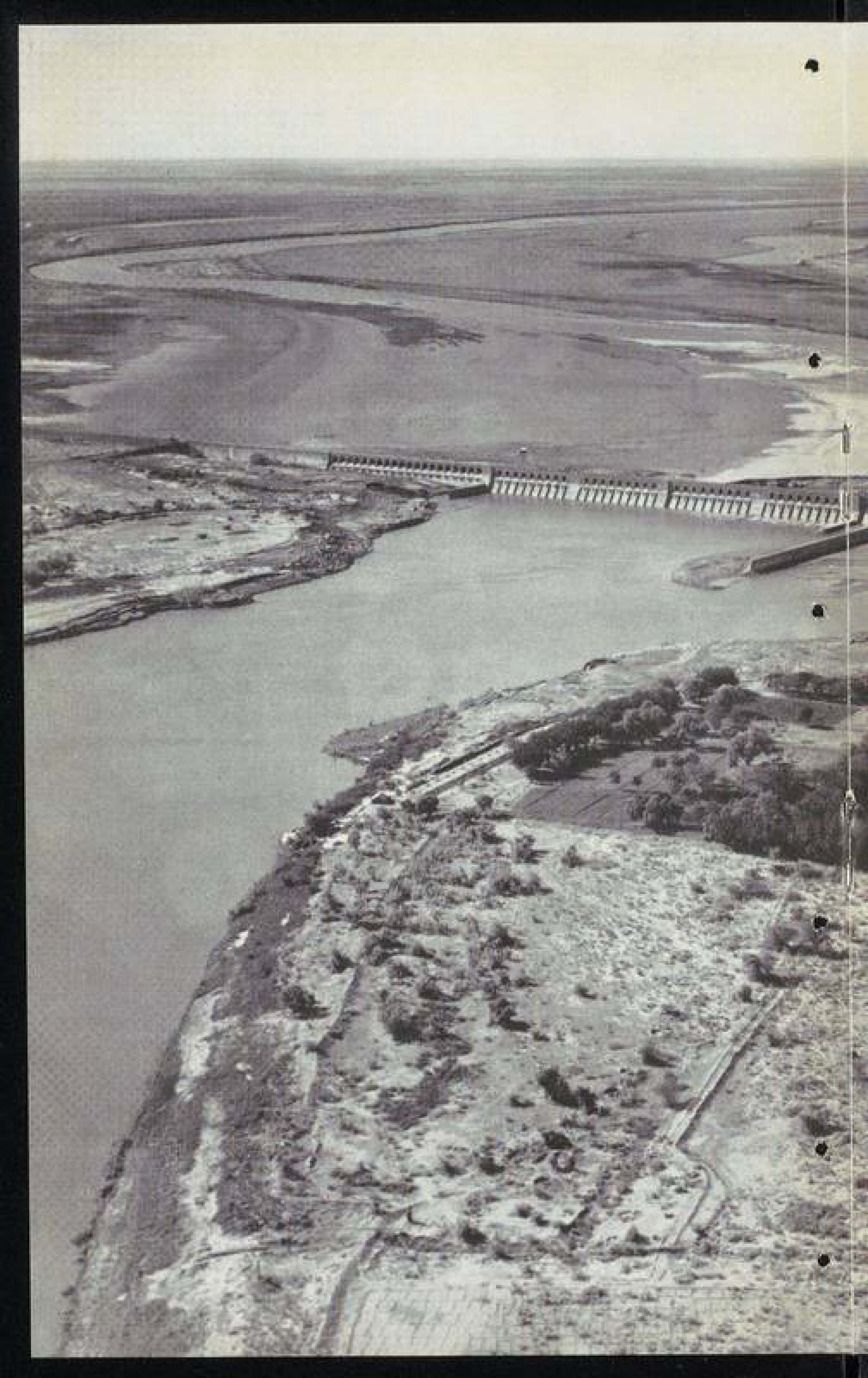
الصورة السفلى: تعبئة الصمغ العربي وهو محصول مهم من محاصيل السودان وتنتج السودان منه سبعة أثمان محصول العالم.

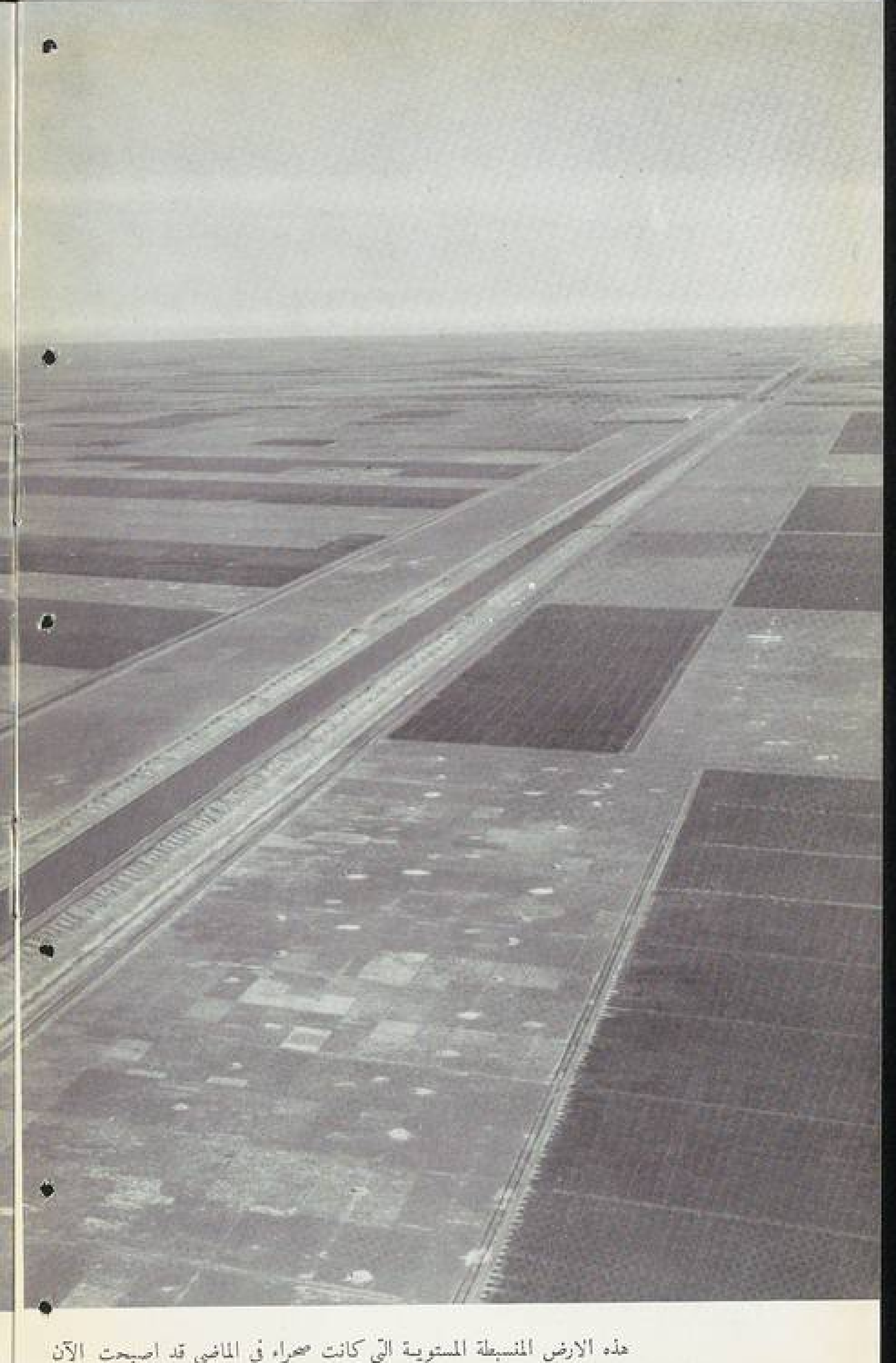


عمال صناعة الجلود «بالسنكات» في تلال منطقة البحر الاحمر في شرق السودان. وصناعة الجلود اليدوية هي احدى الصناعات التقليدية في البلاد.

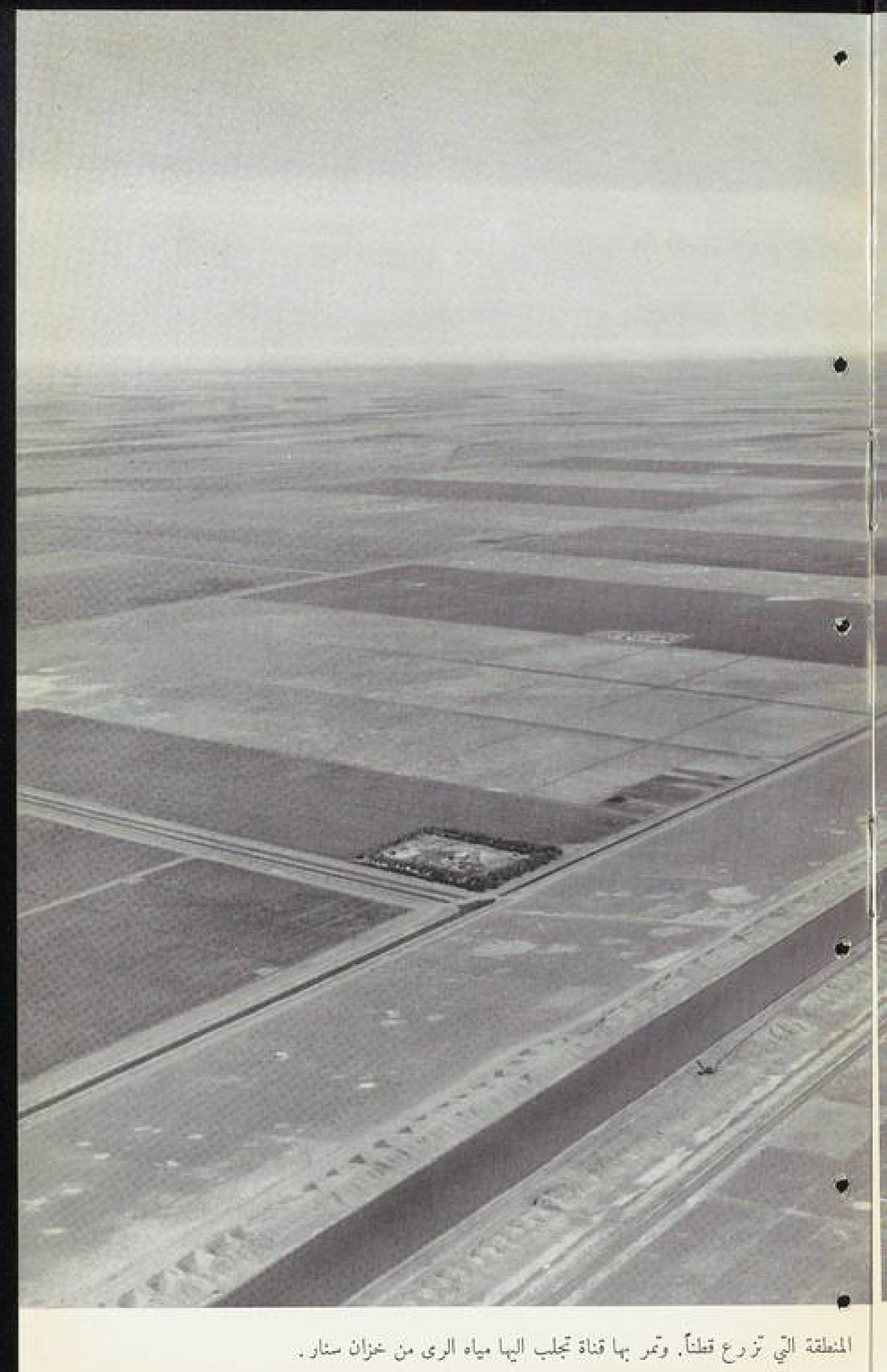


هذا خزان «سنار» الكبير علي النيل الازرق وقد تم بناؤه في عام ١٩٢٥
وهو يساعد علي تدفق المياه بصورة تجعل تحقيق مشروع قطن الجزيرة ممكناً.

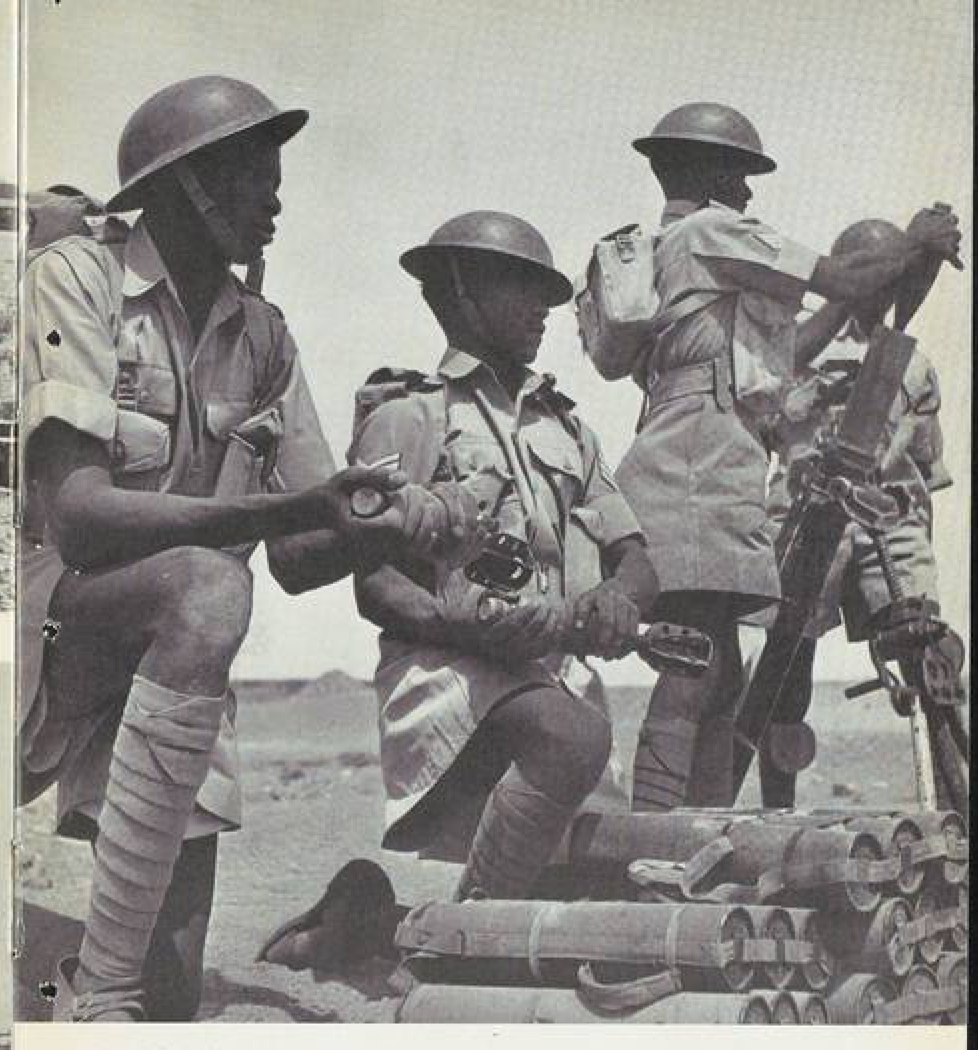




هذه الارض المنبسطة المستوية التي كانت صحراء في الماضي قد اصبحت الآن

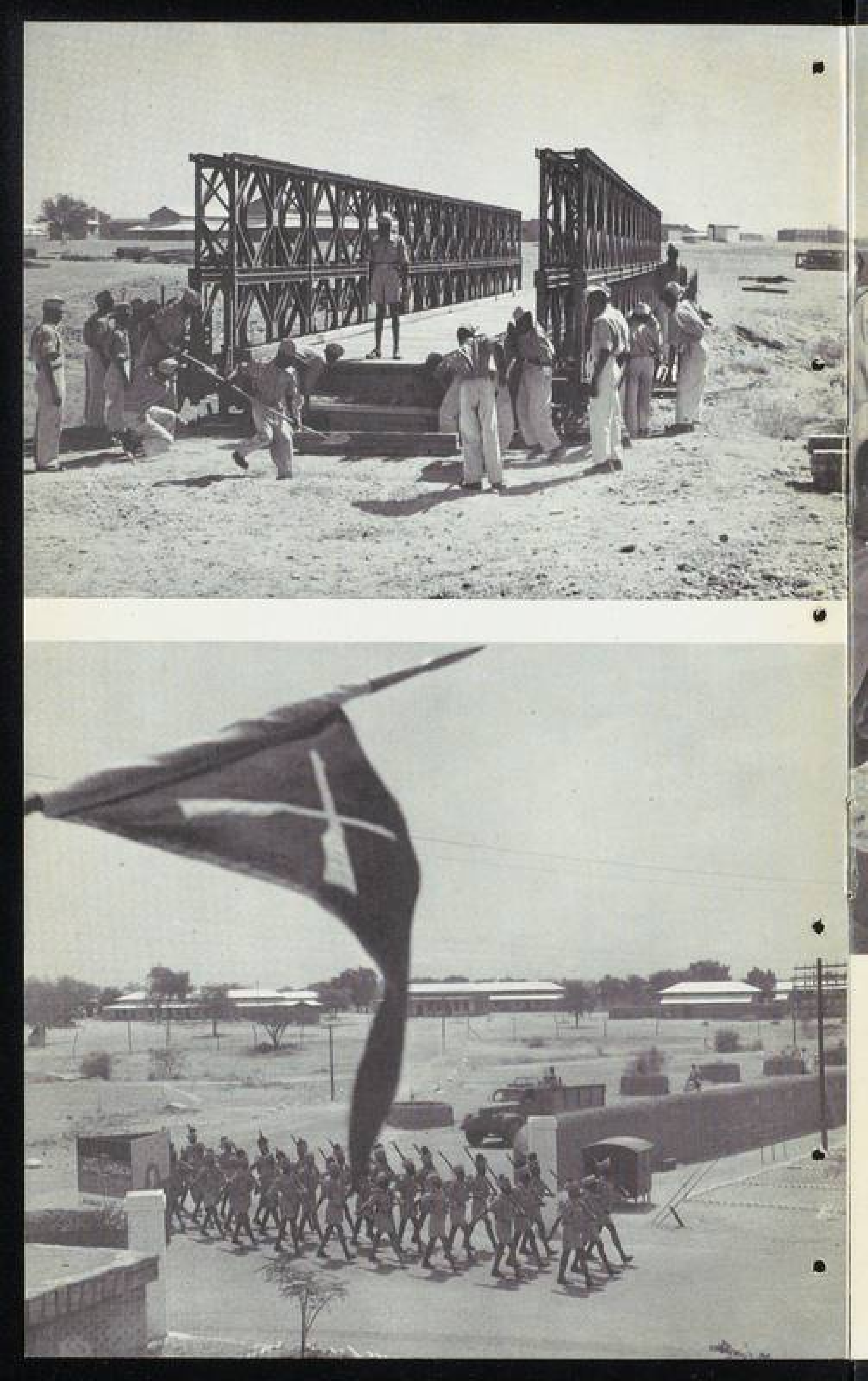


المنطقة التي تزرع قطناً. وتمر بها قناة تجلب اليها مياه الري من خزان سنار.



اشتركت قوة الدفاع السودانية في حملة «كيرين» المعروفة في الحرب الماضية كما اشتركت ايضا في اغلب المعارك التي دارت في اريتريا. وجنود هذه القوة من الجنود الاكفاء المدربين تدريبا عاليا. في الصورة العليا فرقة من فرق «مدافع الهاون» تقوم بعملها في اثناء احدى التمرينات.

الصورة العليا الي جهة اليسار: وحدة المهندسين اثناء تشييد جسر «بيلي». الصورة السفلي الي جهة اليسار: فرقة من المشاة تعود الي ثكناتها بعد التدريب.





للتصدير : ترى بالات القطن اثناء شحنها في السفينة في بور تسودان. والقطن هو المحصول الرئيسي للسودان وفي عام ١٩٥١ جني السودان من القطن اربعة امثال ما حصّل من جميع الصادرات الاخرى.

# السودان علي ابواب الحكم الذاتي

تكوينه الاقتصادى والاجتماعي: ينقسم سكان السودان كما هي في معظم الاقطار العربية الي ثلاث طبقات: اهالي المدن والمزارعين والرحل ففي شرق السودان وفي سهول كردفان ودارفور في الغرب تعيش قبائل كبيرة تترحل بابلها او ابقارها وتنتظم هذه القبائل نحوا من مليونين ونصف مليون من الانفس من مجموع سكان السودان الشمالي البالغ عددهم ستة ملايين وزعماء هذه القبائل الذين يعرفون بالنظار يلعبون دورا هاما في تسيير شئون الحكم في العاصمة والاقاليم اذ انهم يمارسون سلطات ادارية وقضائية واسعة علي قبائلهم كما انهم دعامة الحكومة المحلية وذلك بعملهم في مجالس المديريات والمجالس الريفية؛ اما في الخرطوم فقد اشتركوا في التقدم الدستورى الحديث وقد شغلوا عددا كبيرا من مقاعد المجلس الاستشارى والجمعية التشريعية من بعده.

اما طبقة المزارعين (وتبلغ حوالي مليونين ونصف مليون ايضا) فانها في الغالب تقطن الجزيرة وضفتي النيل وتعيش في القرى والمدن الريفية الصغيرة التي تتالف من منازل مبنية من الجالوص واللبن اما في الاماكن التي عم فيها الرخاء فقد شرع الناس يبنون منازلهم من اللبن المحروق. وفي هذه الطبقة يقوم الكيان الاجتماعي علي سلطة كبار القرية ومشايخها وعمدها الذين تتكون منهم المحاكم الاهلية والمجالس المحلية.

ويقطن ربع سكان المدن البالغ عددهم نحوا من المليون في العاصمة المثلثة وهي المدن الثلاث. امدرمان والخرطوم والخرطوم بحرى التي يربط بينها قنطرتان اقيمتا علي كل من النيل الازرق والابيض والاجزاء

الحديثة في هذه العاصمة تحليها حدائق غناء ومبان فخمة وشوارع واسعة تحف بها الاشجار من كل جانب وهي علي وجه العموم لا تقل عن اية مدينة في الشرق الاوسط. ومن بين مدن السودان المهمة بورتسودان وهي المنفذ التجارى للبلاد (ويسكنها ٥٦,٠٠٠ نفسا) وود مدني عاصمة الجزيرة حيث يزرع القطن (وسكانها ٥٧,٠٠٠) والابيض مركز تجارة الصمغ وكبرى مدن غرب السودان (وسكانها ٧٠,٠٠٠) وعطبرة محل رئاسة سكك السودان الحديدية وبها توجد اكبر مجموعة للعمال[١] (وسكانها ٣٥,٠٠٠) وهناك عدا هؤلاء عشر مدن اخرى يبلغ مجموع سكان كل منها ١٥,٠٠٠ نفسا.

المهن والحاصلات الرئيسية: السودان علي وجه العموم قطر زراعة ورعي ولذلك فالغالبية العظمي من السكان تمتهن حراثة الارض او تربية الابل او البقر والجزء الاعظم من الاراضي الزراعية ملك للحكومة سوى ملكيات صغيرة هنا وهناك علي ضفتي النيل اما طبقة كبار الملاك فلا توجد في السودان غير ان هناك عددا قليلا من الافراد يملكون ويديرون مشروعات زراعية، اما المشروعات الكبرى فهي مشروعات عمومية او مؤممة تدار علي غرار الشراكة بين الحكومة والمزارعين واهم هذه المشروعات واكبرها مشروع الجزيرة الذى يزرع فيه القطن وتبلغ مساحته مليون فدان.

---

[١] تضم نقابة عمال السكة الحديدية ١٩,٠٠٠ عضو وفي السودان مائة نقابة اخرى يبلغ مجموع اعضائها ١٠٠,٠٠٠ وينظم جميع هذه النقابات اتحاد وقد نجحت مساعيها في زيادة الاجور وتحسين شروط الخدمة الي حد كبير في ثلاث السنوات الاخيرة وتبيح قوانين العمل في السودان حرية العمل الجماعي والتحكيم كما تنص علي تحديد الاجور وشروط خاصة للخدمة في بعض الحرف كما ان هناك حدا ادني للاجور وشروط الخدمة يطبق علي كل الحرف.

والقطن هو محصول النقد الرئيسي في السودان وقد كان من جراء ارتفاع الاسعار العالمية في عام ١٩٥١ أن بلغت قيمة ما صدره السودان من القطن ٥٥ مليونا من الجنيهات اى ما يعادل اربعة اضعاف ما بلغته قيمة سائر المحصولات الاخرى.

ومن محصولات السودان الهامة الصمغ العربي الذى يجني من اشجار تنمو نموا طبيعيا في السهول الرملية في كردفان وكسلا وينتج السودان سبعة اثمان كميات الصمغ التي يستهلكها العالم وقد كانت قيمة الصمغ الذى صدره في عام ١٩٥١ ثلاثة ملايين من الجنيهات.

وياتي في المرتبة التالية من حيث الدخل الابقار والابل (وتصدر الي مصر) والجلود التي تباع عادة في اسواق الشرق الاوسط. ومن صادرات السودان ايضا الحبوب الدهنية والذرة الشامي والبلح والشطة.

والسودان عادة ينتج ما يكفيه من الحبوب (واهمها الذرة) ويجرى العمل الان لتوسيع نطاق الزراعة الميكانيكية في الاراضي المطرية.

التقدم الصناعي: كان انعدام القوة الطبيعية ومواد الحريق حتي الان حائلا دون التقدم الصناعي بشكل واسع ومهما يكن فقد اخذت بعض الصناعات في الظهور منها معمل الاسمنت الذى اقيم حديثا ليسد حاجات القطر كلها ومعصرة للزيت في الفول السوداني وبذرة القطن والسمسم وفي بورتسودان يستخرج الملح وقد انشيء حديثا مصنع لتحضير اللحوم كما بديء في صناعة الغزل والنسيج ودباغة الجلود وتحضيرها صناعة واسعة الانتشار.

المواصلات: بالنسبة لاتساع القطر كانت تكاليف المواصلات والنقل من المشاكل الاقتصادية الكبرى ومهما يكن فقد بلغ طول الخطوط الحديدية الفين من الاميال ويمتد خط رئيسي بين الخرطوم

ووادى حلفا وهي الميناء النهرية التي تربط السودان بمصر ويصل خط آخر بين الخرطوم وبورتسودان تنقل فوقه صادرات البلاد ووارداتها وتجرى البواخر الفين وخمسمائة ميل علي النيل وكذلك تستعمل وسائل النقل الميكانيكي بشكل واسع والطرق الموجودة الآن ليست سوى دروب صحراوية وعرة غير انه قد شرع منذ وقت قصير في بناء طريق مرصوف يبلغ طوله اربعمائة ميل ليربط الفاشر في غرب السودان بامدرمان والخرطوم.

وفي السودان الان مصلحة (خطوط السودان الجوية) تدير المواصلات الجوية التي تربط الخرطوم بكل المراكز الهامة في الاقاليم وقد ساعدت الي حد كبير في تسهيل الاتصال بين شمال السودان وجنوبه اذ ان السفر بين هذين الجزءين وقد كان في الماضي يستغرق بين اربعة عشر وعشرين يوما لا يتطلب اليوم اكثر من خمس أوست ساعات. وعلاوة علي ذلك فقد صارت الخرطوم حلقة هامة في سلسلة الخطوط الجوية التي تمر فوق افريقيا وتقوم شركة مصر للطيران برحلات يومية بين الخرطوم والقاهرة كما تقوم خطوط قبرص الجوية برحلات اسبوعية بين الخرطوم وبيروت.

الموقف الاقتصادى والمالي: تحسن مركز السودان المالي الي حد بعيد نتيجة لمحصولات جيدة متعاقبة صادفت ارتفاعا في اسعار القطن في الاسواق العالمية ففي عام ١٩٥٠ كانت قيمة الصادرات (٣٣ مليونا) اكثر من قيمة الواردات (٢٧ مليونا) بستة ملايين من الجنيهات وفي عام ١٩٥١ ارتفع هذا الميزان التجارى الحسن الي عشرين مليونا اذ بلغت قيمة الصادرات ٦٢ مليونا بينما كانت قيمة الواردات ٤٢ مليونا؛ وقد قدر مجموع الدخل في ميزانية ١٩٥١-

١٩٥٢ ب ٢٤,٧٨٤,٠٤٢ جنيها بينما قدرت المصروفات ب ١٧,٧٥٤,٧٦٢ جنيها اى ان تقدير الفائض ٧ مليون جنيها.

وقد خصص جزء كبير من هذا الفائض لمشاريع التعمير والتوسع في التعليم والصحة والمواصلات والرى والاشغال العمومية وغيرها وسوف يكلف اكمال هذه المشاريع ٤٠ مليونا من الجنيهات يصرف منها ٢٤ مليونا في خلال خمس السنوات المقبلة. وبصرف النظر عن الضرائب المباشرة (ضريبة الارباح التجارية وضريبة القطعان وضريبة الاراضي والعشور) يعتمد الدخل علي العوائد الجمركية والسكك الحديدية والبريد والبرق والمشاريع الزراعية المؤممة واحتكار السكر.

الادارة — الحكومة المركزية والحكومة المحلية: تقع ادارة البلاد علي عاتق وزارات ومصالح الحكومة المركزية وموظفي المديريات والمراكز التابعين للحكومة المركزية وعلي عدد كبير آخذ في الازدياد من رجال الحكومة المحلية الذين ينتخبهم السكان في كل منطقة. ويوجد في الوقت الحاضر ثماني عشرة وزارة ومصلحة تشرف علي الزراعة والتعليم والصحة والقانون والداخلية والرى والمالية والاشغال العمومية والبرق والبريد والسكك الحديدية والبواخر النيلية والمساحة والبيطرة. وتقوم لجان خاصة بالاشراف علي الابحاث الزراعية والاقتصاد والتجارة وتخطيط المدن وشئون العمال وشئون الحكومة المحلية ومشاريع العمران الاخرى.

وعدد المديريات تسع يشرف عليها المديرون وتنقسم الي مراكز يرأسها المفتشون وفي كل مديرية مجلس يتراوح عدد اعضائه بين اثني عشر وعشرين عضوا ومهمتهم تقديم المشورة للمدير. وعدد الوظائف داخل الهيئة ٩٦٢٥ منهم ٨٧٪ سودانيون وقد كانت هذه الوظائف مشغولة في نوفمبر عام ١٩٥١ علي الوجه الآتي:

| سودانيون | بريطانيون | مصريون | جنسيات اخرى |
|---|---|---|---|
| ٨,٤١٢ | ٩٩٣ | ٢٠٢ | ١٨ |

وبين كبار الموظفين السودانيين نواب مديريين للمصالح ومفتشو مراكز ومديرو مستشفيات وقضاة في المحكمة العليا الي غير ذلك وكلما زادت الكفاءات بين السودانيين كلما حلوا محل الاجانب في الوظائف الكبيرة. ويقوم بجانب الحكومة المركزية هيئة للحكومة المحلية آخذة في النمو المطرد ويوجد الان ٥٦ وحدة من وحدات الحكومة المحلية منها سبع عشرة بلدية تشرف عليها مجالس بلدية و ٣٩ مركزا ريفيا تشرف عليها مجالس ريفية ولكل من هؤلاء ميزانياتها الخاصة ويتمتع بعضها بسلطات واسعة.

نظام المحاكم: هناك ثلاثة انواع من المحاكم في السودان:— (١) المحاكم المدنية والجنائية، (٢) المحاكم الشرعية، (٣) المحاكم الاهلية. وتنظر المحاكم الكبرى التي تتالف من رئيس وعضوين في الجرائم الخطيرة اما الجرائم الصغيرة فينظر فيها القضاة الجنائيون. وكثير من القضاة المدنيين ومعظم القضاة الجنائيين سودانيون ويبلغ متوسط عدد المجرمين الذين يحاكمون سنويا ٢٨ ألفا وتعرض امام المحاكم الشرعية ١٥ ألف قضية كل عام.

اما المحاكم الاهلية فانها تنظر في القضايا التي تعرض امامها وفقا للعادات المحلية واحكامها قابلة للاستئناف.

الخدمات الطبية: ان جميع الخدمات الطبية والصحية في السودان باستثناء الشيء القليل تقع علي عاتق وزارة الصحة ويوجد حوالي اربعين مستشفي في المدن الكبيرة بينما تقوم الشفخانات البالغ عددها

حوالي اربعمائة بالخدمات الطبية والصحة في المناطق الريفية. وما زال عدد الاطباء (١٢٥) لا يفي بحاجة البلاد ولكن يقوم اربعمائة مساعدا طبيا بالاشراف على الشفخانات في المناطق الريفية فيسدون العجز حتي يتسني تدريب عدد اكبر من الاطباء.

التعليم: تبتدئ مراحل التعليم بالمدارس الاولية للبنين والبنات بين السابعة والحادية عشرة وينتهي بكلية الخرطوم الجامعية وبين هاتين المرحلتين مدارس وسطي وفنية وثانوية ومعظم المدارس تابعة للحكومة فيما عدا الجنوب حيث تغلب مدارس الارساليات. وفي شمال السودان اثنان وعشرون مدرسة اهلية سودانية وسبع مدارس انشأتها الحكومة المصرية واربعون مدرسة تابعة للجاليات الاجنبية وواحد وستون مدرسة ارسالية.

وفي يناير عام ١٩٥٠ بلغ عدد التلاميذ الذين يتلقون التعليم في ١,٤٧٥ مدرسة ١١٨,٤٤٨ ولدا و ١٩,١٢٩ بنتا (المجموع ١٣٧,٥٧٧).

وتشمل كلية الخرطوم الجامعية مدرسة طبية وبها كليات للاداب والعلوم والحقوق والهندسة والزراعة والطب البيطرى وقد بلغت جميعها مرحلة كبيرة من التقدم وبالكلية الجامعية اربعمائة واربعون طالبا منهم ستة واربعون في كلية الطب. ولا تقتصر كلية الخرطوم الجامعية علي منح دبلوماتها المحلية وانها تعد بعض طلابها للحصول علي درجات علمية من جامعة لندن.

وكذلك يرسل عدد متزايد من الطلاب السودانيين الي بريطانيا ليتلقوا العلم في جامعاتها ويحضر بعضهم لدرجات علمية رفيعة بعد الحصول علي درجاتهم الجامعية. ويوجد اليوم منهم في بريطانيا حوالي مائة طالب.

وهناك مؤسسة دينية تعرف بالمعهد العلمي يتلقي فيها الطلاب علوم الدين الاسلامي وبها الان ما يربو علي ستمائة طالب ويستغرق برنامجها الكامل اثني عشر عاما يحصل الطالب بعدها علي شهادة العالمية.

طبقة المتعلمين: يتضح مما سبق ان في السودان اليوم طبقة مثقفة آخذة في النمو والازدياد يمتاز افرادها بالوعي السياسي والالمام بالتيارات السياسية والاجتماعية في العالم[1] وتتركز هذه الطبقة بطبيعة الحال في المدن وتضم الموظفين والتجار وارباب المهن الحرة وبعض الشبان من زعماء القبائل. وفي احضان هذه الطبقة ولدت الحركة الوطنية السياسية كما كانت الحال في سائر البلاد العربية.

الاحزاب السياسية والطوائف الدينية: في السودان اليوم ثلاثة احزاب رئيسية وهي الامة والاشقاء والحزب الجمهورى الاشتراكي وقد انقسم حزب الاشقاء في العام الماضي الي شطرين يتزعم احدهما السيد اسماعيل بك الازهرى ويتزعم الثاني السيد محمد بك نور الدين ولكن كلا منهما ما زال يسعي لتحقيق اهداف الحزب الاساسية اى الاتحاد مع مصر. ويستمد هذا الحزب نفوذه من المدن اما حزب الامة والحزب الجمهورى الاشتراكي (ويهدف كلاهما للاستقلال) فيستمدان قوتهما من الاقاليم حيث انصار زعماء القبائل الذين ينتمي منهم عدد كبير الي هذين الحزبين.

وهناك عدد من الاحزاب والهيئات السياسية الصغيرة مثل الجبهة الوطنية وحزب الاتحاديين وترمي هذه الهيئات الي اتحاد مع مصر تحت

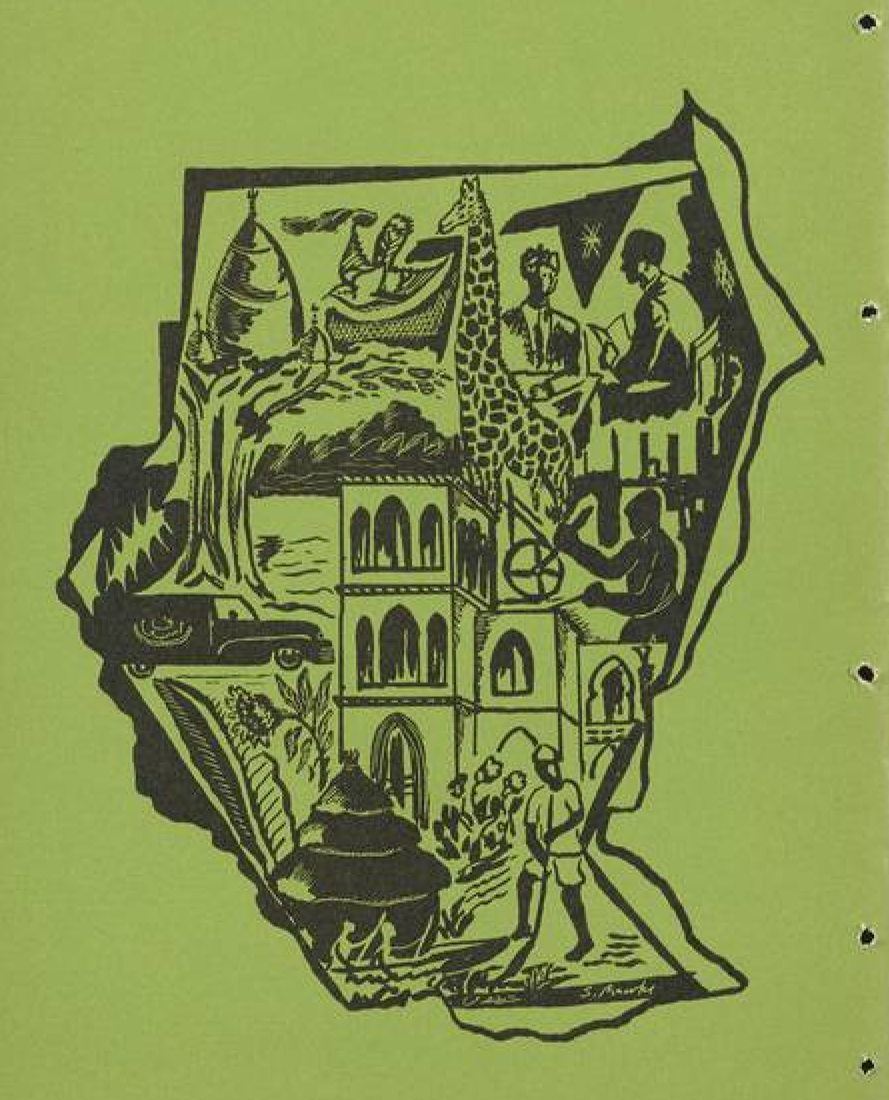
[1] تطبع في السودان احدى عشرة صحيفة يومية وسبع عشرة صحيفة اسبوعية وتقرأ الصحف المصرية الكبرى بشكل واسع وهناك فئة قليلة تقرا الصحف والمجلات البريطانية.

التاج المصرى على غرار الدومنيون وبينما ترى ضرورة الارتباط مع مصر برباط دستورى الا انها في الوقت ذاته تريد ان يقوم في السودان استقلال داخلي كامل.

ووراء هذه الاحزاب السياسية تقف الطائفتان الدينيتان الرئيسيتان في السودان وهما الانصار اى اتباع السيد عبد الرحمن المهدى باشا والختمية اتباع السيد علي الميرغني باشا. والانصار الذين يتكاثرون في وسط السودان وغربه يؤيدون حزب الامة الذى يرأسه السيد الصديق بن المهدى باشا اما الختمية فانهم كانوا في الماضي يؤيدون حزب الاشقاء والاحزاب الاتحادية الاخرى لا لانهم يرغبون في الاتحاد مع مصر وانما لانهم يشكون في نوايا حزب الامة ويخشون ان يكون من بين غاياته انشاء ملكية مهدوية في السودان. ولكن موقف الختمية اليوم يكتنفه بعض الغموض اذ انضم بعضهم الي الحزب الجمهورى الاشتراكي الذى يهدف الي الاستقلال ولكنه يعارض الملكية اما السيد عبد الرحمن المهدى باشا فانه لم يأل جهدا في نفي ما اشيع عند من تطلع الي الملك.

والاحزاب كلها مجمعة اليوم علي شيء واحد وذلك ان يتمكن السودان من تقرير مصيره قريبا عن طريق الاستفتاء ولكنهم يختلفون في طريقة اجراء الاستفتاء وفيما ينبغي ان يكون عليه وضع البلاد في الفترة التي تسبقه. اما حزب الامة والحزب الجمهورى الاشتراكي فقد ارتضيا دستور الحكم الذاتي الجديد كخطوة مؤدية الي تقرير المصير اما حزب الاشقاء والجبهة الوطنية فقد رفضا هذا الدستور ومضيا يطالبان باجلاء الموظفين البريطانيين جميعا وابدالهم بسلطة دولية تحل محل الحاكم العام وذلك تمهيدا لاجراء استفتاء في السودان.

# التعليم في السودان



Sudan.

al-Taʿlīm fī

# التعليم في السودان

## اهدافه

قال السيد عبد الرحمن علي طه وزير المعارف في حكومة السودان في كلمة القاها قبل عهد قريب «اننا في السودان نسعي لتحقيق اهداف خاصة، شاننا في ذلك شأن سائر رجال التعليم في العالم. نحن لا نفتح المدارس للبنين والبنات لمجرد ظننا ان التعليم شيء بديع. انما نسعي جهدنا لان تكون اغراض التعليم الذى نقدمه للنشء وثيق الارتباط بتقدم البلاد الاجتماعي والاقتصادى والسياسي.»

يمكن القول اجمالا بان سياسة التعليم في السودان ترمي الي اعداد الناس للقيام بواجباتهم كمواطنين صالحين في بلاد ديمقراطية حرة دخلت الآن في طور الاضطلاع بمسئوليات الحكم الذاتي وهي تصبو الي استيفاء جميع امكانياتها وغرض التعليم ان يخلق في المرتبة الاولي قادة في الفكر والحكم والسياسة ورجالا متخصصين في العلوم والفنون يقومون بالخدمات العامة التي تحتاج اليها البلاد لتنمية مواردها علي اكبر قدر ممكن وان يخلق بين طبقات الشعب في المناطق الريفية مواطنين صالحين يعتمدون علي انفسهم ويجيدون الزراعة وتربية الابقار ولهذا الغرض نجد التعليم الأولي يتجه اتجاها عمليا يرمي الي تعليم الزراعة وتربية الحيوانات والي خلق روح السعي الفردى التي بها يرتفع مستوى الحياة في القرى. وهناك غرض آخر نشأ عن الوعي السياسي الحديث والتطورات الدستورية الاخيرة الا وهو تحقيق الوحدة الدستورية بين الشمال والجنوب عن طريق نشر اللغة العربية بين السودانيين الجنوبيين وامدادهم بنفس التعليم الذى يتلقاه مواطنوهم الشماليون.

فسياسة الحكومة هي اذن توسيع مدى التعليم في جميع مراحله،

الاولية والوسطي فالثانوية والجامعية. وقد كان التوسع الكمي أو العددى بطيئا حتي الان والسبب الرئيسي هو ضآلة دخل الدولة الذى لا يسمح بنشر التعليم الالزامي العام؛ مثال ذلك ان دخل الدولة كان في عام ١٩١٠ مليونا واحدا من الجنيهات وحتي عام ١٩٣٠ لم يزد علي خمسة ملايين. اما في عام ١٩٥٠ فقد ارتفع الدخل الي ١٩ مليونا مما جعل من الممكن وضع برنامج للتوسع العام في التعليم. ولكن قلة المال لم تكن السبب الوحيد في سياسة البطء هذه، بل كان هناك عامل اخر هو الاهتمام بنوع التعليم والاصرار علي الا يضحي بالمستوى الرفيع في سبيل الكم: مثلا الا يكثر من عدد المدارس الجديدة قبل ان يوجد لها البناء الصالح والمدرسون الاكفاء والادوات اللازمة. وعامل ثالث هو اتساع القطر وتفرق السكان (يعيش تسعة مليون نفس في مليون من الاميال المربعة) وان ربع السكان تقريبا من العرب الرحل.

## الوضع الحاضر والتوسع المرتقب

يبتدئ نظام التعليم في السودان للبنين والبنات بالمدرسة الاولية وينتهي بكلية الخرطوم الجامعية ويقع بين هاتين المرحلتين المدرسة الوسطي والثانوية ويستغرق الشوط الكامل من المدرسة الاولية الي الوسطي فالثانوية اثني عشر عاما تقسم الي ثلاث مراحل متساوية ويبدأ الاطفال التعليم الاولي في سن السابعة ولكن هناك عددا كبيرا من الاولاد في المناطق الريفية يبتدئ تعليمهم بتلقي القرآن علي ايدى شيوخ تمدهم الحكومة في بعض الحالات باعانات مالية وهدف التعليم الاولي والاوسط (زيادة علي انهما يمدان المدارس الثانوية بالتلاميذ) هو نشر الوعي والتنور علي اوسع مدى ممكن بين سكان

المناطق الريفية اما التعليم الثانوى فانه يسد حاجة الحياة في المدن ويعد الشبان والفتيات الي دخول الكلية الجامعية.

ويجرى التوسع الان في جميع هذه المراحل وفقا لبرنامج العشر السنوات الذى بدئ في عام ١٩٤٦ وعدل في عام ١٩٤٩ ليسير بخطوات اوسع.

## التعليم الأولي

يوجد الان ٢٥٠ مدرسة اولية حكومية للبنين (تسع ٥٠,٠٠٠ تلميذا) و١٣٥ مدرسة للبنات (تسع ٢١,٦٠٠ تلميذة) ويقضي برنامج التوسع بان يكون العدد بنهاية عام ١٩٥٦ قد بلغ ٣٥٦ مدرسة للبنين (تسع ٧١,٢٠٠ تلميذا) و٢١١ مدرسة للبنات (تسع ٣٣,٧٦٠ تلميذة) وهناك فوق ذلك ٩٧٠ مدرسة قروية في الارياف يقصدها ٦٠,٣٢٦ تلميذا وتلعب هذه المدارس دورا ثنائيا اذ انها في بعض الاماكن تمهد لانشاء مدرسة اولية كاملة حالما امكن الحصول علي مدرسين مدربين بينما هي في اماكن اخرى المصدر الوحيد للتعليم فيما يختص باغلبية السكان ويتوقع ان تظل كذلك لاعوام كثيرة ويشجع برنامج التوسع علي توسيع هذا التعليم تحت الاولي (وتقع تكاليفه علي مجالس الحكومة المحلية) وقد اكتمل عدد من هذه المدارس القروية فصارت مدارس اولية كاملة.

## التعليم الاوسط

عدد المدارس الوسطي الحكومية الان ٢٧ مدرسة للبنين (تسع ٤٤٨٠ تلميذا) وخمس مدارس للبنات (تسع ٦٠٠ تلميذة) وفي عام ١٩٤٩ عندما بدأ التوسع بمقتضى البرنامج الحالي كان عدد مدارس

البنين ١٥ ومدارس البنات ثلاث ويهدف البرنامج الي ان يزداد عدد المدارس الي ٣١ مدرسة للبنين واحدى عشرة مدرسة للبنات في نهاية عام ١٩٥٦ واذا سار التوسع بالسرعة الحاضرة فمن المأمول ان يبلغ الهدف فيما يختص بمدارس البنين قبل عام ١٩٥٦.

## التعليم الثانوى

توجد الان اربع مدارس ثانوية للبنين ومدرسة واحدة للبنات ولكن ثلاثا من مدارس البنين تشتمل كل منها علي اربع وحدات اى ان المدرسة الواحدة من هذه الثلاث تساوى اربع مدارس عادية من حيث العدد اما المدرسة الرابعة وهي في جنوب السودان فانها تحتوى علي وحدتين في السنة الاولي فقط وما زالت في اطوار تكوينها الاولي وعدد الاماكن في كل المدارس الاربع ١٤٧٠ بينما لا يزيد في مدرسة البنات علي ١٢٥ ويهدف برنامج التوسع الي انشاء اربع مدارس اخرى للبنين بنهاية عام ١٩٥٦ (تشتمل كل مدرسة علي وحدة واحدة) والي مضاعفة الاماكن في مدارس البنات كلما زاد البنات اللائي يتممن تعليمهن الاوسط.

ونجد بالاضافة الي هذه المدارس الثانوية الكاملة خمس مدارس ثانوية صغرى يستغرق التدريب فيها عامين وتختص اربع من هذه المدارس بتدريب مدرسين للمدارس الاولية بينما تنتهج الخامسة منهجا تجاريا يتعلم فيه التلاميذ مسك الدفاتر واستعمال الآلة الكاتبة . . الخ.

## المدارس الاهلية

بالرغم من ان تبعة التعليم الرئيسية تقع علي عاتق الدولة فان هناك عددا كبيرا من المدارس غير الحكومية في جميع مراحل التعليم الثلاثة

اولية ووسطي وثانوية وتشمل هذه المدارس مدارس ارساليات (خصوصا في جنوب السودان) ومدارس اهلية واخرى خصوصية ومدارس تنتمي الي الجاليات الاجنبية او الحكومة المصرية.

منذ عدد من السنوات اخذ رائد سوداني[1] يمتاز بالايمان وبعد النظر يبذل مجهودا فرديا لنشر التعليم (سيما تعليم البنات) وقد مهد عمله الطريق لهبة قومية قصد منها انشاء المدارس الاهلية لتكمل عمل المدارس الحكومية وتتلقي هذه المدارس اعانات من الحكومة وتقوم بواجبها بطريقة جعلت فتح المدارس الحكومية في بعض الاماكن امرا لا ضرورة له. وتقدم ايضا اعانات لعدد كبير من مدارس الارساليات.

## مجموع المدارس والتلاميذ في عام ١٩٥٠

هذه آخر سنة امكن الحصول فيها علي ارقام مضبوطة عن سعة المدارس وقد دلت هذه الارقام علي ان هناك ١٠٠,٠٠٠ طالبا وطالبة يتلقون التعليم في ٩٦٩ مدرسة حكومية و٣٨,٠٧٦ يتلقون التعليم في ٥٦٠ مدرسة غير حكومية ويقدر ان يكون العدد الذى يتلقي التعليم في المدارس الحكومية اليوم قد ارتفع ١٣٠,٠٠٠ نسبة للتوسع الكبير الذى تم منذ عام ١٩٥٠.

## معهد التربية

ان الارقام والاحصائيات انما هي مقياس للكمية فقط ولا تخبر عن النوع والمستوى ولقد ادى اهتمام الحكومة بنوع التعليم ومستواه الي

---

[1] هو الشيخ بابكر بدرى الذى تعرف مدارسه بمدارس الاحفاد اذ كان احفاده النواة الاولي التي تكون منها تلاميذ المدرسة.

العناية منذ زمن بعيد بتدريب المدرسين واعداد الكتب والبرامج علي اسس وضعت بعد تفكير كثير وقد كان نتيجة ذلك ان في السودان اليوم معهدا للتربية لا مثيل له في افريقيا والشرق الاوسط وقد صار موضع المدح والثناء من كبار رجال التعليم في بريطانيا وامريكا ومصر لما يقوم به من عمل قيم يعد بعضه مساهمة لنظريات التعليم بوجه عام.

وقد اسس هذا المعهد في عام ١٩٣٤ في قرية تسمي بخت الرضا – ذلك الاسم الذى اشتهر من ذلك الحين في السودان وفي الاوساط العلميـة خارجة وقد تفرع عن هذه المؤسسة معهد آخر وسينشأ غيره في اجزاء القطر الاخرى. والغرضان الاساسيان اللذان يقوم بهما معهد التربية هما اولا تدريب مدرسي المدارس الاولية والوسطي وثانيا وضع وتحسين البرامج واعداد الكتب. ويعني المعهد اثناء قيامه بهذين الغرضين بأن يتحقق من ان طرق التدريس والكتب المستعملة في المدارس الاولية والوسطي تلائم ضرورات الحياة السودانية وظروفها وان التعليم الذى يقوم للصغار من شانه ان يدفعهم الي التفكير ويجعل منهم شخصيات مستقلة ويقوم عمل المعهد علي البحث والتجارب التي يقصد منها التحقق من النظريات بطريقة عملية.

وبالاضافة الي مدارس التدريب نجد في المعهد مدارس نموذجية من كل مرحلة يعطي فيها المدرسون تحت التدريب دروسا عملية وتختبر فيها الكتب التي توضع حديثا حتي يمكن اصلاح ما فيها من خطأ قبل تقريرها علي المدارس.

وزيادة علي تدريب المدرسين الجدد يدعي المدرسون القدامي لزيارة المعهد في فترات دورية كما يربط المعهد بين جميع المدرسين عن

الصورة العليا: حفلة لافتتاح البناء الجديد الذى اضيف الي مدارس الاحفاد التي تقدم العلم للاطفال علي اختلاف اعمارهم في مدينة ام درمان. الواقف هو الشيخ بابكر بدرى مؤسس هذه المدارس قد تجاوز التسعين من عمره.

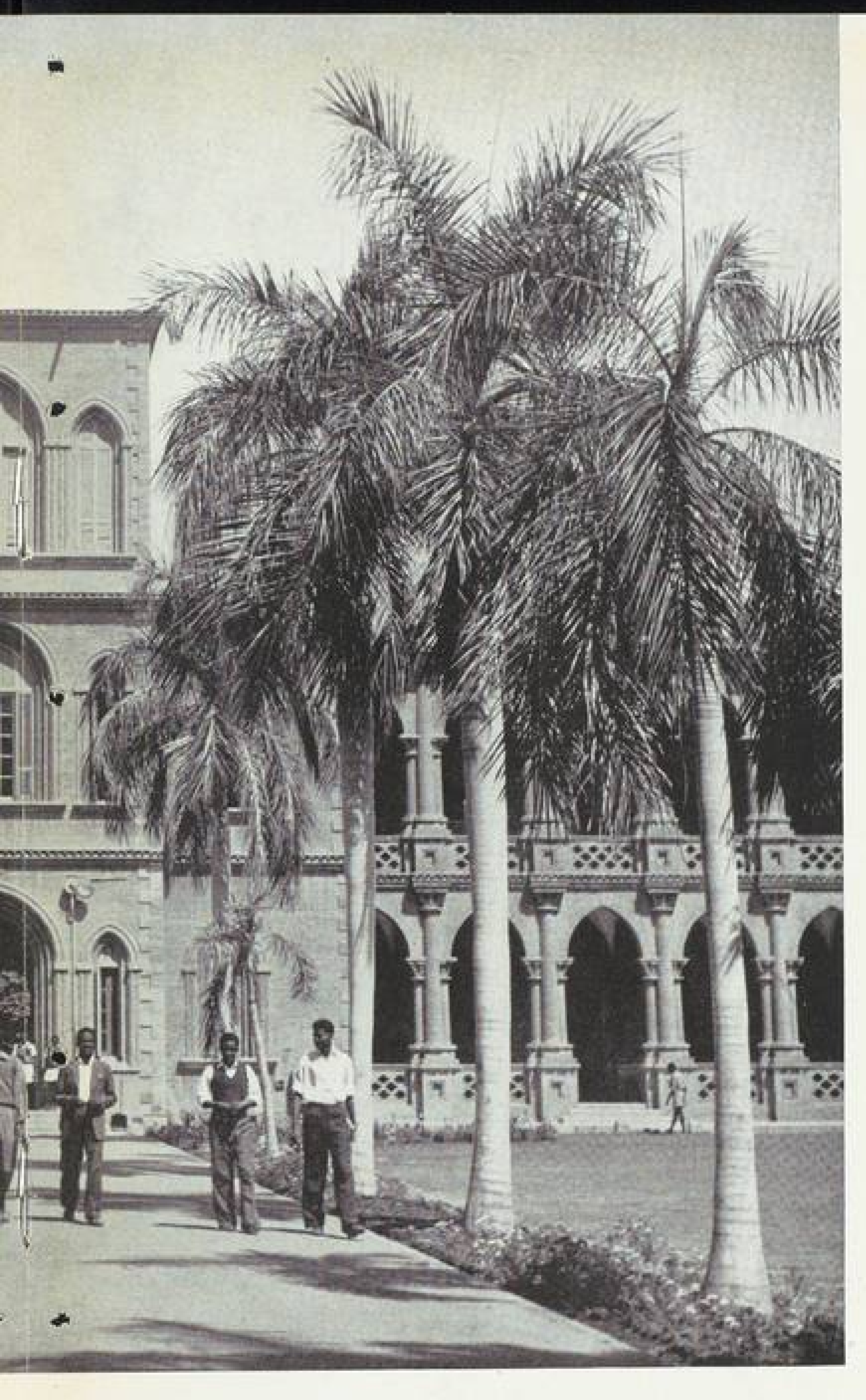
الصورة السفلي: جامع المدرسة.

الصورة العليا : مدرسة من مدارس القرى في الجزيرة ويؤمها ابناء المزارعين المستاجرين الذين يقومون بزراعة القطن في هذه المنطقة.

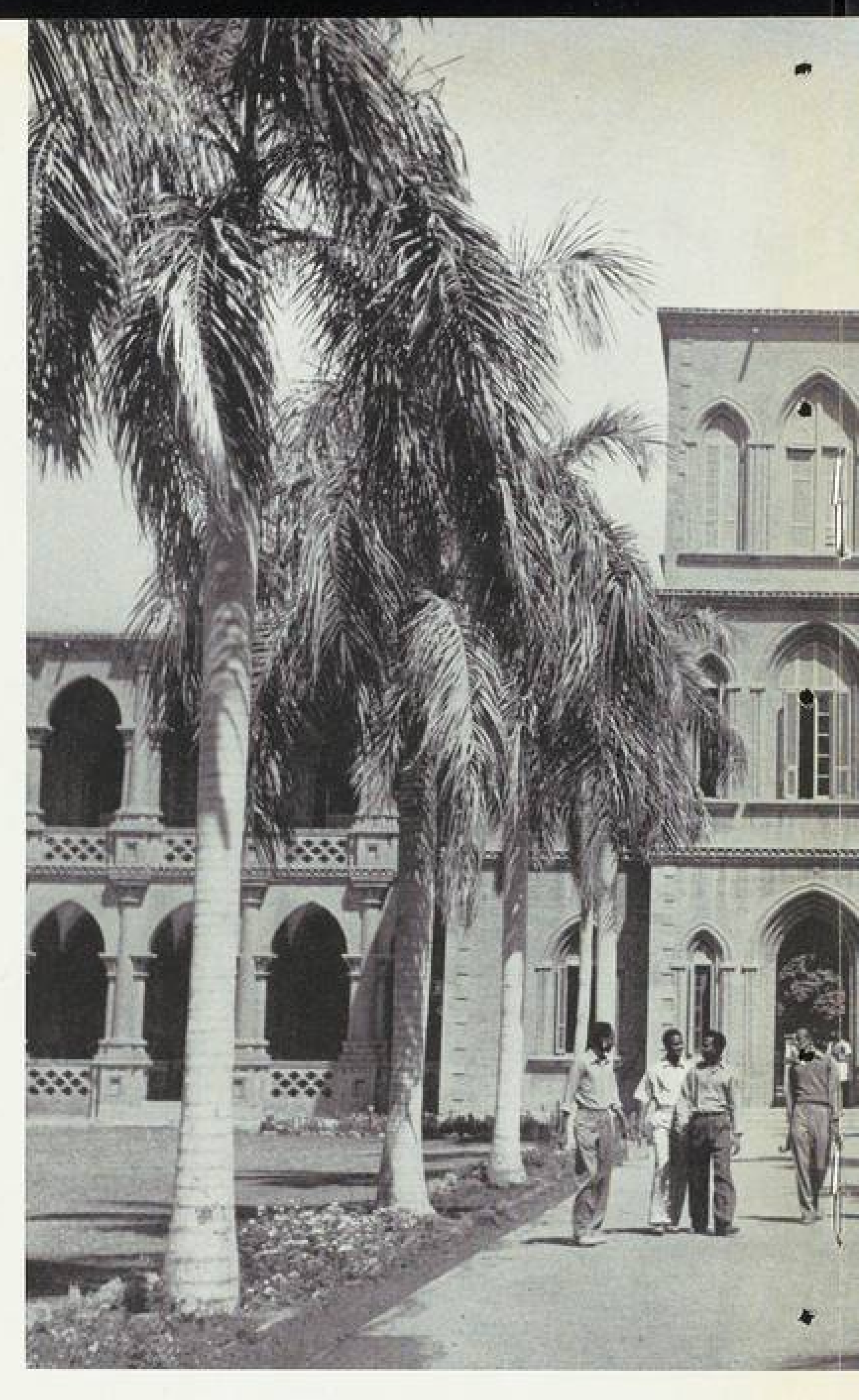
الصورة السفلي : منظر من الجو للمدرسة الثانوية الكبرى للبنين في وادى سيدنا.

من بين هيئات الشباب التي تزدهر الان في السودان فرقة الكشافة للفتيان وفرقة المرشدات للفتيات.

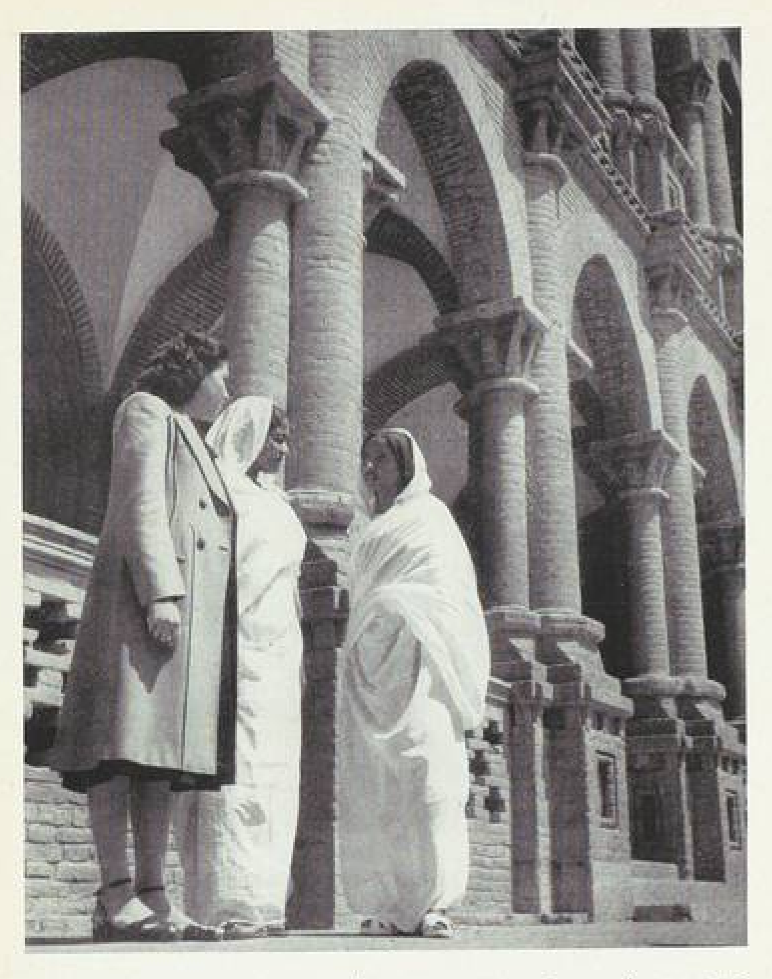
وترى الصورة العليا المرشدات وهن يقمن بعرض بعض الالعاب.
وترى الصورة السفلي رؤساء الكشافة وهم يتدربون علي تبادل الاشارات. في برنامج دراسى.



بعض الطلبة يسيرون في طريق محفوف باشجار النخيل في جامعة الخرطوم. وقد انشئت في



ت في عام ١٩٥١ عندما انضمت كلية غوردون التذكارية ومدرسة كتشنر للطب معا.



كلية الجامعة بالخرطوم : ترى الطالبات يتحادثن في فناء الكلية. وتلتحق بالكلية في الوقت الحاضر ثماني طالبات وتخرجت اثنتان منهن اخيرا في الطب.

من بين التسهيلات التي يتمتع بها كلية الجامعة بالخرطوم مكتبتها الزاخرة بالكتب القيمة.
وترى الطلبة في هاتين الصورتين وهم ينتفعون بالمكتبة.

الصورة العليا: فصل من فصول معهد الخرطوم الصناعي ويبلغ عدد طلاب هذا المعهد الان اكثر من ثلاثمائة طالب ويتزايد عدد طلبة المعهد زيادة سريعة مطردة.

الصورة السفلي: بعض الطالبات السودانيات اللآتي يدرسن علم التربية. وتعلق السودان اهمية كبيرة علي هذا الفرع من فروع التعليم.

طريق مجلة ينشرها وعن طريق الزيارات التفتيشية التي يقوم بها من آن لآخر.

وقد تم قريبا برنامج بناء بلغت تكاليفه ٢٢٠,٠٠٠ جنيها مصريا وسيتمكن المعهد نتيجة لاتمام هذا البرنامج من ان يدرب كل عام ستين مدرسا اوليا ومثل هذا العدد — اذا دعت اليه الضرورة — من مدرسي المدارس الوسطي.

وقد وضع في المعهد عدد كبير من الكتب والكتيبات وتستعمل في جميع المدارس الاولية والوسطي.

كذلك قام المعهد بالمحاولات الاولي في تعليم الكبار ومحو الامية وارشاد الامهات وقد بدئت التجارب في كل هذه الميادين في عام ١٩٤٤ وقد ادى منذ ذلك الحين الي تاسيس قسم خاص بتعليم الكبار في وزارة المعارف.

## تعليم الكبار

تشمل اعمال قسم تعليم الكبار التابع لوزارة المعارف حملات محو الامية ورفع مستوى القرية واقامة اندية الصبيان والمكاتب وادارة مكتب للنشر يقوم بتاليف الكتب الصالحة.

محو الامية: تم الان تعيين ضابط لمحو الامية في كل من المديريات الشمالية الست وقد طبعت ثلاثة كتب موضوعة علي غرار طريقة امريكانية وتفي هذه الكتب بحاجة الطور الاولي في تعليم الكتابة والقراءة ومدته شهران ونصف وينظم الحملات ضابط محو الامية يساعده متطوعون والهدف ان يمكن الحصول علي متطوع ليعلم طالبا واحدا ولكن هذا لا يتاتي دائما وكذلك وضعت ثمانية كتب

تعين المتعلمين الجدد علي متابعة القراءة وقد وضعت الخطة لتاليف اثنين وعشرين كتابا اخرى.

رفع مستوى القرية: ينحصر هذا العمل الان في منطقة الجزيرة وذلك من ناحية لاهميتها في اقتصاديات البلاد ومن ناحية اخرى لان ارتباطها وتماسكها يساعدان علي هذا الضرب من العمل وتتعاون وزارة المعارف ومجلس ادارة الجزيرة علي تنظيم العمل. وتوضع كل مجموعة مكونة من نحو خمس عشرة تحت اشراف ضابط لتعليم الكبار تتلخص واجباته في ان يساعد الناس علي رفع مستوى حياتهم وتوسيع مداركهم سواء اكان ذلك بزيارته لمجالسهم ومناقشة المشاكل معهم او بان يعاونهم في اى مشروع يفكرون فيه كانشاء مدرسة او شفخانة او جمعية تعاونية او كان ذلك بتنظيم الوحدات الكشافية والالعاب للاطفال او باعطاء دروس في التربية الوطنية او بعرض افلام او عقد مناقشات عن الصحة وبناء المنازل الصالحة الي غير ذلك من المواضيع الهامة.

والمرشدات (وهن عادة ممن كن قد زاولن التعليم ثم تلقين تدريبا في التربية الوطنية) يقمن بزيارة النساء وتعليمهن في التدبير المنزلي وفي الجزيرة اليوم سبعة من ضباط تعليم الكبار واربع عشرة مرشدة وقد احرزت نتائج باهرة في خلال السنوات الاربع الماضية لاسيما فيما يتعلق بانشاء الجمعيات التعاونية وبناء منازل اكثر صلاحية من ذى قبل.

اندية الصبيان والمكاتب: في السودان اليوم خمسة وعشرون ناديا للصبيان يرشدها مدرسو المدارس الاولية الذين يقومون بادارة هذه الاندية كعمل اضافي وتتعاون معهم سلطات الحكومة المحلية التي

تمدهم بدور للاندية وتتكفل المصروفات الجارية. اما المكاتب فلم ينشأ منها حتي الان الا واحدة في ام درمان وهي مكتبة للتسليف والقراءة جميعا.

## المعهد الفني

في الخرطوم معهد فني يتلقي فيه الطلاب التعليم الفني او المهني الذى يشمل الرسم والهندسة المعمارية والميكانيكية والبناء والنجارة والنسيج وغيرها ويحوى المعهد ثلاثمائة طالب والعمل جار في توسيعه حتي يسع ١٢٠٠ طالب.

وبالاضافة الي هذا المعهد الفني في العاصمة فان هناك ثلاث مدارس فنية وسطي في المدن المختلفة وستنشأ مدرسة رابعة عما قريب وفي كل من هذه المدارس اربعة فصول تضم مائة وعشرين تلميذا. والعمل جار في توسيع نطاق التعليم الفني في المديريات الجنوبية.

## تعليم القبائل المترحلة

ما زالت مشكلة تعليم الاطفال بين القبائل المترحلة من المشاكل المستعصية والحل الاساسي الوحيد هو ان يستقر الرحل في المشاريع الزراعية وينقلبوا جماعات حضرية ولقد تحضرت واستقرت نسبة لا باس بها من المجموعات السودانية المترحلة في الاعوام الاخيرة نتيجة لتوسيع المشروعات الزراعية ويذهب الان اطفال هذه القبائل الي المدارس المحلية اما فيما يتعلق بالقبائل التي ما زالت مترحلة فلقد جرب الحاق مدرسة متحركة بالقبيلة ولكن التجربة لم تنجح كثيرا والطريقة

التي يلجأ اليها الان هي الحاق داخليات بالمدارس من كل المراحل ياوى اليها ابناء الرحل علي ان يشجع زعماء القبائل علي ان يستفيدوا من هذا النظام الجديد.

## البعثات الخارجية

هنـاك عدد كبير من موظفي وزارة المعارف بعث بهم لتلقي العلم في الخارج وقد عاد من هؤلاء هذا العام ثمانية من بريطانيا وستة من مصروبقي ستة وثلاثون في بريطانيـا وثلاثة عشر في مصروسيبعث قريبا واحد وعشرون ليلتحقوا بزملائهم في الخارج[1].

## مصروفات الدولة علي التعليم

تصرف حكومة السودان علي التعليم هذا العام ٢،٩٤٦،٩٩٧ جنيها مصريا اى ما يعادل ١٢٪ من مجموع متصرفات الدولة التي بلغ تقديرها ٢٤،٥٥٧،١٨٥ جنيها.

ويخصص ٧٠،٠٠٠ جنيه من هذا المبلغ لاعانة المدارس غير الحكومية في شمال السودان و ٢٨١،٠٠٠ جنيه لاعانة المدارس غير الحكومية في الجنوب بينما تدفع الحكومة ٢٦٣،٠٤٤ جنيها لكلية الخرطوم الجامعية.

وتقدر تكاليف برنامج التوسع لخمس السنوات الواقعة بين عام ١٩٥١ وعام ١٩٥٦ ب ٢،٨٠٨،٤٨٥ جنيها.

---

[1] هذه هي اعداد الموظفين الذين ترسلهم وزارة المعارف فقط ولا تشمل من يرسلون من قبل المصالح الاخرى لتلقي التدريب الفني في مختلف المهن. ويبلغ عدد جميع السودانيين الذين يدرسون في الخارج حوالي مائة.

# الكلية الجامعية

نشوءها في عام ١٩٥١: آخر مراحل التعليم في السودان هو كلية الخرطوم الجامعية التي هي بمثابة القمة من الهرم، وتقع مبانيها الجميلة على شاطئ النهر بالقرب من قنطرة النيل الازرق والكلية من ابدع المناظر التي يقع عليها نظر الزائر الغريب سواء اقدم العاصمة بالقطار ام بالطائرة.

في عام ١٩٤٥ اخذت الكلية في التوسع كمؤسسة تعليمية عالية مستقلة عن وزارة المعارف هدفها ان تصبح اولا كلية جامعية واخيرا جامعة كاملة، وقد بلغت الهدف الاول في سبتمبر عام ١٩٥١ حين دمجت كلية غردون التذكارية ومدرسة كتشنر الطبية فتالفت منهما كلية الخرطوم الجامعية.

وقد وضعت الكلية الجامعية تحت ادارة هيئة قائمة بذاتها منفصلة تمام الانفصال عن وزارة المعارف، وذلك تحقيقا للمبدأ العام الذى يقضي بان تكون المؤسسات الجامعية مستقلة عن الحكومات وبعيدة عن التدخل السياسي.

مجلس الادارة: وتتكون هذه الهيئة من سبعة وعشرين عضوا [١] ثلاثة منهم اعضاء بحكم وظائفهم (وهم مدير الكلية ونائب المدير وعميد مدرسة الطب) وتسعة يعينهم الحاكم العام بوصفه راعيا للكلية الجامعية وستة تعينهم هيئة التدريس من بين افرادها ثم يختار هؤلاء

---

[١] اثنا عشر عضوا منهم سودانيون اما هيئة التدريس المكونة من خمسة وستين استاذا ومحاضرا فانها تضم ثمانية سودانيين منهم رئيس قسم الاقتصاد ورئيس قسم تاريخ السودان.

الثمانية عشر عضوا تسعة الاعضاء الباقين. ومدة العضوية ثلاث سنوات. ولكن الكلية الجامعية بالرغم من ذلك تعتمد الي حد كبير علي الحكومة التي تمنحها اعانة مالية كل عام تكمل بها الدخل الذى تحصل عليه من ربح المال الموقوف عليها والذى يزيد عن مليون من الجنيهات.[1] ولكي تحتفظ الكلية الجامعية باستقلالها من وزارة المعارف تتسلم هذه الاعانة من وزارة المالية راسا. ولنفس هذا الغرض نجد ان وزير المالية لا وزير المعارف هو حلقة الاتصال بين الكلية والحكومة وزيادة علي ذلك فان هذه المنحة المالية ليست مقترنة الا بشرط واحد وهو حق الحاكم العام في تفتيش الكلية اذا شاء.

البرامج والدرجات: تضم الكلية الجامعية بالاضافة الي المدرسة الطبية مدارس للاداب والعلوم والقانون والهندسة والطب البيطرى والزراعة وفي مدرسة الاداب اقسام للغة العربية والانجليزية والتاريخ والاقتصاد والجغرافيا كما ان بمدرسة العلوم اقساما للفيزقيا والكيمياء والرياضيات وعلم الحياة.

وقد وضعت البرامج بالاشتراك مع جامعة لندن وبعد السنتين الاوليتين ينقسم الطلاب فيواصل بعضهم دراسة تفضى بهم الي دبلوم تمنحه الكلية الجامعية بينما يستعد بعض اخر للحصول علي درجة علمية من جامعة لندن.[2] وقد نال خمسة عشر طالبا في السنتين الاخيرتين علي درجة بكالوريوس في الآداب وستة علي درجة

---

[1] تكون المال الاساسي عن طريق تبرعات قدمها الشعب البريطانى بعد واقعة امدرمان في عام ١٨٩٨ ثم اضيف اليه مبلغ مليون جنيه تبرعت به الحكومة البريطانيه سنة ١٩٤٥.

[2] تهدف الكلية الي منح درجات علمية خاصة بها عند ما يبلغ الطلبة الملتحقون بها المستوى المقابل في جامعة لندن.

بكالوريوس في العلوم في لندن كما حصل خمسة وستون طالبا علي دبلومات مختلفة. وخريجو مدرسة الطب تقبلهم الجامعات البريطانية لمواصلة دراسات تخصيصية.

عدد الطلاب: بالكلية الجامعية ٤٨٠ طالبا ويقبل سنويا ١٥٠ طالبا اما مدرسة الطب فانها تقبل سنويا اثنى عشر طالبا ومجموع طلبتها ٤٨ ولكن قد زيد عدد الطلبة الذين يقبلون لمدرسة الطب الي ٢٤ منذ هذا العام وبالكلية الجامعية ثماني طالبات اتمت اثنتان منهن دراستهن هذا العام في الطب وتوزيع الطلاب بين مدرستى العلوم والآداب بنسبة ثلاثة للعلوم واثنين للآداب.

الداخليات والحياة الجامعية: تمهد الكلية كل سبل الاقامة لكل الطلبة الذكور وقد اعدت لذلك داخليات مبنية علي احدث طراز واجمله تقع داخل حدود الكلية وبها جميع وسائل الراحة التى يحتاج اليها الجسم والعقل في الحياة الجامعية. وللطلبة اتحاد وجمعية للآداب والمناظرة وناد رياضي ويتلقى الاتحاد اعانة مالية من الكلية واعضاء لجنته ينتخبهم الطلبة ما عدا واحدا يمثل سلطات الكلية الجامعية.

تكاليف التعليم الجامعي: تبلغ مصروفات الكلية الجامعية سنويا ٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى ومعني ذلك ان الطالب الواحد يكلف ٧٠٠ جنيه في العيام وهذا الرقم العالي يعزى الي قلة الطلاب في المدارس الفنية التي ينبغي ان تكون كاملة العدة وكاملة في عدد اساتذتها مهما كان عدد طلابها قليلا في الاطوار الاولي.

والمصروفات الكاملة للطالب السوداني ٥٥ جنيها ولغير السوداني ١٠٠ جنيه ولكن الغالبية العظمي من الطلبة يدفعون مصروفات مخفضة وقد تمنحهم الكلية اعانة لملابسهم ومصاريفهم الخصوصية.

خاتمة: والكلية الجامعية تتبع سياسة وزارة المعارف في تفضيل الكيف علي الكم والمخبر علي المظهر وهي في تقدمها بخطي ثابتة لكى تصير جامعة كاملة تهدف الي بلوغ مستوى علمي معترف به في العالم قبل ان تتخذ اسم الجامعة وتتحلى بامتيازاتها.

